القيادة الإسلامية

ولاية الفقيه وجدلية الحاكم والمحكوم

جواد كاظم

القيادة الإسلامية

ولاية الفقيه وجدلية الحاكم والمحكوم

الكتاب: القيادة الإسلامية ـ ولاية الفقيه وجدلية الحاكم والمحكوم
المؤلف: جواد كاظم
الناشر: دار أهل البيت للعلوم ـ بيروت
الطبعة: الثالثة 2014 م ـ 1435هـ

Islamic Leadership
Jawad Kadhim
Third Edition 2014
Copyright © Ahlulbait Scientific Publishers
Beirut Lebanon
E-mail: asp.dar@gmail.com
Twitter: @AspDar

التنضيد والإخراج: فاطمة أبي عباس
تصميم الغلاف: In Design
جميع الحقوق محفوظة ©

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ

ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ

إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ

ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ

صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ

غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ

تمهيد

في ستينات القرن الماضي كانت الشعوب الإسلامية في المنطقة تواجه تحديات ضخمة في الحفاظ على كرامتها ودينها وحريتها، حيث كانت ترزح تحت وطأة حكومات جبارة طاغية (بين يسارية متطرفة ويمينية متزمتة) وكان التحدي المشترك في المعسكرين هو سعي الحكومات المتسلطة بالقوة على رقاب الناس، للقضاء على آخر رمق للهوية الدينية للأمة، ومسخها في قوالب الثقافات والسياسات الغربية والشرقية المستورَدة، التي قد كانت تختلف وتتضارب في الكثير من المجالات، إلّا أنها كانت تتفق ـ بل وتتعاون ـ في مواجهة الدين، ومحاربة الإتجاهات الدينية، والاجتهاد في مسخ الهوية والأصالة.

في تلك الحقبة الحالكة الظلام، انطلق الشباب الرساليون من أبناء الأمة هنا وهناك، وبقيادة العلماء الصادقين، حاملين مشعل التصدي لهذه التحديات، والدفاع عن كيان الأمة وصبغتها الربانية.

وفي تلك الأجواء بُذِرت نواة الحركة الرسالية في بلد المقدسات (العراق) بلد علي أمير المؤمنين، والحسين الشهيد، وسائر أئمة الهدى، على الرسول وعليهم أفضل الصلاة والسلام.

ودعت الحركة الرسالية ـ التي تمددت شيئا فشيئا الى مختلف مناطق العراق، ومن ثم الى دول الخليج والبلاد الإسلامية الأخرى ـ

دعت الشباب الى تنظيم صفوفهم في إطار مبادئ القرآن ونهج الرسول ومدرسة أهل البيت، عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام، لمواجهة مؤامرات الأنظمة الطاغوتية، باعتبارها السبب الرئيس لتعميق الجهل والتخلّف والتبعية في البلاد الإسلامية، وذلك من خلال تربية الإنسان الرسالي، وبناء الأمة المؤمنة، وتشييد الحضارة الإسلامية.

ومن أهم المواضيع التي عملت قيادة الحركة الرسالية ومفكروها على بلورتها وصياغتها هو موضوع (القيادة الإسلامية) في قبال القيادات المستورَدة من الشرق والغرب، حيث لم يكن من المنطقي مواجهة الأنظمة الطاغوتية والتكتلات السياسية التابعة لها والمناهضة للدين، والعمل على إعادة الروح للحياة الدينية، عن طريق حركات وتنظيمات تقودها نظريات سياسية مستلهَمة من مصادر غير دينية .

كان التحدي الكبير هو : كيف ومَن يقود حركة التغيير الر سالي؟ وما هي صيغة ومبادئ القيادة في العمل الرسالي؟ وما هي قواعد وهيكلية القيادة في الحكومة الإسلامية المرتقبة التي تدعو لها هذه الحركة؟

ومنذ بدايات انطلاق العمل التغييري الجذري، بلورت الحركة الرسالية هذه المسألة وطرحتها في كتاب (القيادة الاسلامية) الذي رأى النور لأول مرة في مطابع بيروت عام ١٣٩٠هـ.

إلّا أنه ـ وقبل طباعته العلنية في بيروت ـ كان مخطوط الكتاب محل تداول ودراسة في الخلايا والفئات الرسالية ـ وبشكل سري ـ ضمن البرنامج التربوي التثقيفي، بل وحتى قبل اكتمال تأليفه، حيث كان يتم تداول ودراسة كل فصل ينتهي الكاتب من تأليفه وهو لا يزال مخطوطاً، وكان على كل فرد يقوم بدراسته، إن كان خطّه جيدا، أن يستنسخ عددا من النسخ بخط يده، للاحتفاظ بنسخة واحدة، وإعطاء النسخ الأخرى للمنتمين الجدد للعمل الرسالي.

وفي ظروف الستينات في العراق، حيث القمع والإرهاب السلطوي، وحيث ملاحقة ومطاردة المتدينين والعاملين والناشطين الرساليين، كان الاحتفاظ بسريّة الكتاب أمراً ضرورياً للغاية، إذ كان اكتشاف وجود مثل هذه الأفكار والنظريات لدى الأفراد والتجمعات كافياً لإنزال أشد العقوبات، والتي كانت تصل الى الحكم بالسجن عشرات السنين، أو حتى الحكم بالإعدام.

وجاء الكتاب ليثبت باستدلال منطقي رصين، واستناداً الى مصادر التشريع الإسلامي (الكتاب والسنة والعقل والإجماع) نظرية القيادة الإسلامية التي تشكل أساس الحكومة الإسلامية.

وقد طُبع الكتاب عدة طبعات خلال السنوات المديدة الماضية، واستقبلته الأوساط الرسالية العاملة في الساحة الإسلامية بالدراسة والمناقشة والبلورة، وقد ارتأى بعض المؤمنين ضرورة إعادة طبعه من جديد لحاجة الساحة الإسلامية إلى أطروحته في القيادة في العصر الراهن، خصوصاً إذا ما لاحظنا الظروف السياسية التي تعصف بالأمة، والتحولات النهضوية التي تعيشها.

نسأل الله تعالى أن يوفق الجميع في العمل الجاد من أجل إعلاء كلمة الله، ودحض كلمة الباطل، والحكم بما أنزل الله سبحانه. قال الله عز وجل: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ (المائدة، ٤٤). وقال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ (آل عمران، ٨٥).

الناشر

٢٥/محرم الحرام/١٤٣٥هـ

لماذا هذا الكتاب؟

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين

لا شك إنّ تحديد صيغة (القيادة) من أهم وظائف المبدأ الذي يتكفل مسؤولية إسعاد الإنسان، وذلك لأن القيادة تعكس حضارة الأمة، وتبرز روح نظامها، كما تعطي فكرة جامعة عن فلسفتها في الحياة، مضافاً إلى أنها تضمن إنطلاقة الأمة، واستقامة مسيرتها في الحياة.

وإذا كان الإسلام هو المبدأ الذي تكفَّل باسعاد الإنسان، وتحمّل مسؤولية إصلاحه وإصلاح أمره، لا في الآخرة فحسب، بل في هذه الدنيا أيضاً، فأين تحديده للقيادة؟

إذا كان الإسلام هو المبدأ الذي تعهَّد بتنظيم الحياة الاجتماعية والفردية، ولا يمكن ذلك إلَّا في ضوء (قيادة متكاملة) يعرف فيها كل من الفرد والمجتمع واجباته، ويعمل بوظائفه دون تعد أو تقصير، فأين إذن موضع القيادة، وما هي صيغتها في النظام الإسلامي؟ وهل يمكن أن يتجاهل هذا النظام الدقيق أهم ما تقوم عليه سعادة

المجتمع والفرد وهو يعتني بأصغر شيء في حياة الإنسان دون خجل أو استحياء؟

بكل تأكيد لا يمكن للإسلام أنْ يتجاهل ذلك، ولكن هل نرى سوى السحب الداكنة تكتنف هذا الأمر الخطير، وإلّا الضباب يلف هذا الموضوع المهم جداً، حتى ليكاد الإنسان أنْ يظن إهمال الإسلام له وإعراضه عنه!!

ما هو السبب؟ وما هو الطريق؟

١ ـ لقد كانت لهذه السحب ما يثيرها ويكثّفها في حقبة مديدة من التاريخ الإسلامي، إذ كانت تلك الحقبة تتميز بالانحراف عن الإسلام في حقل السياسة، والقيادة ماهي إلّا روح السياسة وعمقها البعيد.

لقد كانت المؤّلفات التي كُتبت في تلك الحقبة تحمل طابعاً واحداً هو صفة التبرير للواقع السياسي الفاسد القائم آنذاك.

فإنك مهما تصفحت الكتب السلطانية لا تجد فيها إلا صورة أمينة لحكم منحرف، أو تبرير لأوضاع شاذة. ومن هنا قلّت المصادر الموثوق بها في حقل القيادة، بحيث أصبح من الصعب على الباحث اليوم رؤية الوجه الناصع الاصيل الذي تتسم به القيادة الإسلامية بين آلاف الوجوه المستعارة المزيفة او الغامضة.

٢ ـ ومن هنا يتحتم على الباحث الصادق أن يفتش عن وجه القيادة الإسلامية في الكتاب والسنة دون الاعتماد على تطبيقها في التاريخ الغابر، غير أن هناك ما يعد عقبة كؤوداً في هذا الطريق، وهو إختراق حاجز زمني سميك تؤلفه ثلاثة عشر قرناً محفوفة

بالاحتمالات البعيدة والتأويلات المتنافرة، فتبرز أمامه مشكلة ناشئة من تطور اللغة، ذلك لأن المفاهيم اللغوية تختلف من جيل إلى آخر، كأيّة ظاهرة اجتماعية أُخرى.

لقد أصبحت الذهنية العربية الحاضرة لا تفقه كثيراً من الألفاظ والعبارات التي تنزلت على النبي العربي ﷺ، بمثل العمق والسعة والتحديد الذي كان يفهمها إنسان الجزيرة في فجر الإسلام.

إنّ العربي اليوم لا يفقه معنى القيادة من كلمة (الولاية)، ولا السيادة من (الدين)، ولا الحاكم من (الرب)، ولا الطاعة من (العبادة)، و... ولا يفهمها بتلك الأبعاد التي كان يفهمها العربي الأول.

٣ ـ وهناك نظرة ثالثة تسبّبت في تعقيد البحث في الموضوع، وغياب وجه القيادة الإسلامية كما هي، وهي أن لكل نظام سياسي في العالم روح تحقق جوهره، وشكل يمثل مظهره. ولا ريب إنّ المظاهر الشكلية ليست بذات أهمية تجاه الروح الجوهرية لذلك النظام.

إنّ صيغة (الجمهورية) و(الملكية) و(الحزبية المنفردة) و(الدورية) و.. وغيرها، هي أشكال ظاهرية لروح نظم قائمة في عالمنا، هي (الديمقراطية) و(الاستبدادية)، وهي بالتالي تعكس القدرة على خلق مجتمع حر سعيد، أو عدم القدرة على ذلك.. تعكس صلاحيتها لتحقيق غايات الإنسان، وإشباع حاجاته في الحياة، أو عدم صلاحيتها لذلك.

وقد إلتبست الروح والشكل على الباحثين في حقل القيادة، فراحوا يخلطون هذا بذاك، أو يتعمقون في تقرير ما اذا كان الإسلام

يتقمص هذا الشكل أو ذاك دون أن يحاولوا استكناه الأهداف التي يحققها النظام السياسي في الإسلام، ويتبصروا الوسائل التي تحققها الضمانات التي جُعِلت لتحصن (القيادة) عن الفساد والانحراف.

وكان هذا سبباً ثالثاً لخفاء حقيقة (القيادة الإسلامية) في زحمة الظواهر الشكلية التي تخضع لتطور الحياة، والتي لا تغني عن روحها شيئاً.

٤ ـ وكان هناك ـ أخيراً ـ السبب الرابع الذي يتلخص في أنّ تاريخ المسلمين لا يمثل إلا جانباً واحداً وجزئياً من جوانب (الدين الإسلامي) إذ إنه احتمال واحد من بين احتمالات تطبيقه الخارجي كنظام اجتماعي، إلا أن هذه الحقيقة الواضحة إلتبست على طائفة من الكُتّاب حيث فقدوا بصيرة التمييز بينهما، فراحوا يخلطون تاريخ المسلمين بنظام الدين، وكان في ذلك سبب آخر لغموض القيادة الإسلامية، واختفاء وجهها الحقيقي، وملامحها الواقعية.

وفي عقيدتي إنّ هذا الخلط ناشئ من الاعتقاد الفاسد الذي حمله بعض الكُتّاب بالنسبة إلى الدين، بأنه (ظاهرة تاريخية) منبثقة من ظروف مادية تخضع لتطوراتها عبر مسيرة الزمن. فالدين يُعرف ـ في مقياس هذا الاعتقاد ـ من خلال (التاريخ) فهو أمه وحاضنته!!

ولكن الواقع يثبت عكس هذا الاعتقاد تماماً، فهو يقرر أن الدين (حقيقة غيبية) نزل بها جبرائيل من عند الله تعالى لكي تكون مهيمنة على التاريخ، ومسيِّرة له، وشاهدة لتطوراته.

فالدين اذن لا يتأثر بالظروف، بل يؤثِّر فيها ويترك عليها طابعه الخاص، فيكون علينا ـ حينئذ ـ معرفة الظروف به، لا معرفته بالظروف. نعم، قد يكون التاريخ ممثلا للدين، مجسّداً لكل تعاليمه،

ومبرزاً لجميع حقائقه، وامتداداً مساوياً ـ تماماً ـ لرسالته، فيكون التاريخ آنئذ، تجربة واحدة من تجاربه التطبيقية الكثيرة، تساعد على فهمه واستيعابه، وتشرح أسلوب تطبيقه.

إنّ هذه الاسباب الاربعة الرئيسية هي التي أبعدت موضوعية البحث، أو أشكلتها، في واقع القيادة الإسلامية، ولا بدّ أن نسير على هدى تبصّرها، والانتباه إليها في كافة أحاديث هذا الكتاب، ولذلك فقد حاولنا وضع أربعة خطوط رئيسية للكتاب هي:

١ ـ تجاوز الاخطاء المترتبة على انحراف السياسة الزمنية، وقد يكلفنا ذلك التنازل عن بعض الالفاظ العصرية لكي نكون أكثر صراحة، وموضوعية.

٢ ـ أن نبرهن ـ دائماً ـ على كل ما ننسبه إلى الدين، بنص تشريعي مقتبس من المصادر الأولية للتشريع الإسلامي: (الكتاب والسنة) لكي نعطي القارئ فرصة كافية للبحث شخصياً حول مدى صحة النسبة، دون أن نفرض عليه رأياً قد يكون بينه وبين الدين بُعد المشرقين.

٣ ـ أن نهتم ـ أبداً ـ بالروح والجوهر، دون التوغل ـ بلا جدوى ـ في المظاهر والشكليات، ومن هنا فقد تناول الحديث في البدء: (القاعدة الدستورية للقيادة الإسلامية) وهي التوحيد، ثم ألقى بعض الضوء على: (مؤهلات القائد الأعلى) معطياً لكل واحد منها قاعدته الفكرية التي تربطه بفكرة التوحيد في الإسلام، ثم نشفعه بفلسفته العقلية، ونصه الدستوري.

ثم يستعرض السياق: (أهداف الحكم الإسلامي) ومدى اندماج

الأُمة بالقائد، ومدى صلاحيات القائد في توجيه الأمة وضبطها، وتدبير أُمورها.

٤ ـ الابتعاد عن ملاحظة التطبيق الخارجي لفكرة القيادة الإسلامية، مستغنين عنها باستنباط الفكرة ذاتها من الشريعة، وتاركين أسلوب تطبيقها للظروف المتطورة.

وبعد

فان هذا الكتاب لا يبحث إلّا عن بعض أبعاد السياسة الإسلامية والحكم الإسلامي وهو: (القيادة) إلّا أن طبيعة التشابك في الموضوع قد تفرض علينا تناول بعض الأطراف الاخرى للسياسة والحكم في الإسلام بصورة هامشية، ولكنّ تناولها لا يعدو أن يكون نافذة لمعرفة: (القيادة الإسلامية) في الفلسفة والتشريع، والله المسدد والمستعان.

جواد كاظم

١٣٩٠

الفصل الأول

لمن السيادة والتشريع؟

- التوحيد قاعدة ومنهج
- مؤهلات التشريع
- مؤهلات القائد الإسلامي
- مفارقات هامة
- مقاييس زائفة

(١) التوحيد: قاعدة ومنهج

١ ـ يرتفع صرح الدين الإسلامي على قاعدة رصينة هي: التوحيد. التوحيد في التكوين والتشريع، وفي العقيدة والنظام.

ذلك لأن الله تعالى هو الذي أعطى كل شيء خلقه وهداه، وأجرى بيده تقديره، وتدبيره، وجعل إليه مصيره ومنتهاه.

وهكذا يوجز الإسلام فلسفة الكون مبدأً ومصيراً، فيقول القرآن: ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَىۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾[١] فيقرر بذلك أنّ الله أعطى الاشياء وجودها ونظامها.

ثم يقرِّر إنّ أمور الكون تجري تحت هيمنة مباشرة من الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۖ﴾[٢].

ويقول وهو يشير إلى نهاية الكون: ﴿وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾[٣]. ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلۡمُنتَهَىٰ﴾[٤] فالكون إذن كلمة واحدة تنتهي إلى الله الواحد.

---

(١) سورة طه، آية: ٥٠.
(٢) سورة يونس، آية: ٣.
(٣) سورة النور، آية: ٤٢.
(٤) سورة النجم، آية: ٤٢.

٢ ـ ولا يشذّ الإنسان عن هذه القاعدة الشاملة، إذ كان حينٌ من الدهر لم يكن الإنسان فيه شيئاً مذكوراً، وسيأتي عليه مثل ذلك الحين تارة أخرى، وهو بين العدمين وجود ناقص تكتنف حياته عوامل الضعف والتحديد، فإذا به لا يملك من وجوده ومن شؤونه إلا أقلّ من قدر الذرة بالنسبة إلى حجم المجرة.

ويذكّر القرآن الكريم بهذه الحقائق مرة بعد مرة فيقول: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾[١].

ثم يذكّر بحتمية الموت للإنسان فيقول: ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ﴾[٢] ويقرر حقيقة الضعف والتحديد في وجود البشر فيتسائل قائلاً: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ * ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ * فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾[٣].

فالإنسان ـ في منطق القرآن ـ إن هو إلّا كائن مغرور بنفسه، دون أن يملك مبّرراً لغروره، إذ لا يملك شيئا من دون الله.

٣ ـ وإذا كان الإنسان قد خلقه الله، فهو اذن لم يوجد نفسه، ولا هو يمدّها بطاقة البقاء، ولذلك فإنه موسوم بطابع (العبودية الذاتية) النابعة من كيانه الطارئ الذي خلقه الله بكلتا يديه، وقد وهبه الوجود بكامل مشيئته، وسوف يأخذه منه متى أراد بكل قوة وسلطان. وأي عبد أشد عبودية، وأوسع رقاً من هذا الذي لا يملك خلقه، ولا يضمن لنفسه البقاء؟!

---

(١) سورة الإنسان، آية: ١.
(٢) سورة آل عمران، آية: ١٨٥.
(٣) سورة الانفطار، آيات: ٦ ـ ٨.

وفي المقابل، أيّ سيدٍ أقوى سيادة وأوسع سلطاناً من الله الذي يعطي الوجود ويضمن البقاء، وإنْ شاء منع؟

وتأتي من طبيعة هذه المقابلة العميقة حقيقة الحاكمية المطلقة لله سبحانه على البشر جميعاً. كما تتحقق طبيعة المحكومية الشاملة للإنسان، بحيث يفرض عليه العقل والضمير أن يخضع لله في كل شؤونه، وألا يعمل إلا بما يوحيه إليه سبحانه، ويلزمه في حقلي الدنيا والآخرة سواء بسواء، ذلك لأن مجرد تصور (المالكية الإلهية) و(العبودية البشرية) كاف لايحاء فكرة العبادة والخضوع أمام الله تعالى. إذ الفكرة هذه ليست إلّا تعبيراً عن تلك الحقيقة.

فالتسليم في عمق الشعور تعبير عن التسليم في عمق الوجود.

والطاعة في حقل الارادة تعبير عن الطاعة في حقل السنن الكونية.

والعمل وفق هدى الله في التشريع تعبير عن العمل وفق هداه في التكوين.

والسجود على الأذقان اختياراً، تعبير عن السجود في الكيان إضطراراً.

والصيام عن الشهوات ـ وهي مقدورة ـ تعبير عن الصيام عن التمنيات وهي مستحيلة.

والدين، كل الدين، إنعكاس في الشعور وفي الارادة عما هو حقيقة وواقع في اللاشعور وفي النظم الكونية فيما وراء الارادة.

وإلى هذه الحقيقة يشير القرآن الكريم إذ يقول: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ

يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ۗ﴾[١].

فالسجود الذي هو تعبير عن الخضوع العقيدي والتشريعي يشترك فيه كل مظاهر الوجود، والإنسان المؤمن مظهر إرادي لهذا الخضوع الطبيعي المشترك.

يبقى أن نعرف أن هناك موضوعاً آخر يضاف إلى هذه الحقائق وهو: كيد الله. فإذا كان البشر يستمد وجوده وبقاءه من الله فهو لا يملك قوة من ذاته يدافع بها الله تعالى عن نفسه، وإذن لا يأمن مكر الله وكيده لو ترك طاعته واتجه بالعبادة إلى غيره:

﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾[٢]
﴿وَأُمْلِى لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾[٣].

ولقد أعطى الله للإنسان فرصة الاختيار دون أن يتجرد من ملكوته الدائمة وحاكميته المطلقة أو يتحرر العباد مما تفرضه عليهم ذوات انفسهم من الفقر والضعف والعدم والحاجة.

فإذا لم يأخذ المسيء فلأنه لا يفوته، ولئن حلم عن العاصين فلأنه لا تضره ذنوبهم، ولا يخشاهم على نفسه، أو على سلطانه، غير أن ذلك كله لا يكون شاهداً على أن الله سبحانه لا يأخذ العاصين بمكره الشديد، وكيده المتين، وبالعذاب المناسب في الوقت المعلوم.

ومن هذه الحقيقة ينشأ شعور المسلم بضرورة التسليم لله، ونبذ

---

(١) سورة الحج، آية: ١٨.
(٢) سورة الأعراف، آية: ٩٩.
(٣) سورة الاعراف، آية: ١٨٣.

الشركاء من دونه، ذلك لأن الله هو فقط الضار النافع، فهو الذي يجب ان يُلتمس رضاه ويستمطر فضله ونعمته.

ومن أجل هذا كله لا يجوز استعباد الإنسان، إذ لمّا لم يكن لبشر من السيادة على نفسه، فمن سفه الفكر، وسخافة التقدير أن يعتقد بانه يمكن أنْ يكون لبشر مّا سيادة كليّة او جزئية على بشر مثله. كيف يمكن ألّا يكون الفرد مالكاً لنفسه ولا دافعا عنها ضراً ولا طالباً إليها نفعا، ثم يدّعي أنه مالك للآخرين؟ قال الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ * لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُندٌ مُّحْضَرُونَ﴾(١)(٢).

فإذا ثبتت مخلوقية الإنسان لله، واحتياجه إليه في وجوده وبقائه من جانب، وثبتت لذلك مملوكيته وعبوديته له سبحانه من جانب آخر، وثبتت محدوديته وضعفه من جانب ثالث، وثم ثبت كيد الله له وسخطه عليه إذا خالف مشيئته سبحانه من جانب رابع، وإذا لم يجز لذلك استعباد إنسان لآخر، فمن أين ينبغي أن يتلقى نظم حياته وقيادة مسيرته؟ ومَنْ ينبغي أن يسنّ له تشريعه ومنهجه سوى الله تعالى؟

---

(١) سورة يس، آيات: ٧٤ ـ ٧٥.

(٢) في هذه الآية تذكرة للعقل البشري وتوعية له إلى أن يفهم واقع الشركاء الذين اتخذها الجاهلون آلهة من دون الله. واعتقدوا لها بقيمة ذاتية لم ينزل الله بها سلطاناً فيقول: انتبه ايها الفكر ويا ايها الضمير إنّ هؤلاء الذين يشرك بهم الناس لا يستطيعون نصر أنفسهم، ولا يقدرون على الدفاع عن انفسهم إذا نزلت بهم من الله عادية، فهل ينصرون العابدين لهم والمشركين بهم؟! وهذا هو تقرير لما ذكرناه اعلاه من أنّ البشر الذي لا يملك السيادة على نفسه لا تُعطى له سيادة على نظيره بحكم العقل والضمير.

(٢) مؤهلات التشريع

بعيداً عن كل الحقائق الآنفة الذكر، وافتراضاً بأنه ليس لله الحاكمية، وأنه لا يضر ولا ينفع، فهل يمكن أن نعطي أنفسنا ـ إذ ذاك ـ حق التشريع للحياة البشرية؟

ليس ـ في الحقيقة ـ لهذا الاعطاء ما يبرره ويسمح به، لا بحكم الضمير ولا بقضاء العقل، وما ذلك إلا لأنّ الهدف من (التشريع) هو تقييم الحقوق وتحديد الواجبات، بعد تنظيف النفوس من أدرانها، وفك العقول من أغلالها، ليتسنى بذلك تحقيق حياة حرة سعيدة والأمل في مستقبل أفضل للإنسانية.

هذه هي عصارة الغايات المتوخاة من التشريع للحياة البشرية، ولكن هل من الممكن أنْ تتحقق إلا اذا كان التشريع متفقاً مع سنة الحق وفطرة الحياة لكي لا يقوم بينهما وبين الإنسان اي اختلاف تتكسر تحت وطأته ضلوع البشر وتذهب آماله أدراج الرياح؟!

إنّ تحقيق التوازن والانسجام بين (التشريع) وبين (الحق والحياة) منوط بعاملين هما:

١ ـ معرفة الحق والحياة بكل أبعادهما وعلاقاتهما وأسرارهما.

٢ ـ الاخلاص لهذه المعرفة، بأن يتم التشريع في ضوء ما يعلمه

المشرِّع منهما بعيداً عن مؤثرات البيئة، وضغط الرواسب، ونوازع الشهوة.

ولكن من المستحيل أن تحيط معرفة البشر بكل ما وراءه من حق وحياة، وما ينطويان عليه من دقائق وأسرار، وما بينهما وبين الكائن البشري من علاقات غامضة وشائكة، إذ الإنسان محدود في إدراكه وحواسّه، والكون الذي يتوسع ويتطور باستمرار، غير محدودٍ في كميته ولا في نوعيته، ولا يمكن أنْ يحيط علم المحدود بغير المحدود بضرورة العقل وحكم الوجدان.

ورغم إنّ الإنسان يُخيّل إليه أنه قد بلغ القمة في قافلة المعرفة الصاعدة، فإنّ أكبر الأدمغة البشرية تتضاءل أمام الحقيقة الكلية، حتى ليدرك انه لا يعرف منها إلا بقدر قطرة من بحر. وإلى هذا تماماً يشير القرآن إذ يقول: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1].

وحتى لو افترض ـ محالاً ـ أن البشر استطاع أن يحيط علماً بكل ما في الحياة من أسرار وحقائق، فمن هو ذلك البشر الذي يتجرد تماماً للحق ولا يقع في فخ البيئة، وغلّ الشهوات، وقيود الرواسب حتى يحكم بالحق وللحق دون سواه؟ هل يتأتى ذلك من الإنسان الذي يصفه القرآن بقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾[2]؟

الحقيقة ليس هناك بين البشر من يتجرد للحق ولا يحيد عنه إلا من عصمه الله من نبيّ او وصيّ.

---

(١) سورة الاسراء، آية: ٨٥.

(٢) سورة المعارج، آيات: ١٩ ـ ٢١.

ومن هنا تأتي طبيعة العجز عن التشريع الصحيح والكامل في الإنسان. إما لجهل يقصر به عن معرفة الحق، أو لضعف وجهالة في نفسه تمنعانه من الحكم بما يعلم من ذلك الحق دون انحياز.

وهذه الحقيقة هي التي تفرض على الإنسان إلتماس الهدى من الله الذي يحيط بكل شيء علماً، ويتصف بقدرته تعالى بها على كل ما خلق. وهو بامتلاكه لكل ما ذرأ يتنزه عن التأثر بها، والشطط ببعضها لحساب البعض الآخر. فهو ـ إذن ـ منزه عن أي جهل أو جهالة، ولذلك فهو يحكم بالحق، ويهدي إلى سبل السلام: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾[١] .﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾[٢] .﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾[٣].

من هذه الحقائق كلها يستمد المسلم فكرته العامة حول القيادة الإسلامية التي تتلخص في: أن الحكم لله وحده، في كلٍّ من مجالي التكوين والتشريع. فكما هو السيد المطاع والحاكم بالذات في حقل التكوين، فإنّ له وحده السيادة القانونية التامة على البشر جميعاً، وليس لأحد ـ مهما أوتي من العلم والقدرة - سيادة، لا على نفسه ولا على غيره ابداً.

ومن الواضح جدّاً أن حاكمية الله لا تعني إلّا حاكمية شريعته في الحياة البشرية، وشريعته هي (الدين) الذي أوحى به إلى الرسول الأعظم ﷺ.

---

(١) سورة الأحزاب، آية: ٤.
(٢) سورة الأنعام، آية: ٥٧.
(٣) سورة المائدة، آية: ١٦.

إذن، فعند ما ننطق بهذه الكلمة (اي حاكمية الله في حقل التشريع) لا بدّ أنْ نتصور أمراً واحداً هو (سيادة الدين).

المصطلحات أولاً

ولقد قرر الدين الإسلامي هذه المبادىء العقلية وأعطاها بيّناتها الكافية، غير أننا لا يمكننا فهم النصوص الدستورية الواردة فيها إلا بعد معرفة مجموعة من الكلمات التي تطورت من قرن لآخر في معطياتها الادبية مما أضفى ذلك غموضاً وتعقيداً على الموضوع.

وهذه الكلمات هي: الدين، العبادة، الشرك، الرب.

الدين

هناك مجموعتان من المعاني المترادفة نجدهما في كتب اللغة وهي تسرد مواقع استعمال لفظة (الدين) وهما:

الف ـ مجموعة تعطي معنى السيادة، السلطة، الحاكمية.

باء ـ مجموعة تعطي مفهوم ما به السيادة من القانون، الحكم، النظام.

ففي القاموس المحيط ـ مثلا ـ قال: (الدِّين: القهر والغلبة، والاستعلاء، والسلطان، والملك، والحكم، والسيرة، والتدبير، والتوحيد؛ واسم لجميع ما يُتعبَّد به الله عز وجل و ...[1].

وبما أن أية كلمة عربية هي مشتقة ـ أساساً ـ من معنى أصلي جامع نجده في كافة استعمالاته المختلفة ظاهراً، فإنّ لكلمة (الدِّين)

(١) القاموس المحيط، ج٤، ص٢٢٥، عند شرح معاني كلمة (الدّين).

مثل هذا الجامع العام أيضاً. وهذا الجامع نجده مناسباً مع سياق كل كلام جاء خلاله لفظ الدين، كما نراه ملائماً للمعاني اللغوية التي سردتها القواميس والمعاجم وهو: الالتزام بالسيادة القانونية.

ولا بدّ هنا من الاشارة إلى عدة نقاط:

١ ـ إنّ القانون بذاته لا يُسمّى بدين ما لم تكن فيه سيادة، بل يُطلق عليه ـ في منطق الإسلام ـ لفظ آخر هو الحكم. قال الله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[١]. ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[٢].

٢ ـ كما أنّ السيادة وحدها ليست بمعنى الدين، بل لها في القرآن معنى آخر هو ما تشتق منها كلمة السيد. قال الله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾[٣].

٣ ـ ولكن سيادة القانون إنما تكون دِيْناً بشرط واحد هو ألا تكون الحاكمية مفروضة من الخارج، بل يكون ملتزماً به من الفرد ذاته، ويكون بين الفرد والقانون نوع من التعاهد الذي يرى الفرد ضرورة الوفاء به، وهذا يقرِّب لفظة (الدِّين) إلى لفظة (الدَّيْن) المشتقة منها، إذ يستلزم الدَّيْن الوفاء كما نعلم.

إذن، فالدَّين في اللغة هو: الالتزام بالسيادة القانونية. ودان له أي إلتزم بسيادته القانونية[٤].

---

(١) سورة الأنعام، آية: ٥٧.
(٢) سورة المائدة، آية: ٤٤.
(٣) سورة يوسف، آية: ٢٥.
(٤) ولا فرق ـ بعدئذ ـ بين أنْ تكون السيادة لمنهج أو لشخص. وقد استعمل في الأول في سورة آل عمران، آية: ٨٥ .﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ واستعمل في الثاني في السنة (إن حب العلماء دين يُدان الله به).

العبادة

ولهذه الكلمة عدة استعمالات مباشرة في النصوص الدستورية هي: عبد، عبادة، يعبد، عابد. وطائفة من الاستعمالات التقابلية، مثل:

الشرك، إذ لا معنى له إلا إشراك أحد في العبادة.

الرب، لانه يعطي معنى (المعبود) المشتق من أصل معناه الذي يعطي معنى المالك والمربي. ويرادف معنى الرب: الإله. فقد جاء في اللغة: أله، إلاهة، أُلوهة، أُلوهيةً: عبد عبادةً[1].

والآن نبحث عن تفسير هذه الكلمة في حقلي اللغة ونصوص الشريعة.

العبادة في اللغة

لقد فُسِّرت كلمة العبادة في اللغة بـ (الخضوع) و(الطاعة). فالعبادة إذاً هي التسليم المطلق في النفس البشرية تجاه شيء أو شخص، ذلك لأنّ تقابل النفس البشرية مع أيّ شيء في الحياة يُحدث فيها إحدى حالات ثلاث:

إما حالة الشعور بالتفوق على ذلك الشيء فهو الطغيان. وإما حالة الشعور بالخضوع لذلك الشيء فهو العبادة. وإما حالة الشعور بالانسجام معه وهو الحب. فالعبادة إذن هي الحالة الثانية، وهي حالة التسليم والخضوع.

---

(١) راجع: القاموس المحيط، ومجمع البحرين، مادة (أ ل هـ).

العبادة في الشريعة

يستعمل المنطق الإسلامي لفظة (العبادة) في نفس المعنى اللغوي، أي الخضوع لشيء أو شخص، فقد جاء في القران الكريم:

١ ـ ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾[١] المراد هو اتخاذ الهوى معبوداً، بمعنى الرضوخ لنوازعه، وتسليم القياد له، والخضوع لجواذبه.

٢ ـ ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾[٢].

والمراد من عبادة الشيطان، ليس إلا إطاعته، والخضوع لنزعاته، ووساوسه، إذ ليس البشر المخاطبين بهذه الآية هم من يركعون للشيطان ويسجدون له، بل من يتبعونه ويخضعون لأوامره، فكأنهم يعبدونه.

٣ ـ ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم﴾[٣] حيث إنّ ظاهر الآية يفيد أن أيّ فرد يشرِّع من قبل نفسه قانوناً ثم يتّبعه أحد فقد اتخذ شريكاً لله في حاكميته المطلقة.

٤ ـ ﴿إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾[٤] وتعني إنّ سلطة الشيطان ثابتة على طائفة خاصة، ليست بطائفة المؤمنين الذين يوحِّدون الله بالطاعة والعبادة، إنما هي الطائفة التي تتولى الشيطان، أي تتخذه ولياً لها وسيداً ثم تطيعه وتخضع له،

---

(١) سورة الجاثية، آية: ٢٣.
(٢) سورة يس، آية: ٦٠.
(٣) سورة الشورى، آية: ٢١.
(٤) سورة النحل، آية: ١٠٠.

فتجعله شريكاً لله سبحانه، بسبب عبادتها للشيطان. وهذا هو معنى قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾ وهو يدل على أن معنى الشرك هو الطاعة، والخضوع، والرضوخ للاوامر، إذ من الواضح أنه ليس هناك من يركع او يسجد للشيطان.

وجاء في السنة الشريفة:

١ ـ سأل أحد الرواة الإمام الصادق عليه السلام، عن تفسير قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ فقال الإمام: «**أما والله ما دعوهم إلى عبادة أنفسهم، ولو دعوهم ما أجابوهم، ولكن أحلّوا لهم حراماً وحرّموا لهم حلالاً، فعبدوهم من حيث لا يشعرون**»(١).

٢ ـ وقال النبي الكريم، صلّى الله عليه واله: «**من أصغى إلى ناطق فقد عبده، فإن كان الناطق عن الله فقد عبد الله، وإن كان الناطق عن إبليس فقد عبد إبليس**»(٢).

وبهذا إتضح أنّ المصطلح الديني فسّر العبادة بالخضوع والطاعة أيضاً كما هو الحال حسب اللغة، فإذا هو دعا الناس إلى عبادة الله يكون في الحقيقة قد دعاهم إلى الخضوع لمنهجه، والطاعة لأوامره.

---

(١) الكافي، ج١، ص٥٣، باب التقليد، ح١ .

(٢) سفينة البحار مادة عبد .
ولقد فسر المحدثون والمفسرون كلمة العبادة بالطاعة ايضاً، فقال المحدث المجلسي رحمه الله في كتاب مرآة العقول (ج ١ص٢٨): ان من اطاع احداً فيما يأمره مع انه خلاف ما امر الله به فقد اتخذه رباً وعبده من حيث لا يشعر.
وقال الفيض الكاشاني في كتابه الوافي (ج١، ص٥٥). إن من اطاع احداً فيما امر به فقد اتخذه رباً وعبده من حيث لا يشعر.
ثم أضاف قائلاً: ذلك لأن العبادة عبارة عن الطاعة والانقياد.

النصوص التشريعية

وبعد أن عرفنا ماذا تعنيه ألفاظ: الدِّين، والعبادة، والشرك، والرب، نلقي نظرة إلى النصوص التشريعية التي تبين أن لله وحده حق السيادة على البشر، وهي عدة طوائف:

فهناك طائفة ذكرت لفظ الولاية، وهناك طائفة ذكرت كلمة الدين، وهناك طائفة تأمر بعبادة الله وحده وتنهى عن الشرك.

١ ـ الولاية

قال الله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ۚ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾(١).

وقال سبحانه: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾(٢).

وقال عزّ وجل: ﴿قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ﴾(٣).

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾(٤).

وتندمج كل معاني الولاية، وتتجمع جميع أبعادها عندما تُستعمل في الله عز وجل، لأنّ له الاسماء الحسنى جميعاً، فهو الولي الحق. أما الطواغيت من دونه فهم أولياء مزيفون، لأنهم ـ كما تلمح إليه الآية الأولى ـ شر مثوبة، وشر مصيراً، وأنّ الله خير ثواباً وخير عُقباً.

ثم إنّ الأولياء من دون الله، لايمكنهم الإنتصار لنا فكيف نتخذهم أولياء؟ كذلك تقول الآية الثانية.

---

(١) سورة الكهف، آية: ٤٤.
(٢) سورة هود، آية: ١١٣.
(٣) سورة الرعد، آية: ١٦.
(٤) سورة المائدة، آية: ٥٥.

أما الآية الثالثة، فهي تهدي إلى أن الأولياء المبطلين لا يملكون نفعاً ولا ضراً، وهل يفترض في الولي إلا أن يجرَّ نفعاً أو يدفع ضراً؟!

والآية الأخيرة توصل ولاية الله (الذاتية) بولاية الرسول والذين آمنوا (الاعتبارية) التابعة لولاية الله. إذ المفهوم من ذكر كلمة الرسول أنّ صفة رسالته وكونه مبلِّغاً عن الله هي التي أهّلته للولاية التي هي محض حق الله ابتداء. أما الذين آمنوا فإنّ صفة ايمانهم، دون ما لهُم من صفات مادية أخرى، هي التي رفعتهم إلى مقام ولاية الله الاعتبارية.

وأخيراً، اليك هذه الآية البيّنة التي تدك قواعد الشرك دكاً وتهدم عليه ما عليها من بنيان وتقول: ﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِى مِن دُونِىٓ أَوْلِيَآءَ إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ نُزُلًا * قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا * ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[1].

إنها جهنم نهاية من يتخذ رئيساً لم يأمر الله برئاسته، ووليّاً لم يسمح بولايته. إنّها حصر للسيادة والولاية في الله، أو من يأمر به بصراحة لا غموض فيها، وصرامة لا محاباة فيها.

٢ ـ الدين

قال الله تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[2]. وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾[3]. وقال

(١) سورة الكهف، آيات: ١٠٢ ـ ١٠٤.
(٢) سورة يونس، آية: ١٠٥.
(٣) سورة النساء، آية: ١٢٥.

عز وجل: ﴿يَٰبَنِيٓ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[١] وقال: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[٢].

في أولى الآيات يفرض الله على كل بشر أن يخضع لسيادة الدين، ويولّي ناحيتها كل وجهه، ولا يخضع لأية سيادة مادية دونها أبداً.

وفي ثانية الآيات يذكِّر القرآن بأن الدين من خير المناهج والقيادات، لأنه من الله الخالق القيوم. ويكون الإسلام ـ وهو التسليم لله وسيادته المطلقة ـ مظهراً للدين المصطفى للبشر في الآية الثالثة.

أما الآية الرابعة، فإنّ بدايتها تذكِّر بحقيقة وجدانية هي أن الحاكمية لا تحق ـ عقلاً ـ إلا لله[٣]، ثم تعرِّج من ذلك إلى حقل التشريع فتقول: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ﴾ ولا تخضعوا لقانون أو إنسان ﴿إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ ذلك لأنّ مَنْ له الحاكمية المطلقة هو وحده له الخضوع المطلق، و﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ﴾ والطريقة الصحيحة. إنها نتيجة المعادلة السابقة. فالدين هو ذلك التوحيد في العقيدة بأنه لا حكم إلَّا لله، في الكون وفي الشريعة، ومعنى ذلك هو التوحيد في السيادة والهيمنة السياسية.

إنه (دين) وليس بمبدأ، إذ إن المبدأ هي الفلسفة دون فروعها

---

(١) سورة البقرة، آية: ١٣٢.
(٢) سورة يوسف، آية: ٤٠.
(٣) راجع بداية هذا الفصل.

ووجوه تطبيقها على الحياة عن طريق النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

إنه (دين) وليس بقانون، إذ إن القانون هو النظام دون الاستناد إلى فلسفة تفسّر واقع الكون أو ينبع منها، وينطلق في ضوئها.

إنه (دين) لأنّ فيه جذراً فلسفياً هو: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾. إنّ هذه هي القاعدة الفكرية التي يرتفع عليها صرح الدين كله، وينبني عليها كيانه، ثم فيه هيمنة قانونية مبنية على فلسفة التوحيد، وهي: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾.

وإنه (دين قيِّم) لأنه متحد في المنبع والمسير، فهما متحدان لا يتناقضان ولا يتعارضان، دون أي مبدأ يتناقض مع فروعه، أو قانون يختلف مع أصوله.

٣ ـ العبادة

قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾[١]. وقال عزّ وجل: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾[٢] وقال سبحانه: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾[٣].

إن للرسل كلمة واحدة جاؤوا ليبلغوها للناس، مهما فصل بينهم الزمن، واختلفت الأوضاع التي لابستهم، إنها: (لا إله إلّا أنا). هذا في مجال العقيدة. ثم (فاعبدون) وهذا في مجال الشريعة.

---

(١) سورة الأنبياء، آية: ٢٥.
(٢) سورة الأنبياء، آية: ٩٢.
(٣) سورة البينة، آية: ٥.

إنه (لا إله إلّا الله) فلسفة في العقل، وانسجام في الفطرة، وشعور في الوجدان.

(فاعبدون) إنها فاعلية في النفس بالحبّ والخضوع، وانها حركة في الاركان والجوارح بالركوع والسجود، وإنها منهج في الحياة يتبعه البشر فيسعدون.

إن الآية تذكِّرنا بحقيقة ما أكبرها وما أغفلنا عنها، وهي: ما دام الإله واحداً فلا بد أن تكون السيادة واحدة، والعبادة واحدة، والطاعة واحدة، فلا يجوز الخضوع لسيادة، ولا اتباع أحد، ولا طاعة نظام لم ينزل به الله من سلطان. هذا ما تصرِّح به الآية الأولى.

وفي الآية الثانية تكون الأمة الإسلامية أمة واحدة، ووحدتها نابعة من وحدة اتجاهها الفكري والعملي، فالله هو رب هذه الأمة، فبه يعتقدون في الفكر، وإياه يعبدون في العمل.

ثم يستحيل أن يأذن الله بانضواء البشر تحت لواء سواه، كما تفيده الآية الأخيرة، إذ إنهم (ما أمروا إلا ليعبدوا الله) وأنْ يخلصوا له الدين والطاعة، ويوحدوه في السيادة.

إنّ الذي يخضع لدين في جانب، ولغيره في جانب آخر، لم يُخلص الدين، بل خلطه بغيره.

الرسالة والرسول

هذه المبادئ، التي يقررها الإسلام ويكررها ويؤكد عليها، تشمل ناحيتين من حياة الإنسان على الأرض:

الأولى: ناحية الحكم.

الثانية: ناحية الحاكم.

فإذا كانت الولاية لله، وإذا كانت السيادة القانونية والحاكمية المطلقة له سبحانه، لم يجز للبشر ـ الذي لا يملك ولاية على نفسه، ولا سيادة، ولا حاكمية ـ أن يشرّع قانوناً، أو ينصب نفسه ولياً إلا بإذن الله الولي، والسيد الحقيقي، والحاكم المطلق الوحيد. كما لا يجوز له أن يتخذ حكماً أو ينتخب حاكماً لم يأمر به الله، إذ إن المسلم لابدّ أن يشعر في نفسه بعبودية خالصة لله تعالى شاملة لجميع أبعاد حياته، محيطة بكل جوانبها، وما التشريع والسيادة إلا بعض أبعاد الحياة، فلابدّ أن يخضع لسيادة الله أيضاً.

ومن هنا يتحتم إتّباع الرسول، لأن إتّباع الرسول هو اتباع الرسالة، وتحقيق سيادة الدين، التي هي سيادة الله، وحاكميته، وإلى هذا يشير القرآن قائلا: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾[1].

كما أن إتّباع الرسالة لا يمكن إلا باتّباع الرسول، إذ هما رافدان من نبع واحد، لا يمكن أن يفترقا، فهما مظهران لطاعة الله، وعبادته، والخضوع لحاكميته.

الشريعة والإمام

وبعد الرسول تبقى مجموعة من سُننه تضاف إلى الرسالة الموحى بها فتسمى بالشريعة، ويجب على المسلم أن يتبعها، لأنها شريعة الله، ولا يحق لأحد أن يعصيها إذ إنه يسمى آنذاك مشركاً في عبادة

(١) سورة النساء، آية: ٨٠.

الله، مدعياً سيادة أخرى مع سيادة الله الذي له السيادة والحاكمية وحده.

وهكذا الحال في (الإمام) الذي يمثِّل الشريعة، لأنه أعطي علمها كاملاً وتحمَّل أعباءها. فلا يحق لأحد أن يتخذ إماماً لم يأمر أو لم يأذن الله باتباعه، وإلا كان شركا بالله تعالى يرفضه منطق التوحيد الخالص.

يقول القرآن الكريم: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾[١].

وهو يعني أنّ الله قد خلق ما يشاء، ولما كان الخلق لله لم يكن لهم أن يختاروا لانفسهم شيئاً ما داموا مخلوقين ومربوبين له تعالى بل الله يختار لهم.

وفي الحديث: «إنّ الإمامة أجلّ قدراً، وأعظم شأناً، وأعلى مكاناً، وأمنع جانباً، وأبعد غوراً من أن يبلغها الناس بعقولهم او ينالوها بآرائهم»[٢].

لماذا نتبع الأنبياء، وكيف؟

لقد شاءت الإرادة الإلهية أن تهب الإنسان حرية الاختيار، لكي يُفتن البشر بما حولهم من نعم العيش وزينة الحياة. وجعلت وسيلة الاختيار (ديناً) إصطفاه الله لهم فأمرهم فيه بكل خير وصلاح، ونهاهم فيه عن كل شر وفساد. وحيث لم يكن من الممكن أنْ

(١) سورة القصص، آية: ٦٨.
(٢) الكافي ج ١ص ١٥٤ .

يباشرهم الله تعالى ويباشروه، ويخاطبهم ويخاطبوه، لأنه أرفع منهم، ثم هم لا يليقون به وقد انغمسوا في الشهوات، وابتعدوا عن القيم، لذلك إختار من بين خلقه مَنْ جعلهم سفراء بينه وبينهم، دون أنْ يفوّض إليهم أمور الحياة التكوينية أو التشريعية، أو ينعزل هو عن مقامه وسلطانه، بل كان وليهم ورقيبهم من فوقهم وسمّاهم بـ (الانبياء). وهذا هو التصور الإسلامي عن الرسالة والرسل والنبوة والانبياء، ومنه يُعلم أنّ للرسول ﷺ، جانبين:

أولاً: جانب الرسالة التي حمّلها الله إياه، وأصبح بها سيد البشر، وخليفة الله فيهم، وحجته عليهم، ومطاعاً باذن الله بينهم. وهو جانب مجعول، أي لا يكون إلَّا بالجعل الالهي، ولا صلة له بالبنية التكوينية للرسول، بل يحتاج إلى جعل غير طبيعي من قبل الله تعالى[1].

---

(١) في طائفة كبيرة من آيات القرآن يجد القارئ تأكيدا بالغاً على: أنّ الرسالة ليست موهبة طبيعية يتفتق عنها فكر الرسول، بل هي حقيقة خارقة ينزل بها الوحي، الذي لولاها لما كان الرسول مبعوثاً رسولاً ففي كثيرمن المناسبات يقص القرآن علينا نبأ من آتاه الله الحكم والنبوة صبياً كعيسى ويحيى، تلك المناسبات التي لا يصح فيها افتراض (الموهبة الطبيعية). ويقص علينا في مناسبات اخرى واقع الرسالة وانها (وحي) وان النبي لولاه ضال ضلالاً ذاتياً نابعاً من كيانه المخلوق لابمعنى انه ضل بعد الهدى، وانه لو شاء الله لاستردها منه فتركه في ظلمات فيقول الله تعالى: (وَوَجَدَكَ ضَالاًّ فَهَدَى) سورة الضحى، آية: ٧. ويقول: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ سورة الشورى، آية: ٥٢.
ويهدينا القرآن ايضاً الى أن الأمر كله لله وأن ليس للرسول من الأمرشيء، وأنه ليس مسؤولاً عن هدايتهم أو ضلالهم، انما عليه البيان، وانه عبد لله إلا أنه يوحى اليه، وانه ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾ سورة الحاقة، آيات: ٤٤ ـ ٤٦. كل ذلك بيَّن حقيقة واحدة ونسف في سبيل ذلك اباطيل عديدة. =

ثانياً: جانب البشرية الذي يكون به عبداً وبشراً، كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[١].

وإنّ هذا الجانب هو جانب الذات الطبيعية البشرية الذي مقتضاها العبادة، والخضوع، والتسليم الطبيعي.

ومن الجانب الأول ينشأ وجوب طاعته المفروضة على الناس، اي بما أن الله مالك الخلق، وبما أنّ الرسول خليفة عن الله، وجبت طاعته على الناس.

ومن هنا نعرف ان طاعة الرسول هي طاعة الله، إذ لا اعتبار بالرسول إلا بما عنده من رسالة لا بما يشترك فيه مع الاخرين من صفة العبودية وطبيعته البشرية. اذ لو كان هذا هو الملاك إذن لم يجز الخضوع له عقلاً، لأننا لن نكون أقل منه حينئذ في جهة العبودية والمربوبية حتى نخضع له[٢]، ذلك لأن الخضوع (العبادة) لا يحق

= اما الحقيقة فهي: أنّ العبودية تكون لله تعالى خاصة، وأنّ العبادة والطاعة محصورة به، وليس دون وجه الله إلا مَنْ هو هالك، وإلّا مَنْ هو عبد ضعيف لا يقدر على شيء إلا ما آتاه الله.

أما الاباطيل التي ينسفها فهي الخرافة القائلة بأن الرسول ﷺإله من دون الله سبحانه، أو انه قد حل فيه روح الله فأصبح ابن الله، كما قالت به فلاسفة الاغريق، وتشبهت بهم اليهود والنصارى هذا **أولاً**.

وثانياً: ان للناس ان يختاروا لأنفسهم إماماً يعرفون فيه مثل تلك المواهب التي يجدونها عند الرسول ﷺ.

ثالثاً: ان الرسول قد يحدث الناس برغباته وأهوائه دون ان يوحى اليه من لدن خبير عليم، حاشا لله ان يصطفي مثله رسولاً.

هذه هي الاباطيل التي تنسفها الآيات المذكورة.

(١) سورة الكهف، آية: ١١٠.

(٢) والى هذا اشارت الآية الكريمة: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ إبراهيم، آية: ١١.

لأحد إلا إذا كان أرفع مستوى من الخاضع، إمّا واقعاً (كالله تعالى، الذي هو أعلى بذاته من البشر، فهو خالقهم وهم مخلوقوه، وهو ربهم وهم مربوبوه) أو تشريعاً واعتباراً (كالذي نصبه الله خليفة في الأرض، وحجة على الناس، ليُطاع باذن الله وأمْره وباسمه، وبما أعطاه من الاعتبار).

وإذن تكون طاعة النبي والرسول طاعة لله سبحانه، ومن هنا اشتُرط في صحة هذه الطاعة كون الرسول صادراً عن الوحي لا الهوى، أما الخضوع بغير هذا الملاك فباطل، إذ يعني إنكار ما للخاضع من قيم وقدرات.

الرسول والهوى

إنّ الطاعة المفروضة للرسول على الناس تستمد شرعيتها من إتّباع الرسول لما ينزل عليه من وحي ورسالات، فلو نطق بالهوى ـ وحاشاه ـ لم يجز أنْ يُطاع، لانه تنزَّل حينئذ إلى مستوى البشر، وانفصل عن مقام الرسالة، وقد سبق أن الاعتبار هو بالجانب الرسالي في الرسول، لا الجانب البشري الذي يتساوى فيه مع الاخرين. كما أنّه سبق أيضاً أنه ليس لبشر أن يطيع بشراً مثله ما لم ينزِّل به الله سلطانا.

ومن هنا جاءت آيات القرآن تترى وهي تحذِّر الرسول أن يطيع الهوى، وتأمره بان يلتزم الاستقامة كما أُمِر، كقوله تعالى: ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾(١) وقوله سبحانه: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡۖ﴾(٢).

(١) سورة ص، آية: ٢٦.
(٢) سورة الشورى، آية: ١٥.

أو تطلب منه أن يحكم بما أراه الله ولا يطيع أمر الناس وأهواءهم، وأنّه لو تقوّل بالهوى أُخِذ بأشد الأخذ، كقوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ﴾[1]. وقوله سبحانه: ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ * لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعۡنَا مِنۡهُ ٱلۡوَتِينَ * فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ﴾[2].

ومن الواضح إنّ هوى النفس عند الرسول لا يختلف في شيء عن هوى أيّ بشر آخر، فلو كان هواه متَّبعاً اذاً لكان هوى غيره متَّبَعاً أيضاً، في حين أنّ الدين قد بنى بناءه على مخالفة الهوى؛ وفي هذا الصدد يقول القرآن الكريم:

﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِۚ﴾[3]. ويقول: ﴿وَأَمَّا مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ * فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾[4].

ومن هنا جاء شرطا الرسول الأساسيان وهما: شرط (الوحي) وهو يحقِّق علم الرسول بشريعة الله ودينه، وشرط (العصمة) وهو يحقق تجرّده للدين، وإخلاصه للشريعة، ليحكم بالدين دون انحراف.

وهكذا الحال في الإمام الذي يخلف الرسول، إذ يشترط فيه (العلم) بالدين و(العصمة).

وهكذا في الرئيس الذي يحكم المسلمين في غيبة الإمام، حيث يُشترط فيه أمران: (الفقه) وهو العلم بالدين، و(العدالة) وهي التجرد

---

(١) سورة المائدة، آية: ٤٩.
(٢) سورة الحاقة، آيات: ٤٤ ـ ٤٧.
(٣) سورة القصص، آية: ٥٠.
(٤) سورة النازعات، آية: ٤٠ ـ ٤١.

للدين الذي يقوم مقام العصمة، وتؤدي نتيجتها. إذ بدون هذين الشرطين لا تتحقق سيادة الدين لا في النبي ﷺ، ولا في الإمام، ولا في الفقيه العادل[١] وهو الذي يخلف الإمام ويقود الأمة في غيابه.

كيف وقد وصف القرآن طاعة الهوى بالعبادة إذ قال: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾[٢].

على أن الهوى لا يعني إلّا حب الذات والانطلاق منه لاختيار المنافع الشخصية دون الحق، وهو سبب قوي من أسباب الانحراف البشري وجور أحكامه، وعسف مواقفه.

وإذا بطلت أفكار المقننين أمام سيادة الدين، لانها تتأثر بالجهل حيناً وبالهوى أحياناً، فلا بدّ أن تتبخر (أهواء) الناس حاكمين ومحكومين، ذلك لأن الهوى طريق الانحراف عن الحق. وهذا هو بالضبط ما تشير إليه طائفة من آيات القرآن الكريم إذ تقول:

- ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾[٣].
- ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾[٤].
- ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم﴾[٥][٦].

---

(١) ستقرأ بإذن الله مزيداً من البحث حول الموضوع في الفصول القادمة.
(٢) سورة الجاثية، آية: ٢٣.
(٣) سورة الأنعام، آية: ٥٦.
(٤) سورة المؤمنون، آية: ٧١.
(٥) سورة الأنعام، آية: ١١٩.
(٦) ان في هذه الآيات لبلاغة نافذة في دلالتها على ان اتباع الهوى هو السبب المباشر في ضلالة البشر. وانه في ذلك فساد السماوات والأرض.

وهنا يكمن الفرق بين نظرية: (الحاكم ظل الله في الأرض) ونظرية الإسلام: (إنْ الحكم إلَّا لله).

فالنظرية الأولى تعطي البشر ـ مع ما فيه من ازدواجية العقل والهوى ـ حق السيادة باسم الله، بما هو بشر لا بما انه يتلقى مواقفه من تشريع الهي، فلو عمل بالهوى وتعدى الحق كان له ذلك ولم يؤاخَذ عليه. بينما توقفه النظرية الإسلامية عند الحق، فليس له أن يحكم إلّا بما أراه الله من الحق، فإذا تعداه وحكم بالهوى إنتُزِعت منه السيادة القانونية وأصبح طاغوتاً لا بدّ أن يُكفَر به، ولا يُتحاكم إليه في شيء.

إنّ هذا الفرق الكبير يظهر جلياً بين خطبة ألقاها حاكم كان يقول بنظرية (ظل الله في الأرض) بعد أن تسلَّم زمام الحكم، وكان ما ألقاه بمثابة البيان الأول له، فقال: إنني ظل الله على الأرض، وإنّ الله وضع في يدي مفاتيح خزائنه فيها، فإن شاء أنْ يفتضها إفتضها، وإنْ شاء أنْ يغلقها أغلقها) وبين ما سنّه الإسلام إذ قال: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»[1].

وهكذا يبدو واضحاً كيف ان نظرية الظلية (وهي التي تُدعى اليوم بالحكم الثيوقراطي، والتي كانت الكنيسة تتبناها في العصور السوداء، وكانت سببا للردة الأوروبية عن الدين) كيف تجعل هذه النظرية محور الحكم (هوى الحاكم) وما تشتهيه نفسه. بينما لا تعترف النظرية الإسلامية الحقّة إلا بالله والحق، فإن كان الحاكم يعمل بأمر الله ويأمر بالحق كان مطاعاً متبعاً، وإلَّا فلا، لأن الله

(١) بحار الأنوار، ج١٠، ص٢٢٧.

وحده الذي له السيادة دون سواه، ولأنّ الحق وحده الذي يجب أنْ يُتَّبع دون غيره.

ويهدينا هذا الحديث المفصّل حول (سيادة الدين وبطلان الهوى) في الحكم الإسلامي إلى الحديث حول مدى الارتباط والعلاقة الوثيقة بين (الدين والحكم الإسلامي) إذ إنه ينطلق من قاعدة فكرية واحدة تمحضه في (المبدئية).

الحكم الإسلامي حكم مبدئي

إنّ الملاك الذي يلاحظه الحكم الإسلامي في كل جوانبه هو ملاك (المبدأ) فهو:

أولاً: يقرر بأن لا يكون الرئيس والحاكم مخالفاً للمبدأ قولا أو فعلاً، عقيدة أو سلوكاً[١].

ثانياً: يقرر الاخذ والاعتبار بواقع الكفاءة في سائر موظفي الدولة، ورفض المحسوبيات والمنسوبيات وغيرها مما هو شائع في النظم والحكومات البشرية[٢].

ثالثاً: يحدد شروط المواطن الذي يحق له أنْ ينتخب أو يعزل.

رابعاً: يقرر أن الرباط الذي يجمع بين أفراد المجتمع في الإسلام ليس هو الحدود الجغرافية، ولا اللغة، ولا الدم، ولا العنصر،

---

(١) سيأتي بإذن الله ان من شروط القائد الأعلى أنْ يكون مؤمناً تقياً .

(٢) ان كثيراً من وظائف الدولة مشروطة بالايمان والتقوى والكفاءة لأن الشرط الأخير جاء ضمن الحديث الشريف (لعن الله من ضيع من يعول) لأن اختيار موظف غير كفوء تضييع للأمة.

وكذلك ليس المذهب، ولا الحزب، ولا الاتجاهات السياسية، بل هو رباط (الايمان). فالمؤمنون حيث كانوا وكيف كانوا (أمة واحدة)[١] لهم وعليهم كل حقوق الدولة الإسلامية، وواجباتها.

فكما إنّ دول العالم اليوم تقوم على اساس (التوطنة الجغرافية) فتعتبر غير أهلها أجنبياً، أو على أساس (اللون والعنصرية) فلا تعطي غير الأبيض إلّا مقاماً ثانوياً، وكما إنّ الأحزاب السياسية لا تقبل إلّا من آمن بمبادئها، والأحزاب المبدئية لا تقبل إلّا من اقتنع بافكارها، وتبنّاها، فكذلك الحكومة الإسلامية لا تقبل إلا من آمن بمبادئها. فهي حكومة مبدئية تقوم على أساس توحيد الله رباً وحاكماً ووليا، والخضوع له بالطاعة، والتسليم له في كل مجالات الحياة، وأبعادها من عبادات ونظم واخلاق.

إنّ غير المؤمن يُعتبر ـ في الإسلام ـ أجنبياً، كالذي لا يعيش في البلاد أساساً لدى الحكومات القومية، أو الإقليمية[٢]، أو كالذي لا يتجه نحو تحقيق هدف الحزب في الحكومات الحزبية المبدئية .

انتقاد زائف

إنّ من الخطأ أنّ تُتخذ طائفة خاصة من الأحكام الإسلامية مادة نقد وإشكال، فيقال ـ مثلاً ـ : إن الإسلام يميز بين المسلم وغيره في الحقوق لانه يعطي لهذا حقاً ولا يعطيه لذاك، أو أنه يفرض الجزية

(١) قال الله سبحانه: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ سورة الأنبياء، آية: ٩٢.

(٢) تقابل الدولة الاقليمية والقومية، الدولة المبدئية.
أما الفرق بين الاقليمية والقومية فإن الاقليم قد يسع اكثر من قومية واحدة كالهند. كما إنّ القومية قد تتجزأ إلى اركان متفرقة كالبلدان العربية.

على أهل الذمة ويحرم عليهم ممارسة طائفة خاصة من التقاليد الدينية، أو إنه لا يقبل منهم رئيساً ولا يتخذ منهم ولياً ولا نصيراً.

فالإسلام حيث يشرِّع هذه القوانين بشأن أهل الذمة يعتبرهم أجانب في الدولة الإسلامية ولو كانوا مثبتين بالأرض من عهد آدم عليه السلام، إذ إن لكل حكم مقياساً يميز به المواطن عن الاجنبي، ولا يمكن أنْ يقوم حكم بغير هذا المقياس، وبما أن الله كان قد علم أنّ مقاييس الدم واللون واللغة والحدود الجغرافية وما أشبه لا تفيد، إذ إنها تجر البشر إلى الويل والدمار لأنها:

ألف: مقاييس مادية تبعث على المشاكل والازمات[١].

باء: لا تخضع لإرادة الإنسان، ولا تظهر صلاحياته واستعداداته، ولا تمتحن كفاءاته وطاقاته، مما يسبب دس الإنسانية المضيئة في تراب العوامل القاهرة[٢]. وبما أن الله الخبير العليم علم

---

(١) ليس ثمة مشكلة فردية أو اجتماعية إلا وللمادة والاقتصاد أُثر كبير في تكوينها وتعميقها، فالحروب الطاحنة والامراض المتفشية والعقد النفسية ليست إلا نتيجة حتمية للتطرف المتزايد في حب الشهوات والافراط في حب المنفعة والمال.

(٢) إنّ أسمى حقيقة يعيشها الفرد في نفسه هي الحرية، فهي الوسيلة التي تثبت شخصية الفرد وعزته و تحقق كرامة الإنسان وشرفه، وهي الامانة الكبرى التي حملها الله ظهر الإنسان ليفتنه بها، فالهمه فجوره وتقواه وهداه النجدين ووضح له طريق الهدى وسبيل الردى... من هنا كانت نظم الله توفر للإنسان الجو الملائم للاستفادة من حريته فهو في الوقت الذي لا يكرهه على الدين يفسح له المجال واسعاً ليختار الهداية أو الضلالة.
ومن معالم الحرية هذه تقرير حق المواطنة وجعلها مرتبطة بالارادة البشرية. لا بالميلاد في قطعة من الأرض إذ إن الحرية لا تتوفر إلا لمن سمحت له تجربة ارادته في اختيار الوطن الملائم. أما من ربط بالأرض بعامل قاهر، فكيف =

ذلك، فإنه برّأ شريعته منها، وأنكر هذه المقاييس جميعها، وجعل المقياس الأول والأخير هو (التسليم المطلق لله) وتفويض الامر إليه، لأنه رب البشر وإله الخلق أجمعين، فهو أحق بالطاعة من كل معبود. وانما جعل الإسلام هذا الأمر هو المقياس:

١ ـ لأنّ المبدأ مقياس معنوي يرفع الإنسان إلى ما فوق المادة واختلافاتها الرخيصة.

٢ ـ لأنّ بوسع كل أحد أن ينضم إليه إذا رآه حسناً. ومن هنا أمر الدين أن تؤخذ من أهل الذمة (الجزية) كحق لقاء توفير الاقامة والأمن لهم، ويسقط عنهم صلاحية الانتخاب، فلا يرشّحون ولا يترشّحون بعد أن أعفاهم عن الخدمة وعن أداء الضرائب، فهم أجانب، ولكنهم أحرار فان شاؤوا دخلوا في الدين وأصبحوا مواطنين.

ثم إن ملاك الانتخاب وشرط المنتخَب هو (الايمان والتقوى) ليمكنه العمل بشريعة الله والوفاء لها، ومتى يمكن أن يتوفر مثل هذا في من لا يعتنق الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقاً؟

النص التشريعي

هكذا تكون الحكومة التي يدعو إليها الدين أهل الأرض، مبنية على أساس إخلاص العبودية لله، ونبذ الاديان التي تُطاع والالهة التي تُعبد من دون الله، حيث يقول القرآن:

= يجرب ارادته في اختيار الوطن؟ ومن هنا تتوافر الحرية في الإسلام بينما لا يظفر الإنسان بهذه الحرية في التشريعات البشرية الحاضرة.

﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾[1].

ويقوم على هذا الاساس المتين والمعقول حق الانتخاب الخاص بالمؤمنين، فالمؤمن وحده يستطيع أن يقلِّد من اجتمعت فيه شرائط القائد الأعلى[2]. وإذا قلَّد القائد فقد بايعه ولزمته واجباته، كما أنه هو وحده الذي يوكل إليه واجب الرقابة باعتباره فرداً من المواطنين، وأنه بنفسه المسؤول عن أمور المسلمين كما يقول الحديث: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»[3] و«من رأى منكم منكراً فليغيره بيده»[4] وأنه يثور على القائد إذا انحرف برجوعه شخصياً عن تقليده، ثم أمْر الناس بتقليد غيره.

---

(١) سورة آل عمران، آية: ٦٤. من هذه الآية نستكشف ان دعامة الدولة العالمية التي يدعو اليها الإسلام اهل الأرض تتألف من امرين:
أ ـ التوحيد في العقيدة. كما يظهر من قوله تعالى: (الا نعبد إلا الله)
ب ـ نبذ الأرباب في التشريع. كما يظهر من قوله تعالى: ﴿وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ﴾ اي الخضوع لغير الله ممن لم يأمر الله بطاعته. وفي هذه الآية تحديد كامل للدولة الإسلامية كما يراها القرآن، إذ إنه يقصر الغاية من الخلقة والخليقة ـ والدولة جزء منها ـ في أمر واحد هو القيادة اي طاعة الله، وهذه تصبغ الدولة الإسلامية بصبغة المبدئية، إذ إن الحكم المبدئي هو ما ينبعث من مبدأ فكري يصبغ كيانه كله. والتوحيد يصبغ كيان الدولة الإسلامية جميعاً في منطق هذه الآية.

(٢) تعطي الاحاديث هذا الحق لكل مؤمن بما فيها من إطلاقات خطابية، أي عدم اختصاص الخطاب بفرد دون آخر، في حين انها موجهة للمؤمنين: انظروا إلى رجل منكم قد روى حديثنا وعرف أحكامنا الخ...

(٣) بحار الأنوار، ج٧٢، ص٣٨.

(٤) عوالي اللئالي، ج١، ص٤٣١، ح١٢٨.

وهكذا يكون التقليد (أي تقليد الناس واتّباعهم لفقيه عادل) المتبع بين الشيعة والمنصوص عليه في بعض الاحاديث، نوعاً دقيقاً وذكياً من الانتخاب والبيعة يضمن مجيء القيادة الصحيحة إلى صعيد الحكم، كما يضمن استقامتها في الخط الإسلامي المستقيم المرسوم لها.

ولكن هذا هو جزء من الأمر، والجزء الآخر يكمن في المؤهلات التي اشترط الإسلام توفرها في القائد، لكي يحصل بها المجتمع الإسلامي على أنظف، وأطهر، وأفضل قيادة. فما هي تلك المؤهلات؟

(٣) مؤهلات القائد الإسلامي

تتلخص أهم مؤهلات القائد الإسلامي في سبعة أمور سنذكرها تباعاً، ونذكر معها علة اشتراطها في القائد، ونردف ذلك بذكر النصوص الدالة عليه:

١ ـ الإيمان

الايمان هو الالتزام بالإسلام: عقيدة، ونظاماً، وخلقاً بالصيغة التي بيّنها وشرحها الرسول الاكرم وأهل بيته المعصومون.

فإذا كان الدين الإسلامي أفضل المبادئ وخير المناهج، وإذا كان من أوّليّاته: (العقيدة بالله وبشرائعه) فإنه لا يحق للكافر بها ـ إذن ـ أن يسود المؤمنين بحكم العقل، إذ يكون مثله مثل سيادة من لا كفاءة له على من له كفاءة تامة، خاصة إذا أضفنا هذا إلى بقية الشروط، ذلك لأن المؤمن يعرف أفضل المبادئ وخير المناهج ويسعى لتطبيقهما في المجتمع الذي يسوده، بل ويسود الأمة بهما، بينما لا يعرفهما ولا يسود بهما الكافر. وهل هناك عاقل يفضِّل هذا على ذاك؟!

وإذا كان أولى الناس بالحاكمية أولاهم بالله، وأولى الناس بالله

أقربهم إلى شرائعه، وأقربهم إليها المسلمُ المشبع بالثقافة الإسلامية، كان من استوحى علمه من أهل البيت النبوي أوْلى الناس بالحاكمية والحكم، ذلك لأنهم أعرف الأُمة بالدين ـ كتاباً وسنة وإلهاماً ـ وإنهم من أجمعت الأمة الإسلامية على سلامة ما رووا واخبروا عن النبي ﷺ، وصحة ما رأوا فيها من تفسير، فمن اتبعهم اتبع الحق الذي لا ريب فيه[١].

وقد قال الرسول ﷺ، في أكثر من مرة: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد الحكمة فليأتها من بابها»[٢] و «أعلمكم علي»[٣] و«أقضاكم علي»[٤].

٢ ـ الحرية

ليس من نافلة الحديث القول بأن نظام الرق في الإسلام يختلف جوهرياً عنه في أي مبدأ أو قانون آخر. فبينما ترى النظم البشرية أن استعباد الإنسان لأخيه الإنسان أمر جائز، بل ضروري[٥] لأنه أقل

(١) لأنه المجمع عليه (والمجمع عليه لا ريب فيه) كما في الحديث. (الكافي، ج١، ص٦٨، باب اختلاف الحديث، ح١٠).
(٢) بحار الأنوار، ج٢٨، ص١٩٩.
(٣) بحار الأنوار، ج٤، ص٨٧.
(٤) وسائل الشيعة، ج١٨، ص٢٠٧.
(٥) من الخطأ الكبير أن نجمِّد افكارنا على أنّ الرق هو ما كان واقعاً في الغرب من امتلاك رجل لنظيره كامتلاك الكلب والحذاء. بل لا بدّ لنا أن نحرر أفهامنا من رواسب الثقافة الغربية المضللة لننفذ الى حقيقة الرق ونحددها بالتعريف التالي: الرق هو سلب الحرية كثيراً أو قليلاً وهو مشتق من أصل (الرقة) وهي ضد (الغلظة) وذلك بسبب ما يصاب المسلوب حريته من ذلة وصغار يستدعي الرقة والاشفاق.
وليس في النظم البشرية نظام يمنع سلب الحريات بشكل أو آخر وتحت شعارات =

ثقافة، أو لأنه يعيش في بلد متخلِّف، أو يجري في عروقه دم وضيع، أو لأنه لا ينتمي إلى حزب او مبدأ خاص، فان الإسلام قد حرم التفاضل بهذه الخرافات جميعاً، فانقذ الناس من سيادة بعضهم على بعض بذلك، ولم يُجز لأي إنسان أن يسلب حرية غيره باسمها، وقال بصراحة بالغة: ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾[1].

وبينما تملِّك النظم الأرضية الإنسان لنظيره تمليكاً مطلقاً، فتراه

= شتى، فنظرية ارسطو التي كانت تسود الغرب حتى القرن السابع عشر تزعم: ان بعض الناس خُلقوا أرباباً وبعضهم عبيداً ولا بد أن يعمل هؤلاء لأولئك، دأباً... ومثلها نظرية أرباب فلسفات الهند وأديانها القديمة كالبرهمية. وهكذا فلاسفة الصين وأديانها. ومثلها نظرية (المسيومنوني) الشاغل لكرسي الدراسات الفلسفية في مدغشقر واضرابه من علماء النفس الفرنسيين ممن يقول بذلك ويجزء الإنسان الى جزئين احدهما له حق السلطة والسيادة، والآخر عليه السمع والطاعة (راجع كتاب (في مهب المعركة) لمالك بن نبي ص ١٥).

ثم جاءت النظم الحديثة لتقوم على اساس استعباد الشعوب الاقل حظاً في الثقافة (تحت شعار حق التحضّر) واستعباد الابيض للاسود، والغني للفقير، والاكثرية المزعومة للأقلية. ثم جاءت الحزبية الواحدة بنظام استعباد الشعوب لفرد أو جماعة يعيشون في قمة الحزب الحاكم.

فسواء اعترف البشر أو لم يعترفوا فإن الواقع انهم يعيشون الآن مسلوبي الحريات من قبل أفراد أو أقوام قد تستروا باسماء مستعارة وتبرقعوا بشعارات فارغة.

اذن فليس بين النظم أي فرق في أن كلاً منها يعترف بحق سلب حرية فرد أو طائفة بواسطة فرد أو طائفة اخرى، وليس ذلك إلا (الرق).

فالرق وهو الاستعباد وسلب الحريات واقع موجود في جميع النظم والمبادىء.

(١) في هذه الآية دعوة صريحة الى وحدة الامم مبتنية على قاعدة الحرية التامة. وقد وجه الإسلام بهذه الدعوة الى امم الأرض يوم لم يسمع عن (الأممية الحديثة) شيئاً ولكن جعل الإسلام أولى قواعد النظام العالمي: حصانة الحرية في الأرض وصيانتها، ذلك حينما قال: ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ يعني ان لا يخضع بعضنا لبعض إلا في حدود القانون الموحى به من جانب الله تعالى.

يقتل مشاعره بالتضليل، ويغصب حقوقه بالقوة، ويزهق روحه إزهاقاً، فإنّ الدين لا يملِّك السيد إلا بعض حريات العبد، فيحرِّم تضليله، أو غصب حقوقه، أو قتله، أو بعثه إلى ما يحتمل أن يموت فيه، ومع ذلك لا يعترف بالعبودية إلا في حق من لا يعرف كيف يستخدم حريته[١]. إذ إن الدين لم يسوغ الحرب إلا لغاية واحدة هي: (الحرية). وإن أي أنسان يقف حاجزاً دون تحقيق هذا الهدف السامي، فإنه مستعبِد مستغِل قد خان أمانة الحرية، واستغلها لسلب حرية الآخرين. ولقد عرف الإسلام أن في البشر طائفة لا يهمهم إلا استغلال الناس واستعمار الشعوب. وعرف أيضاً أنه لو ترك هذه الطائفة إذن لملأت الأرض فساداً وعذاباً، أقل ما فيهما سلب الكادحين والمستضعفين أبسط حقوقهم في الحياة وهي الحرية. لذلك أعلن الإسلام حرباً أبدية على هذه الطائفة، وجعل جزاءهم أشد ما يُتصوَّر من جزاء ألا وهو: أن يُقتلوا اينما ثُقِفوا ووُجِدوا، فإن وضعت الحرب اوزارها واستؤسروا، وضِعُوا تحت ولاية حكيمة تعلمهم ما هو جزاء المستغلين، وتعطي لهم ولأمثالهم درساً عملياً، وتُفهمهم أن الذي يريد أن يستعبد الناس فهو يُستعبد جزاءً وفاقاً.

---

(١) إنّ تحرير الإنسان عن استعباد الإنسان بالقوة إن بالتضليل في العقيدة أو في الشريعة هو الغاية الوحيدة التي يجوز أن تراق من اجلها الدماء في الدين. قال الله تعالى: (وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنْ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا) سورة النساء، آية: ٧٥.

وفي الحديث في سياق بيان الغايات المثلى التي يهدفها الإسلام بالجهاد: (وأول ذلك الدعاء (الدعوة) الى طاعة الله من طاعة العباد، والى عبادة الله من عبادة العباد، والى ولاية الله من ولاية العباد. وليس الدعاء (الدعوة) من طاعة عبد الى طاعة عبد (مثله) وسائل الشيعة، ج ١١ ـ ص ٧.

وسيظل في هذه الولاية حتى ينشأ نشأةً أُخرى، ويتفهم واقع الحرية المخّولة اليه، والسبيل الذي يجب أن تُصرف فيه. فإذا عرف ذلك رُدّت إليه حريته ليعيش مع الناس ويعيش معه الناس في راحة وأمان[١].

بهذه الحقيقة نعرف أن العبيد هم عادة لا يصلحون أن تُمنح لهم الحرية، لأنهم يستغلونها لسلب حريات الناس، واذن فلا بد أن يخضعوا لولاية مؤمنة تربيهم لدخول الحياة الحرة السعيدة، ولهذا فهم لا يصلحون للقيادة، إذ هم بدورهم مولّى عليهم، فهم أحطّ منزلة من الاحرار بدرجة، فكيف يُرفعون عليهم بدرجات أي إلى مستوى قيادة الاحرار؟

ومن هنا فقد اشترط الدين في القائد الأعلى: (الحرية) فجاء في الكتاب الكريم: ﴿عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾[٢].

٣ ـ الذكورة

بما أن القائد الأعلى فرد واحد، فإنّ العقل يدعو إلى أن يكون خير الأفراد، لكي يدير الحياة بافضل وجه ممكن. ولا ريب في أنّ خير الناس للقيادة من توفرت فيه الحكمة والحزم. ولا ريب كذلك في أنّ الرجل ـ بشكل عام ـ أبلغ من المرأة حكمة، وأشدّ حزماً،

---

(١) قال الله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ سورة النور، آية: ٣٣. من المعلوم أن المفهوم من الشرط أن تعريض العبد للحرية أمر مرغوب فيه للشارع إن كان العبد خيراً ولو كان التعريض بغير كتابة.

(٢) سورة النحل، آية: ٧٥.

ذلك لأنّ المرأة إنسانة عاطفية تستهويها المظاهر القريبة، بينما ينفذ الرجل إلى حقائق الامور ومستقبل الاحداث[١].

وليس من الظلم في شيء أن نضع عن المرأة أعباء السياسة الثقيلة لتتفرغ للمهمة التي خُلقِت لها، بل من الظلم أن نحمّلها ما لا طاقة لها به، إذ إن المرأة قد خُلقت لادارة الجانب العاطفي من الحياة، فهي روعة ولينة ورواء، وإن الرجل قد خُلِق لادارة الجانب العقلي منها، فهو حكمة وحزم وإقدام.

ولقد اكدت اُمم الأرض على اختلاف بيئاتهم وتناقض أفكارهم، أكدت هذه الحقيقة بصورة عملية، إذ لم تستخلف المرأة ولم تسلم إليها شؤونها القيادية إلّا في حالات نادرة جداً. وإنّ في هذا لشهادة على أمرين:

١ ـ إن البشر قد اهتدى بفطرته إلى عدم صلاحية المرأة للقيادة.

٢ ـ إنه لم تستطع إمراة أن ترتفع إلى مستوى القيادة، وان لم يكن قد اشترط في قانون الدولة ان يكون القائد رجلاً. فيدل هذا على أنّ المرأة تفقد امكانيات القيادة لتتفوق بها على الرجال، إذ أنها لو كانت تملكها إذن لارتقت إلى مستوى القيادة، حينما أُوتيت حقها، وعُبّد لها السبيل.

---

(١) بالاضافة إلى أن هذه الحقيقة وجدانية تشهد عليها الاحداث اليومية للحياة فإنها حقيقة علمية تؤكدها ابحاث علماء الفسيولوجيا والسيكولوجيا والاجتماع. حيث ان الفسيولوجيين يؤكدون إن أعصاب المرأة اكثر حساسية او اسرع نبضاً من اعصاب الرجل ويؤكد السيكولوجيون ان انطباع المرأة النفسي أشد وأعمق من انطباع الرجل. اما الاجتماعيون فيلاحظون ان المرأة لا تتعمق في الاحداث بل تقف عند مظاهرها الخارجية.

بل لو أنّ المرأة كانت تملك كفاءات الرجل جميعاً، إذن لاستردّت حقها من الرجل استرداداً وانتزعته انتزاعاً، مع إنّ عدد النساء أكثر من الرجال غالباً، إذ لو كانت المرأة متساوية في قدراتها وامكانياتها مع الرجل لاستطاعت أن تسترد حقوقها كاملة، كما استطاع الرجل أن يحتفظ بحقوقه، بل انها كانت قد تسلب من الرجل بعض حقوقه، كما استلب الرجل منها ذلك، كما يزعمون.

يقولون: إن الرجل ابتدع أفكاراً، وصاغ نظريات، وتشبث بحجج سلبت حق المرأة.

ونقول: لو كان ذلك كما يزعمون فلماذا لم تفعله المرأة؟ أليس لم تفعل ذلك لأنها أضعف وأقل كفاءة، وقدرات منه؟

هذا كله من زاوية التحليل العقلي والنفسي. ولنرى ما يقتضيه النص التشريعي في هذا المجال:

النص التشريعي

بما أنّ الدين يقوم على إتّباع الحق الذي يهدي إليه العقل السليم، وبما أنّ العواطف هي العدوة الأولى للحق، فإنّ اشتراط الدين للذكورة في القائد الأعلى يبدو حقيقة بديهية للغاية، إذ إن المرأة تتأثر بالعواطف اكثر من الرجل، فهي بذاتها أبعد عن موضوعية النظرة، وسلامة الحكم والقضاء من الرجل. لذلك جاء في الكتاب الكريم: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾[1] يظهر من هذه الآية

(١) سورة النساء، آية: ٣٤.

أنّ طبيعة الرجال هي القيمومة والولاية، كما أنّ طبيعة المرأة هي تقبُّلها.

وإذا كانت النساء بحاجة إلى قيمومة خارجية من جانب الرجال، كان إعطاؤهن (القيمومة) على الرجال انتكاسة لخط الفطرة السليمة، اذ ينقلب به القيِّم محكوماً والمولّى عليه قيّماً.

وليس في هذه الآية تصريح أو تلويح إلى إختصاص هذه (القيمومة) بداخل البيت وفي الشؤون الزوجية، كما زعمه البعض.

وجاء في الحديث القدسي؛ قال الله تعالى: «ولم أجعل منكن حاكماً ولم أبعث منكن نبيا»[١]

وفي الحديث النبوي: «لا يفلح قوم وليتهم إمرأة»[٢].

٤ ـ البلوغ والرشد

ليس من شروط القيادة شرط اجتمعت عليه كلمة البشر مثل شرطي البلوغ والرشد، إذ إن الصبي مهما بلغ في الذكاء فإنه عاجز عن تولي القيادة، وكذلك السفيه والمجنون. وأدل دليل على ذلك عدم إسناد أمر من الامور القيادية إليهم في المجتمعات البشرية[٣].

---

(١) مستدرك وسائل الشيعة، ج١٧، ص٢٤١.

(٢) الخلاف، للشيخ الطوسي، ج٦، ص٢١٣.

(٣) قال بعضهم يشترط في الخليفة ان يكون (عاقلاً) (بالغاً) (حراً) (ذكراً) (شجاعاً) (ذا رأي وسمع وبصر ونطق) ثم قال: ان هذا كله يدل عليه العقل واجتمعت امم بني آدم على تباعد بلدانهم واختلاف اديانهم على اشتراطها لما رأوا ان هذه الأمور لا تتم المصلحة المقصودة من نصب الخليفة إلا بها.(الحجة البالغة ص ٤٢٥)

النص التشريعي

جاء في الكتاب العزيز: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾[١].

كما جاء في الحديث: «عمد الصبي وخطأه واحد»[٢] ومن كان عمده وخطأه سيّان لا يصلح لقيادة الأمة. و جاء في حديث آخر أنّه: «رُفِع القلم عن الصبي حتى يحتلم»[٣] فلا مسؤولية ولا تكليف على الصبي، وواضح إنّ التكليف بالقيادة هي من أضخم المسؤوليات وأثقل التكاليف[٤].

٥ ـ طيب الولادة

وهو شرط آخر يوجبه الدين في القائد، وبموجبه لا يحق لابن الزانية أن يتصدى لقيادة الأمة الإسلامية، أو يرشَّح لها من قبل الآخرين.

وللدين في هذا الشرط عدة أهداف منها:

أ ـ أن يصدّ سبيل (الزنا) بأن يعرف الزاني أنه سيتحمل مسؤولية ضياع أبدي يورّثه أولاده، فلعلّه يرتدع عن هذه السيئة الكبرى.

---

(١) سورة النساء، آية: ٥.

(٢) تهذيب الأحكام، ج١٠، ص٢٣٣، ح٥٣.

(٣) الخصال، ص٩٤.

(٤) ان في هذه النصوص دلالة على ان الصبي والسفيه لا ولاية لهما على انفسهما، ومن لا ولاية له على نفسه لا ولاية له على غيره بالضرورة من العقل والوجدان، لذلك فقد اجمع الفقهاء على اشتراط العقل والبلوغ في القائد. قال في (جواهر الكلام، ج٤٠، ص١٢): بلا خلاف اجده في شيء منها، بل في المسالك هذه الشرائط عندنا موضع وفاق.

ب ـ بما أن الدين يكره (الزنا) فإن وصول إبن الزنا إلى مستوى القيادة يلزم منه استهانة الأمة بأحد أمرين: إما بالاخلاق الإسلامية والتي من أبرزها تجنّب الزنا، أو بطاعة الرئيس. إذ من الواضح إنّ الرئيس الواطىء في نظر الناس سوف لن يحظى باحترامهم وطاعتهم كالذي يحظى به الرئيس الشريف.

ج ـ إنّ ابن الزنا تنعقد نطفته في تيار عاصف من الشهوات الرخيصة، فتخلف آثاراً سيئة على نفسيته، ووفقاً لسُنّة التأثر بحالة النكاح[١]، فيخرج ابن الزنا من رحم أمه بنفسية عارمة الشهوات، صارخة الأهواء، ينمو معها نمواً خطيراً فيصبح ملتاث الضمير، محجوب العقل، لا يوقفه دون شهواته ضمير أو عقل أو إيمان.

وبما أن الإسلام يأخذ الناس بالعقل والحكمة ويدعو اليهما، وينهى عن اتّباع الهوى والشهوات، فإنه يزيح ابن الزنا عن منصب القيادة، لأنه لا يدع شهوته لعقله، ولا هواه لنداء ضميره، فكيف يأخذ زمام الأمة إلى ما يصلحها؟ والى هذا أشار الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام، بقوله: «لا خير في ولد الزنا، ولا في بشره، ولا في شعره، ولا في لحمه، ولا في دمه، ولا في شيء منه»[٢].

٦و٧ ـ الفقه والعدالة

الحياة كلها، وشؤون البشر جميعاً، تقوم على أساسين، مهما تختلف مظاهرهما وأسماؤهما فإنهما لا يختلفان في الجوهر والمعنى، هما: العلم والعمل.

---

(١) راجع لمزيد من الاطلاع كتاب: الطفل بين الوراثة والتربية، ج ١، ص١٨٠.
(٢) جواهر الكلام، ج٦، ص٦٩، نقلاً عن: ثواب الأعمال.

فبالعلم قدّر الله ما في السماوات والأرض، ثم امضى ما قدَّر لها. وبالعلم يعرف الطبيب المرض والدواء، وبالعمل يصف الدواء ويستعمل الأساليب المختلفة حتى يبرأ المريض. وبالعلم نعرف حق الناس ما هو؟ وكم هو؟ وكيف نحققه؟ وبالعمل نعطي لصاحب الحق حقه. ولكننا نعبِّر عنهما بـ (المعرفة والحكمة) إذا كانا في حقل الخير والشر[1]، ونعبِّر عنهما بـ (التخطيط والتنفيذ) إذا كانا في حقل الصناعة والإعمار، ونعبِّر عنهما بـ (الكفاءة والأمانة) إذا كانا في حقلي السياسة والإدارة، ونعبِّر عنهما بـ (الفقه والعدالة) في هذا المجال.

إنّ البشر يحتاج لادارة نفسه وتوفير السعادة لها إلى (علم) يعرِّفه بواقعه، وواقع علاقاته، وحاجياته، وخير الطرق لاشباعها وتوجيهها، ثم إلى (عملٍ) يطبّق به هذا العلم.

وبما أنّ الناس يعجزون عن معرفة أنفسهم وما يحتاجون إليه بكل دقة وعمق، فهم يلتمسون هدى الله الذي يبعثه إليهم مع رسله المكرّمين، ويضع لهم به أفضل المناهج (العملية) لحياة البشر، ومعرفة هذه المناهج بصورة مستوعبة تُدعى بـ (الفقه)، ولكن بما أن هذه المناهج لا تكفي وحدها إن لم يُخلع عليها لباس العمل، فان الناس بحاجة إلى تطبيقها عملياً، ومتى ما طبق فردٌ منهاج الدين كاملاً غير منقوص دُعي بـ (العادل).

فإذا كان الفرد (فقيهاً) و (عادلاً) كان أحسن الناس لادارة الحياة، إدارةً لا عوج فيها ولا سقوط ولا انتكاس.

---

(١) المعرفة تُستعمل عادة في الخير والشر. كما إن كلمة الحكمة تُعطي معنى العمل بالخير دون الشر .

أما إذا كان القائد جاهلاً بالدين، فهو لا يعرف المنهج الفاضل والكامل الذي يعطي الإنسان سعادته وفلاحه في الدنيا والآخرة.

وهنا فإما أنْ تعمل الأمة بأهواء تمليه شهواته الثائرة، كالذي كان سائداً ولا يزال في قادة ورؤساء وملوك الأنظمة الاستبدادية.

وإما أن تخضع لمناهج بشرية قد نبعت بدورها من بؤر فاسدة، وفي مناخات مسمومة، حيث استجاب المشرعون لمؤثرات موقوتة، وشهوات حاضرة!

ولسنا بحاجة إلى تاكيد أنّ هذه المناهج وتلك الأهواء لا تهب الإنسان فلاحه المنشود وسعادته المأمولة.

وأما إذا كان الفقيه العارف بالدين فاسقاً يخضع لرغباته، ويستجيب لشهواته فما يغنيه ألف إرشاد وألف تهديد، ذلك لأنه كلما وجد ثغرات في السلطة نفذ من خلالها إلى مآربه ساحقاً في طريقه كل القيم، وكل الأعراف، و كل المناهج.

ولسنا بحاجة إلى سرد مزيد من الشهادات المستنبطة من دراسة النفس البشرية التي تهوي الشر وتبالغ في الأمر به، والتي تفسدها السلطة وتطغى النفس بها شّر طغيان. كذلك لسنا بحاجة إلى استعراض طائفة من الأمثلة الواقعية التي تثبت هذه الحقيقة أيّما إثبات، ذلك لأن العالَم اليوم قد أصبح كمدينة متجاورة مساكنها، متصلة أخبارها، فلا تخفى على أحد خيانة قادتها لمبادئهم، وانحرافهم عن أهدافهم، واستغلالهم لمراكزهم أبشع استغلال، وأسوء انحراف.

والواقع إنّ هذه المساوئ لتشهد على حقيقة واحدة هي: أنّ

القائد (بشر) كسائر الناس، تستبد به عواصف الشهوة، وتوجهه أعاصير الغضب، وتعتمل في ضميره مؤثرات الذاتية والانانية جميعاً، لولا قوة ورقابة الايمان، تلك القوة الرادعة وتلك الرقابة الواعية التي تلازم الإنسان في كل مكان ولا تعزب عن ضميره.

من هنا فقد اعتبر الدين (العدالة) كشرط أساسي في القائد، باعتبارها الروح المؤمنة في النفس التي تُنمّي فيها الاحاسيس الخيّرة، والدوافع المخلصة، وملازمة الطاعة لله، والخشية من اقتراف الذنوب .

(٤) مفارقات هامة

١ ـ إنّ للمفارقات التي تميز بين النظام الإسلامي والنظام غير الإسلامي في مجال (القيادة الإسلامية) أهمية كبرى بالغة، لأنها تقرر مصير القيادة، وتعكس ناحية الميوعة والانحلال فيها أو ناحية الضبط والالتزام.

وتتقرر بمصير القيادة نهاية الأمة، إما الزوال والتحطّم والدمار، أو الخلود والسعادة والأمل.

وتتقرر بنهاية الأمة حقيقة النظام الموجّه لتلك القيادة والأمة، إما الصلاحية والواقعية، كالإسلام، او الطوبائية والفساد، كسائر النظم البشرية الوضعية.

وأخيراً، تتقرر بحقيقة النظام واقع المشرِّع، القدرة والخبرة والعدالة، او الضعف والجهل والشذوذ.

٢ ـ إنّ هذه المفارقات نوعان: ما نفارق به الإسلام عن غيره، ومقياسنا هنا الوجدان، وشهادة وقائع الحياة واحداثها. وما نفارق به بين نظرية إسلامية وأخرى، ومقياسنا ـ في هذا الحال ـ هو حكم الشريعة، مضافا إلى المقياس السابق.

الاستمرارية في مؤهلات القائد

وليست القيادة الإسلامية ـ كالقيادات البشرية ـ تحدد الكفاءة (العلمية) والامانة (العملية) بابتداء تسنّم القائد لمركزه، تاركة إياه بعد ذلك في حرمٍ منيع، وحصانة تمنع عنه أي نقد واعتراض.

بل (الفقه) كفاءة لا بدّ أن تستمر، وكذلك (العدالة). فلو فقد القائد كفاءَته أو عدالته، فَقَدَ معه كل صلاحياته فوراً، وترجع إليه هذه الصلاحيات متى رجع إليه ما فقدها، ورجعت إليه الأمة بكامل حريتها.

بل ويذهب الفقه الإسلامي خطوةً أبعد وأعمق من هذا، حينما يحكم بافتقاد القائد الأعلى صلاحيته بمجرد إصابته بطائف خاطف من (الجنون) و(الإغماء). كل ذلك لكي تبقى القيادة في أمان من التأثر بالقائد، ولا يبقى القائد في أمان من القيادة، فيتنزل شيئاً فشيئاً إلى بهيمة طائشة الهوى، واسعة القوى، كبيرة الامكانيات.

ونحن نسأل من الذين يجعلون القائد الأعلى في حرم لا يقترب إليه أيّ اعتراض، وهم كانوا يشترطون (الكفاءة والأمانة) قبل أن يدخله، فنقول لهم: هل كانت لكم حاجة إلى اشتراط الكفاءة والأمانة، قبل أن تسوّدوا على أنفسكم هذا الشخص؟

فان قالوا: لا

قلنا: فعلى عقولكم العفا.

وإنْ قالوا: نعم.

قلنا: هل تحقق المقصود بمجرد وجودهما قبيل التصدي للحكم؟

لا بدّ أن يكون الجواب: كلا، إذ إن الكفاءة إنما اعتُبِرت لأن الادارة بدونها قوة بلا توجيه، أو توجيه بلا قوة. وإذن فهي أحرى باسم (الفوضى) من عنوان الادارة والقيادة.

واشتُرطت الأمانة لتحفظ التوجيه والقوة في خط السعادة المستقيم الصاعد، وتضمن عدم انحرافهما عن الطريق الصحيح.

ثم هل تحققت الغاية المنشودة من وراء اشتراط الكفاءة والامانة؟

إن كانت الحاجة إليهما قد انتهت في الساعة الأولى من تسلّم القائد السلطة، فنحن مع الذين يكتفون باشتراطها في الساعة الأولى فقط.

وإلّا ـ وهو المسلّم طبعاً ـ فما هو الفرق بين الساعة الأولى والساعة الأخيرة بالنسبة إلى الادارة؟

هل إن القرارات قد اتخذت في الساعة الأولى وانتهى الأمر، لتنتهي في هذه الصورة وظيفة الشروط التي جُعِلت لسلامتها، ولكي تحصنها عن الاعوجاج؟

هكذا ـ وبهذا البيان الموجز ـ نفقه أبعاد اشتراط الإسلام ل ـ (الفقه والعدالة) اشتراطاً دائمياً، كالحياة والرشد. كما نفقه عمق نظرة الإسلام إلى المواضيع، ومدى واقعيته في تناول قضايا الحياة.

ذلك إن اشتراط (الدوام) في مؤهلات القائد العام، وفي شرطي الكفاءة الفقهية والامانة العملية بصورة خاصة، يعطي القيادة الإسلامية طابعاً خاصاً يميِّزها بل ويرفعها إلى مستوى القمة بين سائر الصيغ القيادية التي تهبط بها الميوعة القيادية إلى حضيض البهيمية

السافلة، ذلك أن علماء النفس والاجتماع والتاريخ يعرفون، ويعترفون بمدى خطورة رفع العقاب العاجل عن النفس البشرية مهما كانت وضيعة الشأن، ضئيلة القوى. فكيف إذا كانت تلك النفس هي القائد التي تثيرها الإغراءات الكبيرة، وتطغى بها القوة والشهوة والثروة والسلطة؟

إنّ السلطة المطلقة مُفسدة لاصغر الناس شأنا، وأحقرهم مكاناً، فكيف بأكبرها وأقدرها؟

وإنّ انهيار فرد عادي واحد من قمة الضبط والالتزام إلى هاوية الميوعة والفوضى ليس بذي خطر بالغ عليه ويهدد حياته بالتحطّم فحسب، بل ويشكل خطراً جدّياً على الناس، ويهدد حياتهم بمزيد من القلق والاضطرابات، أيضاً، فكيف اذا تحقق الانهيار بالنسبة إلى القائد وفي يديه مصائر الناس ومقدراتهم وشؤونهم؟

واذا وجب جعل عقاب صارم يضبط القائد، فليس للقائد عقاب يضبطه مثل عقاب (التجريد عن صلاحياته) وردّه رجلاً عادياً تمتصه عيون الازدراء، وتلاحقه ألسنة السخرية.

من هنا فان (استمرارية) الكفاءة والأمانة (أو الفقه والعدالة) في المؤهلات المشترطة للقائد، قاعدة صلبة لاتتزلزل عليها القيادة ولا تميد، ولا تنحرف ولا تحيد.

الاجتهاد لماذا؟

لقد خرجت إلينا حديثاً نظرية تنكر ضرورة (الاجتهاد) في الرئيس، وتكتفي بوجود (هيئة تشريعية) في الدولة هي التي تكون صاحبة الحاكمية المطلقة في البلاد.

ثم هناك نظرية مشابهة لا ترى ضرورة لوجود هيئة تشريعية يؤلفها مجتهدون أبداً.

وتعتمد هذه النظرية الثانية على القول بعدم صحة الاجتهاد بعد أن أُغلِق بابه بالأئمة الأربعة[١]، أو حُرِّم بعد غياب الأئمة المعصومين عليهم السلام[٢].

مناقشة النظرية الأولى

ولكن قبل أن نناقش النظرية الأولى نوجِّه إلى أهلها سؤالاً فنقول: ما هي أعلى سلطة في البلاد، تلك السلطة التي تستقطب ثقة الأمة مباشرة، ثم تحكم باسمها، أو تعطي الاعتبار لمن يحكم باسمها من القادة الآخرين او السلطات الُاخرى؟ فان زعموا إنّ أعلى سلطة تحكم البلاد هي (السلطة التنفيذية) التي تختارها الأُمة، سواء اختارت من يكون مجتهداً عادلاً، او جاهلاً فاسقاً، أقول: إنْ زعموا ذلك، فإنّ علينا ـ حينئذ ـ أن نرفض هذا الزعم وهذا الاتجاه، إنطلاقاً من الامور التالية:

١ ـ إنّ مردّ هذا الاتجاه والنظرية إلى كون الحكم للشعب، وليس لله، ذلك إنّ السلطة التنفيذية هي الحاكمة أصلاً[٣] وليست سائر السلطات.

٢ ـ إنها تصطدم مع الحقائق التي قررناها سلفاً ونحن نتحدث

---

(١) هذا ما يقول به اصحاب المذاهب الأربعة .

(٢) هذا ما يقول به بعض الشيعة .

(٣) سنوافيك بعض التفصيل عن هذا في فصل السلطة التنفيذية عند التحدث حول صلاحيات القائد الأعلى بإذن الله.

عن فلسفة اشتراط الإسلام لتلك المؤهلات الآنفة الذكر، والتي منها وابرزها: (الفقه والعدالة)، والتي لا ريب في جدارتها بنسف هذه النظرية .

٣ ـ إن الديمقراطية الحديثة التي أثبتت عجزها المطلق عن تكوين قيادة حكيمة رشيدة للعالم لا تختلف شيئاً عن هذه النظرية، ذلك لأن الديمقراطية التي يعنون بها (حكم الشعب لنفسه) سواء استطاعت فعلاً من تحقيق هذه الغاية أم لم تستطع فإنّ اصطباغها بشكل إسلامي لا يعطيها روحاً جديدة ونقية عما لزق بالديمقراطيات الموجودة في العالم من عوامل الفشل وأسباب الانتكاس، ذلك إنّ فشلها وانتكاستها يرجعان إلى جذر واحد هو عدم حصانة الأُمة ضد الدعاية التي تضلّلها، والتي قد تزيِّن لها الشر كأنه الخير المطلق، والخير كأنه الشرّ المطلق!

ولا ريب في وجود هذا الجذر الفاسد في أية ديمقراطية، سواء سميناها (إسلامية) أم دعيناها بـ (الجاهلية)، إذ إن اطلاق عنان الشعب لينتخب لنفسه الحاكم أنى شاء وكيف شاء، ودون أن يُحدَّد إنتخابه بشروط خاصة يحددها الدين، إنّ ذلك عبارة اخرى عن تحكيم الاهواء، وإعطاء السيادة للشهوات في حياة الأُمة. إذ إن الأُمة لا حصانة لها أبداً عن الأهواء والشهوات، بل تؤثِّران فيها كثيراً، وتكون النتيجة الحتمية أن الاهواء هي التي تسود، والشهوات هي التي تحكم.

الوجه الآخر للنظرية

والوجه الآخر لهذه النظرية هو القول بأنّ السلطة الحقيقية

ستكون بيد الهيئة التشريعية التي تتكون من طائفة من الفقهاء العدول ترشحهم الأمة لكفاءَتهم، وترفعهم إلى مقام تمثيل الدين، وتقمّص سيادته.

وعلى هذا الاساس فإنّ سائر السلطات، وبينها السلطة التنفيذية، وقائدها العام، إنما تستمد اعتبارها وقيمتها من (الفقهاء) بقدر ما يولونها من الاعتبار، وفي المدة التي يعطونها القيمة القيادية. فللفقهاء إبطال تلك السلطات وعزلها دون العكس. ولهم تحديدها دون العكس. ولهم توجيهها دون العكس.

وهذا الوجه شكل متطور عن النيابة التي يجوز للفقهاء العدول أن يخلعوها على من شاؤوا أنّى رأوا فيه مصلحة الأُمة، ولكن بقدر ما تسمح به نصوص الشريعة، إذ لا يمكن إعطاء كافة الصلاحيات القيادية لرجل غير فقيه وغير عادل. لأنّ من جملة الصلاحيات ما يُعتبر فيه الاجتهاد والعدالة كالقضاء. ومن هنا فقد حدّد الإمام علي عليه السلام بعض القضاة غير الكفوئين بأن لا يحكموا إلا بعد إذنه الخاص في كل واقعة، فقد جاء في الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «**لما ولّى أمير المؤمنين شريحاً القضاء، اشترط عليه أن لا ينفذ القضاء حتى يعرضه عليه**»[1].

بل يمكن أن يُنتخب الرئيس السياسي من قبل الفقهاء العدول المنتخَبين من جانب الأمة، ويُخول (تنفيذ اللوائح القانونية) التي تصدر إليه من قبلهم باسلوب مناسب يختاره، ولا تُخوّل إليه صلاحيات غير محدودة أبداً. إذا كان كذلك، فإنه لا يخيفنا

(١) وسائل الشيعة، ج١٨، ص٦، باب ٣، ح١.

الاختلاف في الأشكال مع الاحتفاظ بالقوة الحقيقية التي تتمثل في الأُمة، في يد مَنْ أمر الدين بهم وهم (الفقهاء المخلصون العدول).

إنه يجب أن تبقى السيادة للدين، ولاؤلئك الذين يختارهم الدين، ثم ليكن الطور الذي تظهر به السيادة ملائماً للزمن ومتمشياً مع الضرورات المستجدة، ومختلفاً كل الاختلاف عن الطور التاريخي الذي كان في عصر الإسلام الأول.

هذه هي النظرية الأولى، بكلتا صورتيها .

مناقشة النظرية الثانية

أما النظرية الثانية التي لم يعد لها كبير أنصار لعقمها أولاً، ولتوافر الشهادة ضدها من حقائق العلم ومنجزات العصر الحديث، فهذه النظرية التي تنكر أية ضرورة للاجتهاد مكتفية بنصوص الفقهاء السابقين، أو بأحاديث الأئمة المعصومين عليهم السلام فإنها لا بدّ أن نرفضها أيضاً للأسباب التالية:

١ ـ إنّ الفقه الإسلامي المتوفر والموجود لا يكفي لسدّ كل احتياجات الحياة المتطورة، إلا بسبب الفقهاء المستنبِطين، ذلك لأن أحداث الحياة تخرج الينا كل يوم بسؤال جديد يتطلب الاجابة، ولا يمكن أن يجيب عليه الفقه الثابت لعدم وجود (نص خاص) بشأن هذه الحادثة الجديدة، أما (القواعد العامة) فلا بد من وجود من يفقهها ويعرف وجوه تطبيقها، ويلمّ بالراجح منها والمرجوح، والثابت منها والمنسوخ، والعام منها والخاص، وما إلى ذلك مما تحتاج معرفته بدورها إلى الإحاطة بمقدمات الاجتهاد من معرفة

الحجج الشرعية، ومدى ثبوتها ودلالتها، ومعرفة آراء السابقين إلى جانب الإلمام بالعربية والتفسير والحديث وعلم الرجال.

وهذه هي الحاجة إلى (الاجتهاد)، اذ ليس الاجتهاد الّا (القدرة على تفقه الأحكام الشرعية المبتنية على القواعد العامة).

٢ ـ إن الاحتياج إلى الرئيس يرجع إلى عدة أسباب أهمها: استقطاب جهود الأُمة، وتوجيهها توجيهاً موحّداً نحو الخير والحق، وفي محاولة لشدّ بعضهم ببعض بما يكون اكثر قوة وأمتن رباطاً.

ولا يمكن ذلك إلا بعد أن يُجعل الرئيس مرجع كل غامضة، ومنتهى كل خلاف، ومفتاح كل مشكل، حيث تتضارب الرؤى وتتعارض الآراء، وتحتاج كل أُمة إلى من يحسم خلافاتها، ويوحِّد أمرها، ويدفعها إلى السير نحو الأهداف المنشودة.

وبما أن المسلمين (بشر) كسائر الأُمم فما هي النهاية التي قررها الدين لكل خلافاتهم؟

ليس هناك إلا ثلاث نهايات، لا بدّ من دراستها هنا لنعرف الحق منها والباطل:

النهاية الأولى: النصوص الشرعية. ولكن مع ملاحظة أنّ المسلمين أجمع يؤمنون ـ من حيث المبدأ ـ بالنصوص الشرعية، إيماناً لا يختلف فيه اثنان، ومع ملاحظة أنهم كانوا يختلفون معها ولا يزالون، نعرف أنها غير كافية لحل خلافاتهم وفض مشكلاتهم. لماذا؟ هل لأنها غير شاملة بالنصّ على كل حاجاتهم، أو لأنها غير واضحة الدلالة، أو لأنها غير ممنهجة بنحو يقدر كل فرد من الرجوع رأساً إليها، أو لغير ذلك فإن النتيجة واحدة، وهي عدم قدرة

المصادر الأولية للشريعة ـ بوحدها ـ على إنهاء جميع خلافات الأمة الإسلامية حتى يتسنّى لهم التعاون الخيّر الدائم.

النهاية الثانية التي ترجع إليها الأمة فتحسم كل الخلافات، وتتوحد بسببها الأمة جميعها، هي: القيادة المتمثلة في الفقيه العادل بصفته الاعتبارية التي أضيفت عليه من الدين، وضمن الحدود التي رسمتها الشريعة، وإلى الغاية التي حدّدتها، ليكون ـ وهو الرئيس ـ رهن الدين وتحت إمرته، لا الرئيس الذي يكون الدين مطيّة له، ووسيلة لتغرير الأمة بها. وليتحقق في نهاية المطاف ذلك المبدأ النقي العظيم: مبدأ التوحيد خالياً عن رجس الشرك والشركاء وضلال الانداد. وسنأتي بمزيد من التفصيل بإذن الله لمعرفة هذه الصفة الاعتبارية لقيادة الفقيه.

وهذه هي (النهاية) التي نقول بها، ونريد إثباتها.

النهاية الثالثة لخلافات الأمة هي: آراء الرئيس بصفته الخاصة، دون أخذ اعتبارٍ لشروط الدين التي جُعِلت للقائد. وليس من المعقول أن يعطي الدين الذي يخصّ الله وحده بحق التقنين والتشريع، أن يعطي لأحدٍ حق التشريع، ومرجعية الناس، وأن يأمر الناس بطاعته، إذ سيكون ذلك طاعة المخلوق للمخلوق، وعبادة البشر لمثله، وذلك غير جائز، لمعادلة واضحة وبسيطة سنبيّنها في السطور التالية.

الصفة الاعتبارية لقيادة الفقيه

بما أن السيادة التي اختُصَّ بها الدين، آتية من طبيعته، ونابعة من ذاته، فإنه لا يمكن أن تزول في ظروف خاصة، او تتغير حسب تغيّر الأحوال، بل ستبقى هذه السيادة للدين وحده حتى لو جُعِلت

للفقية العادل ـ حسب الظاهر ـ إذ إن المستنبِط للأحكام من الدين، لا يسود الناس بما له من ذات بشرية، أو إنتساب مادي إلى فئة، أو وطن، أو مهنة، أو إتجاه خاص. كما لم يسد لأنه إنسان يتبع أهواءه، أو ينطلق من رغباته. إنما ساد لأمر واحد هو الملاك الأول والأخير الذي تنتفي وتبطل أمامه جميع الملاكات، هو (فقهه) للدين، و(استقامته العملية) على هذا الفقه، والتزامه التام بتطبيقه بعيداً عن مؤثّرات الهوى وجواذب الحياة المادية.

إذن، فالدين هو الحاكم هنا، وإنّ مَنْ يحكم في ظلّه إنما يحكم باسمه، حينما يتجرّد عن أيّ مؤثِّر خارجي، ويصبح مثلاً صادقاً أميناً لتعاليم الدين، فليس هو الذي يسود ـ حينئذ ـ إذ قد تجرّد عن هويته، بل يسود دينه الذي أصبح مثلاً صادقاً وعملياً له.

من هنا نعلم إنّ النهاية الأولى والأخيرة لحل الخلافات الناشئة في الأُمة لا يمكن تقبّلها، اذ النهاية الأولى غير مجدية فعلاً، كما قلنا، والنهاية الأخيرة غير مقبولة شرعاً. فبقيت النهاية الثانية وهي: **مرجعية الفقيه العادل** بصفته الاعتبارية لا بصفته البشرية. وبما أن وجود نهاية للخلافات، ومرجع حاسم للمشاكل ضرورة ملحة، وهي العلة التي احتاج الناس من أجلها إلى الرئيس، فإن اشتراط (الفقه) بمعنى الاجتهاد والاستنباط في الرئيس يصبح واضحاً جداً.

إذ إنّ اشتراط (الفقه) في القائد العام ليس إلّا كاشتراط (الوحي) في الرسول، في انه يضيف إليه صفة اعتبارية، وسيادة مجعولة، لولاها لم تجب طاعته ولم تجز.

أما اشتراط (العدالة) فيه فهو كاشتراط (العصمة) في الرسول ﷺ. إنها ضرورة تقتضيها طبيعة التوحيد في واقع الدين

الإسلامي، إذ إن فقد العدالة أو العصمة قد يسبب ولوج أمر غير سيادة الله في حرم القيادة، ذلك هو رأي القائد الشخصي وهواه وشهوته، فيكون هو الشريك الذي يُتَّبع من دون الله، وتعالى الله عن الشريك.

فالفقه والعدالة إذن ضرورتان للقيادة لا يمكن الاستغناء عنهما أبداً.

وصفوة القول هي:

١ ـ بما أننا لا نملك حتى الآن (فقهاً ممنهجاً) كافياً لتطور الحياة الدائم، فإنا بحاجة إلى (فقيه) يستنبط أمر الدين في كل واقعة حادثة، إذ إن القائد العام مضطر إلى اتخاذ قرارات حاسمة في ظروف لا تسمح له الاتصال بالفقيه، أو لا يتمكن من نقل رؤاه الصافية اليه، وبالتالي سيعطي القرار من قبل نفسه ودون الاهتداء بروح الدين لو لم يكن مجتهداً بنفسه وقادراً على تفهّم أحكام الدين من قواعده العامة.

٢ ـ وإذا كان مقياس السيادة هو تقمّص الدين وتمثيله إذ السيادة الحقة هي للدين فقط، وإذا كان الفقيه العادل هو الذي تقمَّص روح الدين وجسَّدَ تعاليمه، فإنه أحرى بالسيادة من غيره، بل ستكون سيادة غيره شركاً بالله العظيم، سبحانه عن الشريك!

النص التشريعي

قبل استعراض النصوص التشريعية التي تدل على ما قلناه، لنعرف في البداية مفارقة دقيقة في الهدف من ذلك هنا وما يأتي في فصلٍ قادم تحت عنوان (القائد الأعلى من هو اليوم؟).

إنّ الغاية التي نهدفها: إثبات حرمة التصدي للقيادة العامة من

قبل أي إنسان لم تبلغ به الفقاهة حدّ الاجتهاد، ولا الضبط حدّ العدالة.

أما النتيجة التي نستخلصها في الفصل القادم، فإنما هي صلاحية الفقيه العادل لتصدي القيادة في كافة شؤون الحياة، ووجوب إطاعة الأُمة له، ودعمه بكل ما يحتاج لانجاز هذه الصلاحية.

فالغاية هنا هي سلب الصلاحية القيادية عن إي إنسان ـ ما عدا الفقيه العادل ـ وهناك إثبات هذه الصلاحية للفقيه العادل.

وبين هذا السلب وذلك الايجاب درجةٌ وَقَفَ عندها طائفة من المسلمين قديماً وحديثاً، فقالوا: نعم، يحرم التصدّي للقيادة من قبل الجاهل أو الفاسق، ولكن لا يجوز للفقيه العادل هو الآخر التصدي لكافة أبعاد القيادة، تلك التي كان (المعصومون) يمتلكونها، بل لقد انتهى دور القيادة بانتهاء دور المعصومين الطاهرين في الأرض!

وفي الفصل القادم سوف نتخطى هذه الدرجة ونثبت بأدلّة عقلية و حجج شرعية: صلاحية المجتهد العادل لقيادة الأمة في هذه الآونة.

وبعد، فربما تأتي النصوص ـ في المقامين ـ متشابهة أو متماثلة، لأنّ المفارقة إنما هي في الهدف منها، لا فيها ذاتها.

حجتان من (عقل) و(شرع) تهدينا إلى قبح التسليم لقيادة لا فقه لها ولا عدالة. وكذلك حرمة التصدّي لها .

بصيرة العقل

فبصيرة العقل تهدي إلى أنّ التسليم لقيادة رجل لم يأذن الله

لقيادته، ولم يأمر بطاعته، سيئة منكرة، وأنّ الدعوة إليها أشدّ نكراً وسوءاً، ذلك لانهما الشرك بالله، وإنّ الشرك به لظلم عظيم[١].

وإذ لم يأذن الله في التسليم للجاهل والفاسق فإنه سيئة منكرة، وإنّ الدعوة إليها سيئة مثلها، سواء كانت الدعوة من ذات الفاسق والجاهل، او من زبانيته المخدوعين .

هدى الشريعة

وأما هدى الشريعة، فقد قال الله تعالى:

﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾[٢].

وليس من ريب في أنّ (الرجوع إلى الله) لا يتم دون الرجوع إلى كتابه، وأنّ (الرجوع إلى النبي) لن يتم دون إلتماس سنته، فالآية إذن ظاهرة الدلالة على أنّ على الناس إلتماس هدى الكتاب والسُنّة في أمورهم العامة.

والأمور العامة ـ كالتي استشهدت بها الآية ـ هي الشؤون المتعلقة بالأمن والخوف، وهما مظهران من مظاهر الحرب، والتي تعتبر ظاهرة سياسية، والسياسة أبرز المظاهر والشؤون الاجتماعية.

وهكذا تدل الآية على لزوم الرجوع إلى الكتاب والسنة في

---

(١) مضى الحديث المفصل حول هذا الموضوع في فصل (التوحيد قاعدة ومنهج).
(٢) سورة النساء، آية: ٨٣.

الظاهرة الاجتماعية. ونخلص من هذا كله إلى أنّ الآية تحرِّم على الناس الرجوع إلّا إلى (المستنبِط) في أمورهم الاجتماعية[١].

وهذا يعني أنه يحرم عليهم أن يتصدّوا هم بانفسهم لأمور السياسة، التي منها القيادة.

وفي الحديث:

«إتقوا الحكومة، فإن الحكومة إنما هي للإمام العالم بالقضاء، العادل في المسلمين، لنبي أو وصي نبي»[٢].

في هذا الحديث صراحة كافية لمنع أي إنسان عن تصدي الحكومة، إلا أن يكون مخولاً إليه من قبل الإمام عليه السلام.

وفي حديث آخر:

«إياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور، ولكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضائنا، فاجعلوه بينكم، فإني قد جعلته قاضياً فتحاكموا إليه»[٣].

---

(١) قال الإمام الباقر عليه السلام في تفسير هذه الآية إن المستنبطين (هم الأئمة المعصومون) التفسير الصافي، ج١، ص٤٧٤. وقال المفسر البيضاوي: (كان يفعله قوم من ضعفة المسلمين اذا بلغهم خبر عن سرايا رسول الله صلى الله عليه وآله أو أخبرهم الرسول بما أوحي إليه من وعد بالظفر أو تخويف من الكفرة، اذاعوا به لعدم حزمهم وكانت اذاعتهم مفسدة) تفسير البيضاوي، ج٢، ص٢٢٥.

(٢) وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ١٧.

(٣) الكافي، ج٧، ص٤١٢. قال في جواهر الكلام، ج٤٠، ص١٥، عند قول المحقق الحليّ رحمه الله في القضاء (ولا ينعقد لغير العالم المستقل بأهلية الفتوى ولا يكفيه فتوى العلماء) ثم قال عند ذلك (بلا خلاف اجده فيه). وهذا يدل على ضرورة توفر الاجتهاد في المرجع الأعلى بصورة أولى. إذ إن منصب القضاء راجع إليه. وان القاضي يحكم باسمه. ومن هنا قال المحقق الكركي: =

العدالة

وفي اشتراط العدالة في أي فرد يتصدى لقيادة الأمة، أو يرشَّح لها، يقول الله تعالى:

﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾[١].

﴿وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ * ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾[٢].

تحظر هاتان الآيتان على المسلم اتّباع رجل أُغفِل قلبه عن الذكر، أو كان من المسرفين المفسدين في الأرض!.

وفي الحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام:

«من نصّب نفسه للناس إماماً فعليه أن يبدأ بتعليم نفسه قبل تعليم غيره، وليكن تأديبه بسيرته قبل تأديبه بلسانه. ومعلِّم نفسه ومؤدِّبها أحق بالإجلال من معلِّم الناس ومؤدّبهم»[٣].

= (اتفق اصحابنا على أنّ الفقيه العادل الامين الجامع لشرائط الفتوى المعبر عنه بالمجتهد في الأحكام الشرعية نائب من قبل أئمة الهدى في حال الغيبة في جميع ما للنيابة فيه مدخل). (جواهر الكلام، ج٢١، ص٣٩٦).

(١) سورة الكهف، آية: ٢٨.

(٢) سورة الشعراء، آيات: ١٥١ ـ ١٥٢.

(٣) وسائل الشيعة، ج١٦، ص١٥١. بحار الأنوار ج ٢ص٥٩

(٥) مقاييس زائفة

وقبل أن نأتي على ختام حديثنا حول مؤهّلات القائد الإسلامي، نود أن نشير إلى بعض المفارقات التي اشتبه فيها بعض الكتّاب، ثم نبيِّن بعض المقاييس الزائفة التي قررها الفكر البشري لمعرفة القائد الإسلامي في المناهج التي إختلقها الإنسان.

ولسنا هنا بعازمين على استعراض المساوىء المادية التي تترتب على هذه المقاييس، بقدر ما نقصد الاخبار بأنّ الدين الإسلامي قد رفض هذه المقاييس رفضاً باتّاً.

وسيأتي على الإنسان زمان تتضح له هذه المقاييس بما فيها من زيف وضلال، ليعرف أنها كانت السبب الاساسي لكل مشكلاته الحاضرة، وهناك فقط سيعرف مدى عظمة الإسلام علّه يتوب إليه متابا.

مفارقة

لقد سبق أن الدولة الإسلامية دولة مبدئية بالدرجة الأولى، أي أن مقاييسها آتية من مقاييس المبدأ ذاته، ولذلك فإن المبدأ يرفض الاعتراف بغير الكفاءة المبدئية وهي (الفقه) والامانة المبدئية وهي (العدالة) مقياساً لاعطاء مقام القيادة لأحد.

وسيكون من التكرار إن قلنا بأنّ السيادة الواقعية هي لله (الدين لله)، وإنّ أولى الناس بالله أولاهم بالسيادة، وبما أن الانبياء هم أولى الناس بالله (حيث أنهم المقرّبون إليه الذين يختارهم على علم على العالمين) فهم أولى بها.

وأوْلى الناس بالانبياء التابعون لهم بالمعروف، فيكون أولى الناس بالسيادة أطوعهم لله ولرسله، وأكثرهم إتباعاً لهم.

إنّ هذا هو المقياس الأول والأخير. أما المقاييس الُاخرى فإنّ الدين يرفضها، لأنه إذا اقتصرنا على نسب خاص، فربما لا يوجد في المنتمين إليه من هو أكثرهم إتّباعا للرسل وأوسعهم علماً بما جاؤوا به، فتسقط الكفاءة، وتسقط معها القيادة الرشيدة الأمينة.

وهنا تبدأ المفارقة البيّنة بين القيادة الدينية، والقيادة الملكية والكهنوتية والثيوقراطية التي تتشبث بالنسب، وترفعه مقياساً أعلى للقيادة.

وسياق الحديث يجرّنا إلى تصحيح خطأين كبيرين في صعيد القيادة:

الخطأ الأوّل: الإمامة والوراثة

الاعتقاد بأنّ الشيعة الإمامية يزعمون أنّ الخلافة الإلهية منصب موروث، يتلاقفُه الابناء عن الآباء تباعاً، ويتخذون لخطئهم مبرراً تاريخياً وآخر نصوصياً.

فأما التاريخي فهو أنّ الأئمة عليهم السلام قد انحدروا من سلالة واحدة، يتراءا للناس أنهم كانوا يتوارثون الخلافة أباً عن جد.

وأما النصوصي فلم يجدونه في حجج الأئمة ذاتهم تصريحات بأنهم أولى بميراث الخلافة من فلان وفلان.

ففي حديث الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام عن الخلافة:

فقال عبد الرحمن بن عوف: يا ابن أبي طالب إنك على هذا الأمر لحريص؟ فقلتُ: «**لستُ عليه حريصاً، وإنما أطلب ميراث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وحقه، وإن ولاء أمته لي من بعده**»(١).

ونحن لا ننكر إنّ عنصر الوراثة كان عاملاً مساعداً في خلافة الأئمة الإلهية، لما في الوراثة من أثر فعّال في تربية النفس وتزكيتها، ولما فيها من حفظ لكرامة الموروث (وهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم)، ولكنه ليس العامل المؤثّر الأساسي، بل إنّ العامل هو (كفاءة) أهل البيت عليهم السلام، وصلاحيتهم الفطرية والتربوية لهذا المنصب العظيم.

هذه الكفاءة التي باركها الله سبحانه فيهم فاصطفاهم بها أوصياء على خلقه، كما بارك الله إبراهيم في ذريته فجعل منهم أنبياء مرسلين، وبارك زكريا في المحراب وجعل ابنه نبياً.

قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ﴾(٢).

وقال تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا﴾(٣).

وقال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**إن أحق الناس بهذا الأمر ـ أي القيادة ـ أقواهم عليه وأعلمهم بأمر الله**»(٤).

---

(١) بحار الأنوار، ج٣٠، ص١٤.
(٢) سورة الأنعام، آية: ١٢٤.
(٣) سورة الأنبياء، آية: ٧٣.
(٤) نهج البلاغة ج ١، الخطبة١٧٣.

وقال الإمام عليه السلام: «**أما والله لقد تقمصها ابن أبي قحافة، وإنه ليعلم إن محلي منها محل القطب من الرحى، ينحدر عنيّ السيل، ولا يرقى إليّ الطير**»[١].

وفي الحديث أنه قام فروة بن عمرو الانصاري ـ بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله، وكان صحابياً جليلاً من الشيعة الأولين ـ فنادى: «يا معشر قريش أخبروني هل فيكم رجل تحلّ له الخلافة وفيه ما في عليّ؟ فقال قيس بن محزمة الزهري: ليس فينا من فيه ما في عليّ»[٢].

هكذا كان الأئمة عليهم السلام، وأوائل الشيعة، يعتقدون بأن الخلافة (منصب إلهي) لا ربط لها بالنسب في شيء. ومن هنا فان الشيعة لم يعتقدوا بإمامة كل من انتسب إلى النبي، أو إلى احد المعصومين، بل تبرؤوا من بعضهم لأنهم خالفوا الله واتبعوا أهواءَهم، ولقد اشتهر فيهم اسم (جعفر الكذاب) لانه ادعى الإمامة من بعد الإمام العسكري، عليه السلام، وكان ابن إمام، واخو إمام، وعم أمام.

ولكن الشيعة يقولون: بما أنّ رسالة النبي صلى الله عليه وآله خاتمة الرسالات الإلهية، فإن الرسول بها افضل الانبياء جميعاً، واوصياؤه خير الاوصياء، إذ إنهم أُودعوا علم خير الرسالات، وعُهِد إليهم أمر دعوته وشرحه وتفسيره.

ولا بدّ إذن أنْ تجتمع فيهم كل المؤهلات التي قد توجد في

---

(١) يظهر من هذا النص والنص الذي سبقه أنّ الإمام عليه السلام لم يكن يرى إنّ انتسابه إلى الرسول صلى الله عليه وآله، هو الذي أهّله لهذا المنصب الإلهي الخطير، بل إنّ مؤهلاته هي التي جعلته أفضل من يجب أن تعطى له الرئاسة.

(٢) نهج السعادة ـ ج ٥ ص٢٩.

أحد سواهم، ولو أنّ صفة حسنة وجدت في غيرهم دونهم ثم اختارهم الله عليه لكان الله قد حاد عن الحكمة، سبحانه، وبما أنّ (النسب الرفيع) يُعدّ من الكفاءات المساعدة على تكوين شخصية الإنسان، فقد آثر الله بقدرته وحكمته أن يكون أوصياء الرسول من ذرية مباركة بلغت قمة المجد والسؤدد، لكي لا يكون لأحد فيهم عائبة تغمز أو تهمز.

إذن فليست الخلافة لدى الشيعة بـ (النسب) إنما هي كالنبوة بالاصطفاء المباشر من لدن الله الحكيم الخبير، وإنما (النسب الطاهر) فضيلة تضاف إلى ما جعل الله في الأئمة المعصومين عليهم السلام، من مآثر أُخرى.

أما احتجاج الأئمة والشيعة بفضيلة النسب أكثر من غيرها، فلأنها قد أضيفت عليها قيمة بالغة بعد أن شاعت نظرية (التوارث) في الوسط المقابل، حيث أخذت السلطات الجائرة تتخطى رقاب المسلمين إلى شهواتها الدنيئة باسم النسب الزائف، فكان على الأئمة أن ينسفوا هذه الحجة قائلين: لو كان النسب ملاك الخلافة فنحن أنصع منكم نسباً، وأقرب إلى رسول الله لُحمة.

الخطأ الثاني: الإمامة في قريش

لقد زعمت طائفة أنّ القيادة الإسلامية خاصة بقريش، واحتجت بما اثر عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، أنّ الأئمة من قريش[1] وتفلسفت لذلك بأنّ: من شروط الخليفة كونه من قريش، فإنّ قريشاً قوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم،

(١) الحجة البالغة للدهلوي ص ٤٣٥.

وقرباه، ولا فخر لهم إلّا بعلوّ دين محمد ﷺ، وقد اجتمعت فيهم حمية دينية وحمية نسبية، فكانوا مظنة القيام بالشرائع والتمسك بها[١].

ومن الواضح أنّ الإمام العادل لا يخالف الدين لعدالته، فيكفي شرط العدالة عن شرط كونه من قريش. أضف إلى ذلك إنّ العمل الإسلامي يجب ان يكون خالصاً من أيّة مصلحة أو رغبة مادية، ولا يكون كذلك عمل الذي يعمل لحمية جاهلية، هذه التي يدعو إليها أصحاب هذه النظرية ـ كما برّر لها قائلهم آنفاً ـ إذ لا يكون هذا العمل عملاً خالصاً لوجه الله، وقد قال الله تعالى:

﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾[٢] اي يجب ألا يعمل المسلم عملاً عبادياً إلّا خالصاً لله، وبدون أن ينوي أحداً سوى الله تعالى. ثم إنّ البحث الموضوعي ينسف قاعدة هذا الزعم نسفاً صاعقاً، ذلك إنّ هذا الزعم يُبنى على قول الرسول السابق، ولقد صح أن الرسول ﷺ قال ذلك، ولكن لنعرف ما هو مراد الرسول من قوله؟

إنّ النبي ﷺ قال قبل ذلك أنّ الأئمة أو الخلفاء من بعدي إثنا عشر، ثم قال، كلهم من قريش[٣]، ولم يقل الأئمة من قريش.

فلقد صرح الرسول ﷺ بأن خلفاءه بالحق إثنا عشر، وأنهم من

---

(١) صحيح البخاري، ج٨، اول كتاب الأحكام، ص١٠٥، في باب (الامراء من قريش).

(٢) سورة الكهف، آية: ١١٠.

(٣) مسند أحمد، ج٥، ص٨٧. و: صحيح مسلم، ج٦، ص٣٠. و: سنن أبي داود، ج٢، ص٣٠٩. وعشرات المصادر الأخرى.

قريش، فهل كان الرسول ﷺ جاهلاً بأن الحياة ستستمر من بعده وأنها بحاجة إلى قيادة ظاهرة، حتى يكون قد قصد بهذه الكلمة الخلفاء مدى الدهر؟

ولو أنه قصدهم بذلك إذن لكانوا أكثر من إثني عشر بكثير[١]. إذن فما دام التحديد في كلام الرسول فإنه لم يقصد بالخلفاء إلّا الأئمة المعصومين.

المقاييس المادية

ولقد سبق أنّ الإسلام قد أرسى أساسه وأقام بنيانه على قاعدة التوحيد، ورفض الشركاء، وكان من أولى مقتضيات هذا البناء أنّ الدين قد وحّد السيادة وسلّم بها لله رب العالمين، وجعل مقياس الخلافة عن الله في هذه السيادة: (التقوى)[٢]، لانها هي الرابطة الوحيدة بين الخلق والخالق.

---

(١) ولقد اثبت الباحثون ان المراد من كلمة الرسول ﷺ وسلم هذه، هو أن أوصياءه الواقعيين إثنا عشر وصياً من صلب علي ورحم فاطمة عليهم صلوات الله. راجع كتاب: مقتبس الأثر في احوال الصاحب المنتظر.

(٢) ماذا تعني كلمة التقوى، هذه التي يتكرر استعمالها في الكتاب والسنة، ويجعل الدين اكرم الناس عند الله أتقاهم؟
والذي يفرض نفسه من التفسير هو: (ان التقوى تعني الحذر. وبما أن النفس إذا حذرت شيئاً عملت وفق ما يوجبه، فإن التقوى تعني بصورة غير مباشرة العمل وفق ما يحذر منه.
والتقوى في القرآن إنما هي الخشية من الله تعالى ومما سيجزي به الفرد لو ترك طاعته.
ولذلك فهو يعني (طاعة الله في جميع ما يأمر به) وبما ان الطاعة لا تتحقق إلا بعد معرفة ما يجب أن يطاع من أوامر ونواهي فإن التقوى تشمل العلم بالدين والعمل معاً.
وبهذه الشمولية في المعنى: تصبح التقوى هي المقياس الأخير في الإسلام.

ولهذا السبب أيضاً رفض الإسلام كل مقياس مادي آخر. لأنّ المقياس المادي لا يُعتنى به إلا اذا جُعلت له (قيمة ذاتية)، فإذا اعتبر بعض الأنظمة لون البشرة (البياض ـ مثلا ـ) مقياساً في قيادته، فلا بدّ أن يعطي لهذا اللون (قيمة ذاتية) ثم يعترف بهذه القيمة، ثم يخضع لها، وهذا عينه الاشراك بالله، لأنه يعطي ل ـ (غير الله) قيمة ذاتية غير راجعة إليه سبحانه. وكذلك النظم البشرية التي تعطي العمر المعلوم (قيمة ذاتية) ولا تعترف بشيء لما هو أقل منه، لمجرد أنه أقدم منه، فهي تعطي هذا القدر من الزمن والعدد من السنين اعتباراً ذاتياً، وقيمة موضوعية، ويشرك فيه بالله.

والخدمة والرتبة والسابقية ألوان أُخرى لعبادة غير الله، والاعتقاد بقيمها الموضوعية .

الدِّين ومقياس النسب

وبهذه الحقيقة يُعرف أنه لا يمكن لدين يوحِّد الله ويرفض كل شركٍ ظاهرٍ وخفيٍ به، لا يمكن أنْ يعتبر أيّ مقياس مادي سبباً في سيادة أيّ فرد على الآخرين، وكان من الطبيعي أنْ يرفض المقاييس المادية لهذه العلة بالذات. وكان من الطبيعي أنْ يقول في النسب:

١ ـ ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِىۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[1].

قد تكون ذرية إبراهيم عليه السلام أئمة للناس كما كان أبوهم إماماً، وقد يصطفيهم ربهم بعد أنْ يبتليهم و يختبرهم كما ابتلى إبراهيم

(١) سورة البقرة، آية: ١٢٤ .

أباهم، ولكن لا يمكن أنْ يجعل الله (النسب) الموصل لابراهيم ملاكاً للإمامة فيعطي ذرية ابراهيم الإمامة، صالحين كانوا أو فاسقين، فإنه لا ينال عهد الله (اي الإمامة) الظالمين.

٢ ـ ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[١].

صحيح إنّ إبراهيم كان نبياً وخليلاً وإماماً، ولكنه ليس من الصحيح أن تكون ذريته كذلك وهم لم يتبعوه.

إنّ ابراهيم لم يُرفع إلى مقامه هذا لصفة مادية تنتقل إلى ذريته بالوراثة، بل لجهاده وابتلائه. فمن اتّبعه في ذلك أصبح أولى به، وإنْ لم ينسل منه. ومن لم يتّبعه في ذلك كان بعيداً عنه وإن كان من أقرب الناس اليه.

٣ ـ ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾[٢].

في الحقيقة إنّ من كان يتصور أن ابن نوح، عليه السلام، محصن بالنسب عن الغرق رغم عصيانه لأمر الله، فقد كان جاهلاً وأي جاهل. لأن نوحاً، عليه السلام، لم يبلغ ما بلغه لأنه ابن أبيه، حتى يبلغه إبنه لمجرد أنه إبن نوح، عليه السلام، إنما بلغ ما بلغ لجهاده واتقائه الله العظيم. فلو لم يفعل إبنه ذلك كان من الجهل أنْ نطالب الله بأن يجعله كأبيه.

٤ ـ ويعزي الله تعالى الحمية إلى الجاهليّة فيقول:

---

(١) سورة آل عمران، آية: ٦٨.
(٢) سورة هود، آية: ٤٦.

﴿إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓاْ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَاۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾.

إنّ هذه الآية تطبع الكافرين بطابع الحمية الجاهلية، وتشير إلى المقياس الذي يقيِّم به الجاهليون أشياءهم كلها وهي (الحمية) بينما يرتفع المؤمنون عنها إلى مستوى السكينة التي يقدّرون بها كفاءات الناس ويقدّسونهم بمقياس التقوى (كلمة التوحيد المطلق).

وقال النبي ﷺ في هذا الصعيد:

«من كان في قلبه حبة من خردل من عصبيّة بعثه الله يوم القيامة مع أعراب الجاهلية»[١].

وقال أمير المؤمنين علي عليه السلام:

«الله الله في كبر الحمية وفخر الجاهلية، فإنه ملاقح[٢] ومنافخ الشيطان، التي خَدَعَ بها الأمم الماضية والقرون الخالية»[٣].

ولقد ضرب الرسول الاعظم للبشرية أروع الامثلة حينما رفع (سلمان الفارسي) على (ابي لهب) القرشي العربي، وقال فيه: (سلمان منا أهل البيت) ولعن ابا لهب لعنا خالداً حتى قال القرآن فيه (تبت يدا أبي لهب).

---

(١) الكافي، ج٢، ص٣٠٨.

(٢) تتلاقح بها الاحقاد البشرية كما تتلاقح الثمار بالريح، وهي من جانب آخر منافخ الشيطان ينفخ منها في نيران البغضاء فيزيدها اشتعالاً.

(٣) نهج البلاغة الخطبة ١٩٢.

اشتراط العربية

لقد عرفنا أنّ الإسلام يشترط الكفاءة العلمية في القائد، بمعنى أنْ يكون فقيهاً بالغاً رتبة الاجتهاد، وليس من الممكن اليوم أنْ يستنبط أحدٌ حكماً من المصادر الشرعية إلا إذا كان يفقه العربية تماماً، لأنّ مصادر التشريع عربية، ويصعب ترجمتها جميعاً، ولو فُرِض أنها تُرجمت فليس للمستنبِط ضمان ـ عادة ـ بصدق الترجمة، فلا بد أنْ يكون هو بنفسه واقفاً على تلك المصادر. ومن ثَمَّ فقد اعتبر الفقهاء معرفة اللغة العربية في القدرة على الاجتهاد، فهو ليس بشرط مستقل بل هو اشتراط خارجي لتحقق شرط الفقاهة.

أما أن يكون القائد عربياً، بمعنى أنْ تكون العربية لغة أمّه وأبيه، فهذا ما يرفضه الدين وجرت على نفيه سيرة المسلمين. يقول الله في القرآن الكريم:

﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾[1].

فالهداية إلى صراط السعادة هي التي يجب أن تُتحرّى وتُطلب. أما كون الكتاب عربياً أو أعجمياً، وكون الرسول عربياً أو أعجمياً فهي سخافة يستهزئ بها القرآن ويقول: (أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ) إذ إن اللغة جسر موصل للفكر، وليست بذات أصالة وقيمة ذاتية وموضوعية في تحقيق رسالة الإنسان في الحياة[2].

---

(١) سورة فصلت، آية: ٤٤.

(٢) وبذلك جرت سيرة المسلمين حيث كان من خلفائهم العثمانيون الترك، والصفويون الفرس. كما كان من سادتهم الشيخ الطوسي (الفارسي) وأبوحنيفة =

أسطورة الجاه والثروة

وحينما أكد الدين على قيمة (الكفاءة والأمانة) هنالك تحطمت أسطورة الجاه والثروة التي تذوق منها الدول الديمقراطية ـ اليوم ـ أمرّ العذاب.

على أن غرور البشرية بالمال والجاه قديم قدم جهلها بحقائق الكون والحياة، وما يصلحها من كفاءة وأمانة. فهذه الشهادة من التاريخ القديم تهدينا إلى أن طبيعة الاغترار بالمال والجاه والشهرة تلازم البشرية ملازمة الجهل له، فها هو القرآن يقرر هذه الشهادة بقوله:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ ۖ قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ * وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ۚ قَالُوٓا۟ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ ۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ۖ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[1].

إنّ الادارة تحتاج إلى بسطةٍ في العلم، وإنّ الحرب تحتاج إلى بسطة في الجسم، وأما المال فقد يأتي بالإدارة الرشيدة، وأما

= (الكابلي)، ولا تزال المرجعية الشيعية تنتقل من عربي الى فارسي الى تركي دون أن تفقد أهميتها الدينية الشرعية.

(١) سورة البقرة، آيات: ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

الشهرة والجاه فقد يأتيان بالانتصار على الاعداء. وكان كذلك فانتصر طالوت على أعدائه وضمن لهم المال والسلطان.

وحينما بعث الله محمداً نبياً زعمت الجاهلية أنّ الرسالة تابعة للمال والشهرة والقوة، فقالوا:

﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾(١).

فدحض الله حجتهم وقال:

﴿وَزُخْرُفًا ۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَٱلْءَاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾(٢).

فاوضح الله لهم أن الثروة التي بهرت أعين القوم لا يمكن أن تكون مقياس السيادة، إذ إنها تُعطى للذي آمن والذي كفر على السواء: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾(٣) أجل، إنّ الثروة تُعطى للخيِّرين والجاهليين معاً، فلو جُعلت مقياس السيادة لكان معناه سيادة الجهلة والظالمين على الأمم.

وقد بَيّن الله في القرآن هذه الحقيقة حينما قال:

﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ * وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَٰبًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ﴾(٤).

ولقد جاءت هذه الآيات مباشرة بعد اعتراض الكفار على الرسول ﷺ بأنه ليس بذي حظ وافر من المال والشهرة، فأصبحت

---

(١) سورة الزخرف، آية: ٣١.
(٢) سورة الزخرف، آية: ٣٥.
(٣) سورة الأسراء، آية: ٢٠.
(٤) سورة الزخرف، آيات: ٣٣و٣٤.

هذه الآية بمثابة دامغ للاعتراض، حيث بيَّن الله فيها فلسفة الثروة في الحياة الدنيا، وكشف عن السبب الذي يعطيها لبعض الناس فقط، وانه هو اختبارهم وابتلاؤهم بها.

إذن فليس المال ولا الجاه ولا الشهرة هي المقياس، إنما المقياس الأول والأخير هو التقوى، إذ إن الاخرة عند ربك للمتقين.

فالتقوى فقط سبب العزة والرفعة لدى الله تعالى الذي يحكم بالحق. وهكذا تسقط أسطورة المال والصيت والوجهة الاجتماعية حينما يتعالى واقع الكفاءة والامانة (أو قل: الاجتهاد والعدالة) ويصبح في الإسلام هو الملاك، ونِعْمَ الملاك المعقول.

وتلخّص من البحث المتقدم أمور:

١ ـ إنّ صرح الدين الإسلامي يقوم على قاعدة التوحيد، التوحيد في التكوين والتشريع، في العقيدة والنظام.

٢ ـ فالسيادة لله إذن، ولا يمكن لبشر أن يستعبد إنساناً آخر، ولا أنْ يعبده ويدين له.

٣ ـ وإنّ للتشريع مؤهلات هي معرفة الحق والحياة، وهي لا تتوفر إلا في الله، ولأجل ذلك فإنّ السيادة هي لله وحده دون سواه.

٤ ـ وإنّ الدين يعني السيادة والحاكمية. وتعني العبادة الخضوع والطاعة، وهي محض حق لله دون سواه لما سبق من الأدلة.

٥ ـ أما إطاعة الرسول والإمام والمجتهد فلأنهم يمثلون السيادة الإلهية، فحاكميتهم اعتبارية مجعولة، لا ذاتية أصيلة.

٦ ـ وإنّ مؤهلات القائد الأعلى هي: الايمان والاجتهاد

وغيرهما مما ذكر من الشروط مفصلاً مدللا بالنصوص ومدعما بالتحليل العقلي والاجتماعي والنفسي والتاريخي.

٧ ـ وإنّ المقياس في الولاية والسيادة والقيادة ليس ما يتصوره الجاهلون من مقاييس زائفة كالقومية والحزبية والمال والشهرة والسلطان.

الفصل الثاني

مسؤوليات القائد الإسلامي

- ماهي المسؤولية أولاً؟
- بين الأُمة والإمام
- مسؤولية الأمة الإسلامية
- أبعاد الدين الإسلامي واهدافه
- الشريعة ومجالاتها
- الحكم الإسلامي بين الفوضى والاستبداد

(١) ما هي المسؤولية أولاً؟

لنعرف أولاً إنّ كلمة (المسؤولية) تعطي ظلاً لا تعطيه كلمة (الصلاحية) وإنْ كانتا مترادفتين في المدلول، لانه لا يكون الفرد مسؤولاً عن عمل إلا وله صلاحية. وتعني الصلاحية حرية الشخص في ممارسة العمل وقدرته على ذلك، فلو قلنا: إنّ الإمام مسؤول عن الأمن، فلا بد يعطيه الناس حرية أداء هذه المسؤولية بما لها من ابعاد، وأن يوفِّروا له وسائله اللازمة من الرجال والمعدّات، وإلّا فكيف تتاح لرجل واحد حفظ أمن الناس جميعا.

يبقى أنْ نعرف أنّ ظل المسؤولية هو ظل الواجب الذي يدعو إليه العقل الواعي والضمير النقي، بينما الصلاحية ذات ظل معاكس هو ظل الرغبة التي تسعى إليها النفس، وتتطلبها الشهوات. والذي يعمل بدافع الشهوة والرغبة مختلف أساساً عن الذي يعمل بدافع الشرف والوجوب.

إذن، فكلمة المسؤولية تعطي معنى الصلاحية وتزيد أنها خير منها ظلاً.

ونحن نؤثر ـ لهذا السبب ـ استعمال كلمة المسؤولية هنا على استعمال كلمة الصلاحية، لأن الحكم في الإسلام واجب شريف له

غايته السامية، وليس بحق رخيص يسعى إليه كل ذي نفس رديئة، ومتروك فعله وتركه لإرادة الإنسان، وشهوته، وميوله المتقلّبة.

وحيث إنّ مسؤوليات القائد الإسلامي ترتبط بالأمة، وحيث إنّ على الأمة في المقابل بعض المسؤوليات، لذلك يتعين معرفة مدى العلاقة بينها وبين القائد الإسلامي ليمكّن على ضوء ذلك معرفة المسؤوليات المبحوث عنها جيداً .

(٢) بين الأُمة والإمام

ماهي الأمة؟ ومن هو الإمام؟

الحقيقة إنّ الأمة هي: (مجموعة من البشر تتبع منهجاً خاصاً في الحياة)[١] غير مشترط فيهم الوحدة الزمانية والمكانية، أو أية وحدة مادية اخرى.

وعليه فان الأُمة ظاهرة معنوية أكثر من كونها مادية، فهي تتبع نوعية الفكر والسلوك والنظام أكثر من اتباعها للمناخ والحدود الجغرافية.

والإمام هو: (من تتّبعه تلك المجموعة من كتاب أو إنسان)[٢] فالقرآن مثلا إمام المسلمين، والنبي إمامهم أيضاً، لانهما يشتركان في طاعة الأمة لهما.

إذن، فلا إمام إلّا مَنْ وجبت طاعته. ولا أُمة إلّا مَنْ يتَّبعون كتاباً أو إنسانا خاصاً.

---

(١) ذلك لأنها كلمة مشتقة من أمّ يؤم أي اتبع. وقد استعملت في القرآن لكل من تبنّى نهج الحق أو الباطل. فقال الله تعالى: ﴿كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سورة الجاثية، آية: ٢٨.

(٢) وقد جاء في القران لفظ الإمام معبرأ عن الكتاب فقال الله تعالى: (وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً) سورة هود، آية:١٧. و جاء أيضاً معبِّراً عن الإنسان المتِّبع فقال: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ سورة البقرة، آية: ١٢٤.

وبتعريفنا لكلمتي (الأمة والإمام) بوجه عام نستكشف معناهما الخاص، أي معنى الأمة الإسلامية، وإمام المسلمين، وهو:

إنّ الأمة الإسلامية هي المجموعة البشرية التي تَتبَّع الإسلام.

وإنّ إمام المسلمين هو الذي يَتَّبعه المسلمون باسم الدين .

ازدواجية الكيان في الأُمة والإمام

وفي كل من (الأمّة والإمام) إزدواجية الكيان، ذلك لأنّ لكل شخص يعيش داخل مجموعة كياناً ذاتياً يعيش بداخله، فكل فردٍ له شخصيته وميزاته، وله حاجاته وأمانيه، وله فيما وراء هذه الشخصية كيان آخر تكون به علاقته بالمجتمع، وتفاعله معه، وهذا بعض الكيان المجموعي الاعتباري الذي يضم الأفراد بعضهم إلى بعض.

وللإمام كذلك كيان ذاتي وآخر اعتباري، فهو بالأول بشر كالآخرين، يأكل الطعام ويمشي في الأسواق[1]، وبالثاني يتقمّص شخصية الأمة بكيانها المجموعي، ويعيش حاجاتها، ويتحسس آمالها وآلامها، ويستقطب طاقاتها، ويوجِّه جهودها.

ولقد عرفنا فيما سبق أن أية مجموعة من الناس لا تُدعى بأُمة إلا بما أنها تتبع منهاجاً خاصاً، كما أن أي فرد أو دستور لا يُدعى بإمام إلا بوصفه متبوعاً لتلك الأُمة، فلذلك كانت لدينا مقابلة واضحة بين هاتين الكلمتين، آتية من الإمام بوصفه متبوعاً، والأمة

---

(١) والى هذا يشير القرآن عند ذكر الانبياء بقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ﴾ في سورة الكهف، آية: ١١٠ وسورة فصّلت، آية: ٦. وقوله ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ في سورة الفرقان، آية: ٢٠.

بوصفها تابعة له. فليست بأمة تلك المجموعة التي لا تتبع دستوراً أو شخصاً خاصاً، كما ليس بإمام ذلك الدستور أو الشخص الذي لا يُتَّبع. وبالتالي فكلمة الإمام إنما تعني الكيان الاعتباري للأُمة، والذي يتقمّصه الإمام باسم الدين.

وبعبارة أُخرى: إنّ الإمام هو خلاصة الأُمة وعقلها البصير، ومجسِّد آمالها، ومحطّ آلامها، وربّان سفينتها، وسائق مركبها.

ومن هنا فإنّ الحديث حول مسؤوليات الإمام يستلزم الحديث عن مسؤوليات الأُمة أيضاً، ذلك لأنّ من الواضح أنّ الإمام كشخص لا يستطيع القيام بالمسؤوليات الضخمة التي سنذكرها فيما بعد، كالمحافظة على أمن البلاد واستقلالها، ونشر العدالة والحرية والخير في ربوعها، بل انما يستطيعه كإمام ممثِّلٍ للأُمة.

ونستنتج من ذلك كله أنّ الإسلام يعبّر عن الدولة وعن الأُمة التي تدعمها بكلمة الإمام، إذ إنه رئيس الدولة، والدولة ممثِّلة الأُمة.

فما جاءت فيه، هذه الكلمة، من نصوص شرعية أو تعابير تاريخية، كالتي تبيِّن مسؤوليات الإمام وتحدد صلاحياته، فانما يُقصد بها مسؤوليات الأمة أيضاً، إذ أنها هي التي تتجسَّد في شخص الإمام.

ولذلك فلا حاجة لنا أنْ نُثبِت شرعا إلا أن على الإمام مسؤوليات محددة، كحفظ الأمن والعدل، وتوفير مؤهلات العيش الرغيد، فَيُعرف من خلاله أنَّ على الأمة إطاعة الإمام في أداء هذه المسؤوليات، باعتبارها من حقوق الجماعة على الأفراد.

ورغم الاتحاد المذكور، لا نرى ـ مع ذلك ـ ضيراً في ذكر أهم مسؤوليات الأمة ليكون ذلك عوناً لنا على معرفةٍ أفضل لمسؤوليات القائد .

(٣) مسؤولية الأُمة الإسلامية

لقد جاء في الكتاب الكريم عدة آيات تبين مسؤولية الأُمة، إليك بعضها:

١ ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[1].

إذا كانت وظيفة الرسول ﷺ هي الرقابة على تطبيق الدين الإسلامي، فإنّ مسؤولية الأمة مشابهة لذلك إلا في أمر واحد فقط هو: أنّ رقابة الرسول انما هي على تطبيق الأمة لمنهاج السماء، ورقابة الأمة إنما هي عليها وعلى الأمم الأخرى، إذ ليس ثمة حقيقة أوضح من أنّ الأمة التي وُكلت إليها الرقابة على سائر الناس في أمر إقامة الدين، يكون عليها ـ من باب أولى ـ إقامة حكم الله داخل أبنائها.

إذن فللأمة الإسلامية مسؤوليتان أساسيتان:

الأولى: إقامة حكم الله داخل حدودها.

الثانية: اقامة حكم الله في آفاق الأرض.

---

(١) سورة البقرة، آية: ١٤٣.

٢ ـ قال الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[١].

ما هو المعروف في منطق الدين؟ وما هو المنكر؟ هل هما إلا ما حدَّدهما الوحي؟

إنّ الآية لتجعل الدعوة إلى ما حدّده الدين معروفاً، والنهي عمّا عدّه منكراً، هما الغاية المثلى التي يجب أنْ تهدفها الأمة الإسلامية.

هذا وقد أعطى الذكر الحكيم قولاً جامعاً لما سبق، وفيه مجمل الحديث عما سيلحق من تفصيل، فقال في آية كريمة وهو يخاطب الأمة جميعاً:

﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾[٢].

إنّ إقامة الدين هي الغاية الجديرة بالأُمة أنّ تسعى إليها بكل جهودها وطاقاتها، وتعمل ما في وسعها لبلوغها، متجاوزة أغلال التفرقة والتشتت. وهذه الغاية هي نفسها غاية الحكم الإسلامي. وللتوضيح نقول:

إن تحديد الأهداف العليا للحكم الإسلامي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعرفة الدين وأهدافه، ذلك لأننا قد علمنا آنفا أنّ للحكم الإسلامي هدفاً واحداً جامعاً لكل الاهداف الاخرى، وذلك الهدف هو (إقامة الدين) والرقابة على تطبيق مناهجه، فبدون معرفة الدين كيف تتاح لنا معرفة أبعاد هذا الهدف؟

---

(١) سورة آل عمران، آية: ١١٠.
(٢) سورة الشورى، آية: ١٣.

(٤) أبعاد الدين الإسلامي

إنّ نظرة سريعة وشاملة إلى الدين الإسلامي تهدينا إلى إنه:

١ ـ عقيدة في النفس.

٢ ـ خُلُقٌ في السلوك.

٣ ـ شريعة في الفرد والمجتمع.

٤ ـ ورسالة إنسانية خالدة.

العقيدةُ والخُلُقُ

وللعقيدة والخُلُق حدّان يحفظانهما ويراقبان تنميتهما و تعميقهما وهما:

الأول: ثقافة موجّهة تهدف تزكية النفس ورفع حجب الضلالة عنها، وتنمية حب الخير، والالتزام بالحق والفضيلة في كيانها. وهذا هو الحق الذي يُفرض للفرد على الجماعة، إذ عليهم توجيه الفرد ثقافيا، بتهيئة فرص المعرفة الصائبة وسدّ أبواب الخرافات وأساطير الجاهلية الزائفة.

ويُعبر عن هذه الثقافة في منطق الدين بالموعظة الحسنة، وبإرشاد الجاهل، وبقسم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الثاني: عبادات دينية، كالصلاة والحج وتلاوة الكتاب، وما إلى ذلك، فعلى الجماعة للأفراد إقامة الصلاة والحج والحث على دراسة القرآن.

ومن منافع هذه العبادات تمتين علاقة البشر بعقائده، وقيمه، ورفع روح الايمان والتقوى فيه.

وإذ تعرفنا على واجب الأمة تجاه العقيدة، عرفنا واجبها تجاه الخُلُق. إذ ليست العلاقة بين العقيدة والخُلُق إلّا كعلاقة المنطلق بالرافد، والمنبع بالمجرى، حيث إنّ العقيدة هي منطلق الخُلُق ومنبعه .

(٥) الشريعة ومجالاتها

وأما الشريعة فهي المنهج السويّ الواضح الذي حدّده الدين وأرشد إليه، فهي: السياسة، والاقتصاد، والاجتماع.

السياسة

السياسة هي المسؤولة عن الدفاع والأمن والنظام، وغايتها الأسمى المحافظة على العدل بين الناس، وهي تعني طائفة من الغايات السامية بذاتها:

١ ـ حماية الأُمة عن العدوان الخارجي.

٢ ـ صيانتها عن المظالم الاجتماعية.

٣ ـ توفير الحريات الاربع للناس. (أي: الاقتصادية، والسياسية، والفكرية، والشخصية).

ويمكننا تبيّن الغاية الاسمى التي تهدفها السياسة في الإسلام من الآية الكريمة:

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾[1].

---

(١) سورة الحديد، آية: ٢٥.

فالقسط هو الهدف الذي يسعى إليه بعث الرسل وإنزال الكتاب والميزان، فهي كلمة جامعة لكل الغايات الثلاث من حماية الأُمة وحفظها من أنْ تعتدي على غيرها أو تقع ضحية عدوان الآخرين، وصيانتها عن أن يعتدي بعضها على بعض (بجهل أو جهالة)، وعن اغتصاب السلطة حرياتها. ذلك أنه لو وقع شيء من ذلك لارتفع القسط ووُضع مكانه الظلم بصفة عامة.

وتدخل ضمن هذه القاعدة الكلية:

١ ـ حماية الحقوق المدنية، فإنّ المسلم حرام على المسلم، دمه وماله وعرضه[١].

وعليه فقد ألزم النظام الإسلامي المعتدي أشد العذاب، ولاحقه في كل مكان.

٢ ـ حماية كرامة المواطن ـ مسلماً كان أو ذمياً ـ فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته، ولا بدّ من حمل فعل المسلم على الخير ما دام يحتمل ذلك[٢].

٣ ـ توفير الحريات الاقتصادية، والسياسية، والفكرية، والشخصية لكل فرد فرد. ثم المحافظة على هذه الحريات من كل استغلال واحتكار، وسيطرة، وتضليل و...

كل ذلك بملاحقة المعتدي عليها بأعنف العقاب، قال الله تعالى:

---

(١) جاء في حديث شريف: (إنّ الله تعالى حرَّم من المسلم دَمَه ومالَه وأن يظنَّ به ظنّ السَّوْء) بحار الأنوار، ج٧٢، ص٢٠١.

(٢) جاء في الحديث الشريف عن أمير المؤمنين عليه السلام: «ضع أمر أخيك على أحسنه حتى يأتيك ما يغلبك منه، ولا تظنّن بكلمة خرجت من أخيك سوءاً وأنت تجد لها في الخير محملاً». (الكافي، ج٤، ص٩٤).

﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ﴾[١].

الاقتصاد

ويهدف الاقتصاد توزيع الثروة، وتنميتها، وتوفير العيش الكريم، وتكافل الناس فيه.

ويشمل هذا الاطار العام الاهداف الخاصة التالية:

١ ـ التصدي السريع والشديد لأي تضخم في ثروة الأشخاص لغاية تفتيتها وتوزيعها على الآخرين، وذلك بوضع الضرائب المناسبة كالخمس والزكاة والمقاسمة والخراج، وتحريم الربا والاستغلال والاحتكار، وكل ما يؤدي إلى أن يكون المال: (دُولة بين الاغنياء).

من هنا فمن حق الفرد على الجماعة أن تهيّء له فرصة العمل، متساوياً في الأجور والوقت مع أي فرد آخر إلا بنسبة ما يحسنه.

٢ ـ رفع مستوى المعيشة بصورة دائمة، باشاعة روح التعاون والعمل والاجتهاد بين أفراد الأُمة.

٣ ـ القيام بالحاجات الضرورية لكل فرد من أبناء الأُمة، فلكل إنسان أنْ يبقى حياً ما دامت الحياة للجماعة بصورة متساوية.

والدين يفرض على الأمة كلها تظافر الجهود للمحافظة على حياة كل فرد منهم، وبذلك يعتبر قتل نفس واحدة بمثابة قتل الناس جميعاً، إذ الحياة واحدة، لا فرق في انفرادها او تكاثرها[٢].

---

(١) سورة المائدة، آية: ٣٣.

(٢) قال الله: ﴿مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ أَوۡ فَسَادٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا﴾ سورة المائدة، آية: ٣٢.

فلو مات أحد بظلم أو جوع أو برد او حَرّ أو مرض ممكن العلاج، وكان في مقدور الأمة أن يحافظوا على حياته بوسيلة أو أُخرى، وعرفوا بذلك فلم يفعلوا، فلقد باؤوا بغضب من الله، وحل عليهم سخطه وعذابه، وبطلت فيهم فائدة الجماعة التي ابتغاها الله تعالى.

٤ ـ محاولة إزالة الفروق المعاشية التي تفصل بين أبناء أمة واحدة لكي يصبح الناس سواسية كأسنان المشط، لا فضل لأحدهم على الآخر إلا بالتقوى.

ومن هنا فإنّ على الدولة أنْ تسعى لازالة الفقر بشتى الوسائل الممكنة، وليس الفقر هو إفتقاد الحاجات الضرورية، لان ذلك هو (المسكنة) بل الفقر هو التخلف الاقتصادي حتى بالنسبة إلى الحاجات الكمالية التي يملكها الناس الآخرون.

فقد يكون فقيراً من يملك سيارة خصوصية في بلد تكون السيارة من شأن غالب أهله. وقد جاء في الحديث عن الإمام الباقر عليه السلام: «**أعط السائل ولو كان على ظهر فرس**»[1] لانه لا يملك اجور تصليح سيارته مثلاً.

فالقضاء على الفقر لا يعني القيام باللوازم الضرورية للحياة فقط، بل يعني أكثر من ذلك بكثير، وهو محاولة المساواة بين أفراد الأمة الواحدة في الحاجات الكمالية للحياة أيضاً.

الاجتماع

وللإسلام مجموعة من النظم في حقل الاجتماع تهدف خلق مجتمع أُسريّ متعارف تسوده الفضيلة، والمعرفة، وروح النشاط والعمل.

---

(١) الكافي، ج٤، ص١٥، باب كراهية، وسائل، ح٢.

وفي سبيل بلوغ هذا الهدف يضع الدين عدة تعاليم يجعل الدولة مسؤولة عن رعايتها وتطبيقها وهي:

١ ـ المحافظة على العلاقة المشروعة بين الجنسين بوضع حدود فاصلة لها تمنعها عن هدم الُاسر.

فالزنا، واللواط، والشذوذ الجنسي، والخلاعة، والتبرج، والدعوة إلى واحدة منها، محرمات. فعلى الأُمة المحافِظة أن تردعها وتجتنب عنها باستمرار، وعلى الدولة إنزال العقوبة على من يتعدى هذه الحدود.

والزواج محبَّذ وسُنّة يجب أن توفِّر الأمة فرص تسهيله والتشجيع عليه.

٢ ـ المحافظة على صلة الرحم، والتعاون بين أبناء الاسرة الواحدة، والتكافل في العيش. فيجب على كل فرد أن يعيل أسرته بالمعروف.

٣ ـ على الأُمة أن تتعاون وتتكافل، وعلى الدولة أنْ تشجع على هذا التواصل أبداً. ويحرم التباغض والتناحر، ويجب على الدولة فرض عقوبات ملائمة على من يمشي بين الناس بالقطيعة.

٤ ـ وعلى الأمة توفير وسائل المعرفة بفتح المدارس، وتشجيع المتعلمين، وإكرام النشاط والجد، بإلقاء مسؤولية الحياة على كواهلهم.

الإسلام رسالة خالدة

والإسلام رسالة إنسانية خالدة وشاملة لا تختص بأُمة دون أخرى، ولا قومية دون أخرى. فعلى الأمة التي نعمت بهذه الرسالة أنّ تبلّغها آفاق الأرض جميعاً لتهتدي بنورها كل الأمم، قال الله تعالى:

﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾[١].

ولا يظهر هذا الدين، ولا تتوسع هذه الرسالة، إلا على كاهل أبنائها، اولئك الذين رفعوا من شأنها حتى عادت منافعهم الخاصة أمامها ضئيلة لا تستحق ذكراً، وقد وصفهم الله تعالى بذلك فقال فيهم قولاً رائعاً صادقاً عميقاً ألا وهو:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَۚ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَۖ وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقّٗا فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ وَٱلۡقُرۡءَانِۚ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِۚ فَٱسۡتَبۡشِرُواْ بِبَيۡعِكُمُ ٱلَّذِي بَايَعۡتُم بِهِۦۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾[٢].

واذا كانت الرسالة الإسلامية لا تقف عند حاجز أنّى كان شأنه، وأنّى كلّف الأمة جهوداً وأموالاً وأنفساً، فإنّ على الإمام ـ وهو قمة الدولة وممثل الأُمة ـ أن يستقطب جهود الأمة، ويوجّه طاقاتها، وينظِّم شؤون دعوتها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وليحقق هدفها الأسمى في الحياة وهو حمل دعوة الدين إلى كل أذن واعية وكل قلب سليم.

وإلى جانب البعد المكاني الذي تتوسع فيه رسالة الإسلام يمتد بُعدٌ آخر لا بدّ أن تتوغل فيه أيضاً، وذلك هو (البعد الزمني). فالإسلام دين لا يقعد عن الحياة حتى تقوم قيامتها. قال الرسول الاعظم في هذا الصدد: «إنّما بعثت أنا والساعة كهاتين»[٣] مشيراً إلى اصبعيه المتلاصقتين.

---

(١) سورة التوبة، آية: ٣٣.
(٢) سورة التوبة، آية: ١١١.
(٣) بحار الأنوار، ج٢، ص٢٦٣.

وإمام المسلمين مسؤول عن هذا الواجب، فعليه المحافظة على حقائق الدين كلها، نافياً عنها الشبهات، مُبعِّداً عنها البدعة والزيغ.

هذه هي الأهداف البعيدة التي يبتغي الحكم الإسلامي تحقيقها، ويتعيَّن على الحاكم الإسلامي السعي لذلك، بالتعاون مع الأمة، والاستمداد من طاقاتها الفكرية والبشرية والمادية.

وتتميز هذه الأهداف بصفتين بارزتين:

١ ـ الشمول

فبما أنّ الحكم الإسلامي منبثق عن دين سماوي يشمل كافة جوانب الحياة البشرية، فإنّ أهدافه لا تقتصر على الجانب المادي والشكلي من البشر، بل تشمل معه الجانب الروحي من الإنسان أيضاً.

إنّ الحكم الإسلامي لا يهدف فقط بناء دولة مستقلة يسودها الأمن والنظام، وتعيش بداخله أمة متعاونة ذات حقوق مدنية مصانة، أمة تتمتع بمستوى رفيع من الثقافة والاقتصاد، لا يهدف ذلك فقط بل ويهدف إلى جانب ذلك خلق أفراد متمتعين بسلوك حسن وفاضل، بعيدين عن كل الرذائل الخلقية، وكل الانحرافات النفسية، وكل الخرافات والأغلال الفكرية.

وإنّ هذه السعة في أهداف الحكم الإسلامي نابعة من طبيعة القاعدة الفكرية التي يقوم عليها هذا الحكم، فإنه يقوم على أساس إنّ أمر العباد لا يرجع اليهم، ليعملوا ما شاؤوا، ويعبدوا مَنْ أحبّوا وحبّذوا، بل انه يرجع إلى الله تعالى.

وبما أن حاكمية الله شاملة لجميع أبعاد الإنسان من فلسفة وسلوك وتشريع، فإنّ الدين والحكم الذي يقوم باسمه شامل لجميع أبعاد البشر .

٢ ـ الرسالية

ولا تقتصر نشاطات الأمة على الفترة الزمنية أو الرقعة المكانية التي تعيشها، ذلك ان الأمة الإسلامية ذات رسالة، فليس لها أن تنظر إلى نفسها نظرة كريمة، وعالية، وتعمل على تحقيق سعادتها ورفاهها خاصة دون أن تفكر في الإنسانية الممزقة في آفاق الأرض، أو في الأجيال القادمة التي ينتظرها الضياع والعذاب. وإن لم تؤدّ الأمة رسالتها في عمق الزمان والمكان لم تكن بالأمة التي يريد لها الإسلام أن تكون.

لا بدّ للطاقات البشرية أنْ تتفجر في الأمة الإسلامية وتعمل خارج حدودها، لكي لا تصاب بالتضخم والتأسّن عندما تزيد على حجمها، فلولا وجود استنزاف خيِّر لها خارج حدودها الجغرافية، أو نطاقها الزمني لأصبحت سبباً للغرور، وعرضة للاستغلال أو الاسراف أو الحروب الداخلية، مما نرى نظائرها في كل أمة ذات حضارة وذات قوة أكبر من حجمها.

إنّ وجود الهدف الرسالي للدولة الإسلامية يرفعها إلى مصاف الدول الكبرى التي ترى نفسها مسؤولة عن سائر الدول، بحيث لو أنها تعرَّضت لغزو أو عدوان لرأت الدولة الإسلامية أنّ عليها الدفاع عنها والانتصار لها بكل ما لديها. وكذلك يكون الإسلام أمل الشعوب، ونصيرها الدائم.

النص التشريعي

هذه هي أهداف الحكم الإسلامي الذي يجب على الدولة الإسلامية، وإمامها أن تتبناها وتسعى ـ جهدها ـ لتحقيقها.

وقد تبين لنا من استعراضنا ـ آنفاً ـ أنها ضرورات حياتية تحتاج إليها كل أمة، لأنها تحقق سعادة البشر، وهي بالتالي غاية ينشدها كل آدمي، فهي إذن تصلح ـ من جهة أخرى ـ أنْ تكون حججاً على ضرورة القيادة الإسلامية أيضاً.

هذا، بالاضافة إلى حقيقة أخرى سبقت الاشارة إليها وهي: إنّ تحقيق هذه الأهداف غير ممكن لولا وجود قيادة حكيمة رشيدة. فسواء علينا أن نقول هذه هي أهداف الحكم الإسلامي، أم نقول إنها العلل التي وجب من أجلها الحكم الإسلامي، إذ إن أهداف الشيء شاهدة في نفس الوقت على ضرورته، ولهذا فإننا نستعرض نصَّيْن فيما يأتي، ونهدف من ذلك أمرين:

الأول: التدليل على ضرورة القيادة الإسلامية.

الثاني: الاحتجاج والبرهنة على أهداف الحكم الإسلامي.

ولئن كان أحد النصّين في أمر والثاني في أمر آخر، فإنهما يدلان جميعاً على كلا الأمرين في وقت واحد، إذ لا يختلف النصّان في شيء من جوهر الهدف الذي يستعرضان تفاصيله، إلا أن أسلوب العرض يختلف فيهما بقدر إختلاف الغاية منهما.

فالنص الأول يبيِّن واقع الإمامة و يحدِّد مسؤوليات الإمام وصفاته في أسلوب خطابي بليغ.

أما الثاني فيشرح العلل التي وَجَبَ من أجلها تعيين الإمام على الدين في أسلوب هادىء عميق، إلا أنهما ـ هنا وهناك ـ سيعرضان نفس الحقائق الواحدة، والتي تدل جميعاً على ضرورة القيادة

الإسلامية من جهة، وعلى طبيعة الهدف الذي تحققه هذه القيادة من جهة ثانية .

النص الأول:

عن الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام، أنه قال:

«إنّ الإمامة زمام الدين[١]، ونظام المسلمين[٢]، وصلاح الدنيا، وعز المؤمنين[٣]. إنّ الإمامة رأس الإسلام النامي، وفرعه السامي[٤]. بالإمام تمام الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد[٥]، وتوفير

---

(١) فيما يلي من الهوامش نشرح فقرات هذا الحديث و ذلك لتحقيق غايتين:
أ: المزيد من التعمق والتوسع في موضوع الحكم الإسلامي.
ب: معرفة نطاق النص التشريعي مع الافكار التي نسبناها إلى الدين.
وفي الفقرة الأولى يجعل الحديث للدين زماماً وهو القائد، ويوضع هذا الزمام في يد الإمام، وهذا يعني ـ بصراحة ـ ان الدين بحاجة إلى منفِّذ، وان الإمام هو ذلك المنفِّذ. اذن فالهدف الأول من القيادة هو تنفيذ الشريعة.

(٢) اذا كانت الحياة متطورة فهي بحاجة الى منظم لشؤونها وهذا ما تؤكده هذه الفقرة.

(٣) اذا كانت الإمامة كما توحي اليه الفقرتان الماضيتان: سلطة دينية حكيمة، وقيادة دنيوية رشيدة، فإنها تجمع للبشر حسنيين: فلمن أراد الدنيا صلاحها. ولمن أراد الآخرة عزَّها. إذن فالإمامة صلاح الدنيا إذ إنها ستسعد الحياة بمناهجها وعدلها. وانها عزّ المؤمنين لأن اول من ينتخب الإمام هم المؤمنون الأخيار، وأول من يؤيدونه ويشاطرونه الالم والامل هم المؤمنون، فهم وزراءه واعوانه، وهم أنصاره وأجناده. وإنّ الحكم باسم الدين، وهم أولى الناس به، ولذلك يكون عزهم في وجود الإمام كما يشير اليه قوله: وعزّ المؤمنين.

(٤) إنّ العقيدة بالإمامة أصل من أصول الدين الخمسة. إلا أن الولاء والنصح للإمام والتبري من أعدائه فرع هام من فروع الدين. إذاً فهو رأس وفرع في لحظة واحدة.

(٥) بهذه الفقرة يؤكد الحديث ما ذكره أولاً من أن الأمامة زمام الدين. وانها =

الفيء والصدقات، وإمضاء الحدود والأحكام، ومنع الثغور والأطراف[١]...

الإمام يحلّ حلال الله، ويحرّم حرام الله، ويقيم حدود الله، ويذبّ عن دين الله، ويدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة، والحجة البالغة[٢]...). (عالم بالسياسة، مفروض الطاعة[٣]، قائم بأمر الله، ناصح لعباد الله، حافظ

= الوسيلة الوحيدة لتطبيقه فيقول: إنّ الإمامة هي التي تسبب في اقامة الصلاة، و...و.

(١) بهذه الكلمات يعود الحديث ليؤكد إنّ نظام المسلمين متوقف على وجود الإمام، فيأتي بأمثلة لذلك منتزعة من الاقتصاد: (توفير الفيء والصدقات) وهي عملية جمعها واستثمارها وتوزيعها. ومن صيانة الأمن الداخلي باجراء القوانين الجزائية: (إمضاء الحدود والأحكام) وأخيراً من حفظ استقلال البلاد: (ومنع الثغور والاطراف) وهي الحدود الجغرافية.

(٢) ان الإسلام رسالة عالمية خالدة، وعلى الإمام أن ينفذه رسالة خالدة، فعليه أن يقوم لها بأمرين:
الأول: حفظها عن عبث العابثين الذين يريدون استغلال الدين لمآربهم الخاصة، ويحاولون تأويل نصوصه وفق شهواتهم، وتحريف أحكامه لتحقيق مصالحهم، وليذهب من الدين أصله وجوهره وروحه الحقيقية. فعلى الإمام حفظه عنهم لتبقى شعلة خالدة تستنير بها الاجيال الصاعدة، ولا يضع الفرصة عنهم بما يفعله ويريده العابثون.
الثاني: الدعوة العالمية الى هذه الرسالة لكي تسعد بها أمم الأرض جميعاً، ذلك لأنها ليست ـ كما قلنا ـ رسالة قومية أو إقليمية تختص بأمة دون أخرى، بل هي للناس كافة. فلا بد من نشرها في الآفاق. وهذه الفقرات الأربع الأولى تبين وظيفة المحافظة على الدين، وهو الأمر الأول. والفقرة الاخيرة تبين وظيفة الدعوة إلى الدين، وهو الأمر الثاني.

(٣) في هاتين الفقرتين توجيه هادف إلى إطاعة الإمام والنصح له من قبل الأمة. وتبتدىء بتقرير أن الإمام لا بدّ أن يعرف السياسة الزمنية، وهي تعني ـ في الأدب القديم ـ مجمل ما تتصل به سياسة البلاد وإدارتها، =

لدين الله[١]»[٢].

النص الثاني:

قال الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام: ((**فان قال (معترِض) فلم جعل أولي الأمر وامر بطاعتهم؟ قيل لعلل كثيرة:**

أ ـ منها أن الخلق لما وقعوا على حدّ محدود، وأُمروا أن لا يتعدوا ذلك الحد، لما فيه من فسادهم، ولم يكن يثبت ذلك ولا يقوم إلا بأن يجعل عليهم فيه أمينا:

١ ـ يأخذهم بالوقف عند ما أُبيح لهم.

٢ ـ ويمنعهم من التعدي والدخول فيما حظر عليهم، لانه لو لم يكن كذلك لكان أحدٌ لا يترك لذته ومنفعته لفساد غيره، فجعل عليهم قيّماً يمنعهم من الفساد، ويقيم فيهم الحدود والأحكام[٣].

= من خبرات ومعارف، ولم تحدد في الكتب الفقهية إلا بمثال، ذلك لأنها عرضة للتطور الدائم. ففي كل عصر، وفي كل مصر نوع من الخبرات السياسية هي التي يجب على الإمام معرفتها، وبدونها لايقدر الإمام على إدارة البلاد بالحسنى. ثم يبين الحديث بانه لابد ـ إذن ـ من طاعة الإمام بسبب أنه أعرف بالسياسة من غيره، فإنه لا بدّ للجاهل أن يتبع العالم بأمر العقل، ويحكم الشريعة.

(١) هذه جملة الحديث لخصت في كلمات ثلاث:
أ) فالإمام مطبّق للدين: (قائم بأمر الله) أي بدينه وبشريعته.
ب) ومنظّم لشؤون المسلمين باحسن وجه ممكن: (ناصح لعباد الله).
ج) وداع الى الله في العمقين الزماني والمكاني (فهو حافظ لدين الله). وهكذا انتهى الحديث بمثل ما ابتدأ به من ايجاز واجمال وكان بينهما تفصيل ذلك الايجاز وبيان هذا الاجمال.

(٢) اصول الكافي، ج ١، ص ١٥٥ ـ ١٥٧ باب جامع في فضل الإمام وصفاته.

(٣) لقد سبق الحديث باسهاب حول ضرورة الإمام لتطبيق الدين، وانه ليس من =

ب ـ ومنها: إنا لا نجد فرقة من الفرق، ولا ملة من الملل، بقوا وعاشوا إلّا بقيِّم ورئيس، لما لا بدّ لهم منه في أمر الدين والدنيا، فلم يجز في حكمة الحكيم أن يترك الخلق فيما يعلم أنه لا بدّ لهم منه، ولا قوام لهم إلا به، فيقاتلون به عدوهم، ويقسمون به فيئهم، ويقيم لهم جمعتهم وجماعتهم، ويمنع ظالمهم من مظلومهم[١].

ج ـ ومنها: أنه لو لم يجعل لهم إماماً قيماً أميناً حافظاً مستودعاً لاندرست الملّة، وذهب الدين، وغيّرت السنن والأحكام، ولزاد فيه المبتدعون، ونقص منه الملحدون، وشبّهوا ذلك على المسلمين، لأنا قد وجدنا الخلق منقوصين غير كاملين، مع اختلافهم واختلاف اهوائهم، وتشتت أنحائهم، فلو لم يجعل لهم قيّماً حافظاً لِما جاء به

= المستطاع أن تُنفَّذ الشريعة إذا لم تكن لها قيادة حكيمة تقوم على تنفيذها.
وخلاصة الدليل الذي سبق أن احتججنا به وعادت هذه الرواية تؤكده هي أن البشر خُلِق متسارعاً الى الشر، متباعداً عن الخير والهدى، وتطبيق الدين الذي هو الهدى كله وهو الخير خالصاً على البشر، ليس ممكناً دون قيادة، فلو لم تُجعل للدين قيادة لما طُبِّق. واذاً بطلت فائدته التي أوحى الله به من اجلها، ومحال أن يعمل الله الحكيم ما لا فائدة فيه، واذاً فلا بد من أنّ ينصب للدين قيادة من قبله تقوم بتطبيقه .

(١) الحديث يبين إنّ الأمة الإسلامية، شأنها شأن أمم الأرض، لا يمكنها أن تتطور مع الزمن الصاعد لولا وجود مرونة كافية في دستورها الدائم، وقد جعل الله هذه المرونة تحت سيطرة الإمام، فَأَرْجَعَ اليه تنظيم الأمة، الذي عبَّر عنه الحديث بالأمر الذي (لا بدّ لهم منه) ومثَّل له بما يرتبط بشؤون الدفاع والامن والاقتصاد، والواقع إنّ الشؤون العسكرية التي تتطور من يوم الى آخر لا يمكن أن يجمد الدين ـ في مجالها ـ في حدود زمن معين، كما لا يمكن أن يذرها فوضى، وكذلك الأمر في صيانة الامن، وتوجيه الاقتصاد مما يختلف من يوم لأخر.

الرسول، لفسدوا على نحو ما بيناه، وغيرت الشرائع والسنن والأحكام والايمان، وكان في ذلك فساد الخلق اجمعين[١])[٢] .

(١) إنّ الإسلام رسالة خالدة ينتظرها ويحتاج إليها كل جيل صاعد بنفس القدر الذي إنتظرها واحتاج إليها الجيل الغابر، ومع معرفة أنّ الناس خُلِقوا مختلفين، تنتزعهم الشهوات، وإنّ الدين لولا قيادة تحفظه مستقيماً كاملاً يكون أول ما يعكس على البشر طابعه الناقص الجزئي، نعلم أن الدين سيكون بدون إمام وسيلة أخرى للشقاء، إذ سيعمق الاختلاف بين الطوائف، فكل فريق يُؤوِّل الدين حسب أهوائه، ويجعله حجة لضرب الفريق الثاني، إذ ستعتقد كل فئة إنّ الدين يؤيدها ويأمر بمعارضة سواها، فلا يمضي قرن حتى يعود الدين الف جزء، من هنا كان على الله أن يعين للناس إماماً يرجعون اليه متى اختلفوا في الدين، لكي تحل به خلافاتهم ويحفظ به دينهم واحداً قيماً.
أما إذا نبذت الأمة هذا الإمام، وعادت إلى إختلافاتها النابعة من إختلافات شهواتها ومصالحها، فإنّ الدين سيكون بريئاً من ذلك، إذ إن على الدين نصب الإمام والناس هم الذين رفضوه فتكون الحجة عليهم ـ حينئذ لا على الله سبحانه.

(٢) علل الشرائع، ص٢٥٢.

(٦) الحكم الإسلامي بين الفوضى والاستبداد

صلاحيات القائد

مما سبق من الحديث عرفنا ملامح القيادة الإسلامية، وعرفنا المسؤوليات التي تقوم بها، والاهداف التي تسعى لتحقيقها.

ولقد تبيَّن لنا من خلال الاحاديث السابقة أنّ المسؤولية هي الصلاحية باضافة وجوب تحققها في المسؤولية وخلوّ الصلاحية عن مثل هذا الوجوب، فلا يكون الإمام مسؤولاً عن تحقيق هدف مّا إلَّا وقد أوتي صلاحية تحقيقه، ولذلك نكون قد حددنا صلاحيات القائد الإسلامي بتحديدنا مدى مسؤولياته فيما سبق من القول.

إنّ كل ما يتوقف عليه تحقيق هذه الاهداف، من وسائل مشروعة لدى الدين، مقبولة لدى العرف، تستطيع الدولة الإسلامية أن تتذرع به في سبيل تحقيقها.

وربما سبَّبْت هذه الوسائل تحديد بعض حريات الفرد الممنوحة له بأصل الشريعة، بل وربما أدت إلى انتزاع بعض حقوقه المشروعة ومصادرة بعض أمواله وممتلكاته. إلا أنّه ما دامت القيادة رشيدة، موثوق بها، وموضوعة فيها كل آمال الأُمة، وما دامت المصلحة

تعود إلى الجميع، وهذا الفرد في ضمنهم، وتتوقف تلك المصلحة على هذه الوسيلة دون غيرها (وقليلاً ما تتوقف على مثل هذه الوسيلة) فإنّ من مصلحة هذا الشخص بالذات، وقبل أيّ شخص آخر، أن تحدّد حريته، أو تُنزع منه ملكيته لبعض الاعيان والمنافع، وذلك لمصلحة الآخرين، مثل: أن يكون تحديد السير بطريق خاص، وتحريم إقتحام بعض المناطق، وايقاف السفر إلى بعض المدن لغرض الدفاع عن استقلال البلد الذي يعيش فيه هؤلاء الذين حُدِّدت حريتهم، وغير ذلك مما يعود بالنفع عليهم قبل غيرهم.

كما إنّ إنتزاع حقوق مشروعة، ومصادرة أملاك وأموال من جميع الناس أو من الاثرياء فقط ليست عملاً مكروهاً ومرفوضاً إذا كانت الثروة الجماعية تتضرر لولا ذلك، بل إنه قد يصبح واجباً مفروضا[1].

وان وضع رقابة شديدة على المطبوعات تحدِّدها بما ينمّي الشعور الديني ويربّي في الجماهير روح الالتزام والضبط، ويشيع فيهم الفضيلة والخير والهدى. وكذا منع كل ما يهدف قتل روح العمل والالتزام، وإشاعة الرذيلة والفحشاء، وبثّ السموم الفكرية.

إنّ كل ذلك فريضة مقدسة يجب على الدولة القيام بها بحكم العقل والوجدان، ما دامت الأمة لا تعيش إلا بمبدأ، والمبدأ لا ينمو إلَّا بالثقافة، والثقافة لا تستقيم إلَّا بالتوجيه، والتوجيه يفرض وضع رقابة تمنع مثل هذه المطبوعات .

---

(١) كما في حديث (لا ضرر ولا ضرار) المشهور.

بين الفوضى والديكتاتورية

ونعرف بهذا كله أنّ (القيادة الإسلامية) تقع في الطريق الوسط بين منعطفي (الفوضى) و (الديكتاتورية) وأنها النظام الفاصل الذي يتوسع ما اقتضتُه المصلحة، ويؤيد مالا تتحقق المصلحة بدونه.

أما الغرب والشرق فليس في نظمهما القيادية تلك المرونة المنطقية المعقولة التي نجدها في الإسلام، فهي تتمسك بأحكامها دون رعاية المصلحة، وتُفْرِط في جانب على حساب التفريط بجانب آخر.

فالفوضى الغربية تفتح الابواب واسعة عالية أمام شهوات الإنسان، فإذا بالاستغلال يطغى على العدالة، وإذا بالميوعة تقضي على الضبط، وإذا بالفحشاء تنتشر إنتشاراً على حساب الخُلُق والكرامة، وإذا بالافكار الخطيرة تأكل التوازن الثقافي للأُمة كما تأكل النار الهشيم.

وأما النظم الديكتاتورية في بلاد أخرى فتخنق الأمة، وتضعها في قوقعة ضيقة من القوالب الجاهزة الثابتة التي لا تسمح لمواهب الأمة أنْ تتفتح، ولا لأفكارها ان تنمو وتسمو. فحرية السفر والفكر والتجارة والشؤون الشخصية تُذبح في الديكتاتوريات المقيتة، كما تُذبح كرامة الفرد، وعزّة الاسرة، وشرف المجتمع في دنيا الغرب وفي نظامه.

ماهو السبب؟

لعل السبب في هذا الحيف والتعدي الفاضح الذي أقحمت البشرية إما إلى الاستبداد وإما إلى الفوضى، لعل السبب في ذلك هو

أمر واحدٌ فقط وهو: إنّ نظم الغرب لم تشأ أن تعطي لفرد واحد ـ هو القائد الأعلى ـ كامل الصلاحية خشية منه على حريات الجماهير، فلذلك تورطت في الفوضى، وإن النظم الاستبدادية خشيت من عاقبة الفوضى فأعطت الدولة (القيادة) كامل الصلاحيات، فصادرت حريات الجماهير وكرامتها.

فالسبب يكمن في عدم قدرة النظام الغربي (ويمثله الشعب كله) على ان يقف على مصالحه، فلا يتعداها إلى الاخذ بشهواته الضارة به، وفي عدم قدرة النظام الديكتاتوري (ويمثله القائد المستبد) على تحقيق كرامة الإنسان، وهو يريد أن يوجهه إلى مصالحه، ويوقفه دون الشهوات المضرة به.

أما القيادة الإسلامية، فبما أنها تقوم على قاعدة فكرية صلبة، وبما أن الشعب يؤمن بها وبجدارتها واستقامتها، وهي تؤمن بالشعب وبحقوقه، وبما أنّ الجميع قد اتفقوا ـ تربوياً لا خطابياً ـ على رعاية مصالحهم المتمثلة والموجودة في المناهج الدينية، فإنها تستطيع من تحقيق كلا الأمرين:

أ ـ تحديد الأمة بمصالحها.

ب ـ صيانة كرامة كل فرد منها.

ولذلك فإن القيادة ـ في ظل الإسلام ـ تعطي الناس (الحرية) و (الكرامة) الكاملتين، في الوقت الذي قد تنتزع منهم بعضها لتحقيق مصلحتهم، وتحدِّده وتمنعه عنهم لتوفير سعادتهم.

والمبدأ الذي يتجرد له القائد، ويخضع له الناس لا يعطي القيادة إلا من يراعي مصالح الناس ويحققها، ويثق الناس بهذه الصفة فيه،

فإذا حدَّدَ شهواتهم أطاعوه، لأنهم يعرفون لماذا والى متى يفعل ذلك، ولذلك تكون للقيادة الإسلامية تلك المرونة التي يفتقدها غيره من نظم الأرض.

وربما تتمكن النظم الغربية أو الديكتاتورية من تعديل بعض انحرافاتها، والتقارب فيما بينها ليزيد هذا من ضبطه وتوجيهه، ويحدّ ذاك من ديكتاتوريته واستبداديته، ربما يستطيعون ذلك بعض الاستطاعة كما هم فاعلوه الآن، إلا أنهم لا بد لهم أنْ يعرفوا نقطة واحدة وهي: ما دامت الجماهير لا تتوفر لها التربية الروحية فإنّ اعطاءها كامل الحريات خطأ كبير، لأنها ستستخدم هذه الحريات في غير صالحها.

وما دامت الروح التضحوية لم تنضج في القيادة، فإن إعطاءها هي الأخرى حق التوجيه والادارة المطلق خطأ كبير أيضاً، إذ أنها ستنطلق من موقع القيادة هذا سبعاً ضارياً على الجماهير، وتوجهها إلى ما يضمن مصالح القادة ومآربهم الخاصة، دون مصالح الشعوب ومآربها.

إنّ الإسلام إذ يضع للناس قسطاس المصلحة وميزان العدالة، فإنّه يمهِّد السبيل إلى هذا الهدف الاسمى ـ قبل ذلك ـ باشتراط العدالة المستمرة في القائد الأعلى التي تحصنه عن استغلال حق التوجيه المخوّل إليه فيما يضاد مصلحة الأمة.

وإذ يعطي الناس حرياتهم، فإنه يربيهم ـ قبل ذلك ـ على التقيّد بالدين (وهو الالتزام بالسيادة القانونية الإلهية الحقيقية) تربية مُثلى، حتى تعود تفضل مصالحها على شهواتها، سواء المصالح التي يعينها لهم العقل، أو توضحها لهم القيادة، ذلك لأنهم يعرفون أنّ القيادة

لا تعمل إلا في صالحهم، لأنها قد تجردت للحق وللمصلحة ولهم تجرداً كاملاً.

وبهذا نعرف السبب الذي يعطي الدين هذا المقدار الضخم من الصلاحيات بيد القائد الأعلى، ويوسِّع له الطريق في سبيل تحقيق المصلحة التي يراها للأمة.

مرّ الحديث في هذا الفصل عن مسؤوليات القائد الإسلامي عبر النقاط التالية:

١ ـ إنّ المسؤولية أدق تعبيراً وظلالاً من الصلاحية.

٢ ـ وإنّ هذه المسؤولية لا تنحصر في جانب الإمام، فهناك للأمة مسؤوليات في ظل الحكم الإسلامي كما للإمام والقائد.

٣ ـ مسؤولية الأمة هي إقامة الدين الإسلامي وتطبيق مناهجه، وتحقيق أهدافه، وذلك لا يكون إلا بمعرفة أبعاد الدين.

٤ ـ إنما تكون هذه هي مسؤولية الأمة الإسلامية لأنها أمة رسالية، ولأن ما تعتنقه (اي الإسلام) رسالة إنسانية شاملة.

٥ ـ وإنّ مسؤولية القائد الإسلامي وصلاحيته هي تحقيق أهداف تلك الرسالة وحمايتها، وتوجيه الأمة حتى ولو اقتضى تحديد بعض الحريات.

٦ ـ من هنا يظهر الفرق الكبير بين القيادة في ظل الإسلام، والقيادة في ظل النموذجين من الأنظمة السائدة اليوم، فلا هي تعاني من استبداد القيادة الديكتاتورية، ولا من فوضى القيادة الغربية، وإنما هي القيادة المرنة المعقولة لأنّها تقوم على قاعدة فكرية أصيلة.

الفصل الثالث

القائد الأعلى من هو اليوم؟

- **تمهيد**
- **أولا: الأدلة العامة**
  - الحكم الإسلامي ضرورة أبدية
  - قيادة الجاهل الفاسق
  - قيادة العالِم العادل
  - القيادة والتَفاضل بالقيم
  - قيادة العالِم العادل والنصوص الشرعية
  - الفقهاء همَ الحجة
  - قيادة الفقيه وإجماع الطائفة
- **ثانياً: الأدلة الخاصة**
  - القيادة الإسلامية والتوجيه الثقافي
  - القيادة الإسلامية والسلطات الثلاث

تمهيد

حينما تحدثنا حول المؤهلات التي يجب توفرها في القائد الإسلامي عرفنا فلسفة طائفة من الشروط التي يرى الدين لزومها في القائد والتي من جملتها: (الفقه والعدالة). عندئذ قلنا: إنّ علينا أنْ نثبت، أولاً، ببيِّنات وأدلة كافية أنه لا يحق لغير الفقيه العادل أنْ يتصدى للقيادة وقد وفينا بهذا الوعد هناك.

بقي علينا أن نثبت، ثانياً، أنه يحق للفقيه العادل أنْ يتصدى للقيادة، ويقوم بشؤونها، وسنفعل هذا في هذا الفصل.

على أنّ بين الأمرين درجة توقَّفَ لديها أولئك الذين قالوا: إنّ القيادة وقفٌ على المعصومين، فليس الجاهل والفاسق هما اللذان يحرم عليهما التصدي لها فقط، بل ويحرم ذلك على (الفقيه العادل) أيضاً.

وهؤلاء بين من حصر الحرمة وحدّدها بأمرٍ دون آخر في مجال الأمور القيادية، وبين من سرّى به إلى كل أمر قيادي، فقال بحرمة تولي الفقيه لكل الأمور القيادية على الاطلاق.

وإننا نعزم على تخطي هذه الدرجة كما وعدناك بها لنثبت أنّ الفقيه العادل يملك نفس الصلاحيات التي يملكها الإمام

المعصوم، عليه السلام، إلّا تلك التي كانت للإمام بصفته الخاصّة، أو عرفنا بأنها ترتبط بكيانه، الذي يختلف فيه المعصوم عن سائر الخلق.

ذلك لاعتقادنا بأن الفقيه العادل هو إمام المسلمين، لا في المرجعية الدينية ـ بالمعنى الأخص ـ فقط بل حتى في الشؤون السياسية والاجتماعية. وأيضاً فإنّ ما جاء في النصوص من صلاحيات مخوّلة إلى أمام المسلمين فهي مخوّلة إليه تماماً، وتقع عليه ـ بقدر تلك الصلاحيات ـ مسؤوليات الإمامة وواجباتها، تلك التي ذكرناها تحت عنوان (مسؤوليات القائد الإسلامي).

وسنذكر أدلة هذا الأمر وبَيِّناته ضمن طائفتين من الأدلّة:

الأولى: الأدلة العامة التي تثبت استخلاف الإسلام لكل فقيه عادل تتوفر فيه الشروط المسبقة التي ذكرناها لدى الحديث في مؤهلات القائد الأعلى.

الثانية: الادلة الخاصة التي تخوِّل الفقيه العادل واحدة واحدة من صلاحيات الإمام ووظائفه من: (التوجيه الثقافي) و (السلطات الثلاث).

أولاً: الأدلة العامة

١ ـ الحكم الإسلامي ضرورة أبدية

لقد استعرضنا في أحاديثنا السابقة أهداف الحكم الإسلامي، وعرفنا أنها أهداف تنبع من ضرورة الدين، وجملة ضرورات الدنيا.

فالحكم الإسلامي ـ كما قلنا ـ يقوم بتطبيق الدين على واقع الإنسان، ويسعى للدعوة إليه في الآفاق، والمحافظة عليه للاجيال القادمة.

وهذه ضرورات واضحة يحتمها ويحكم بها العقل والوجدان، ليس في زمان أو مكان واحد، بل في كل عصر ومصر، ولأنه لم يكن الدين سوى المنهاج الامثل لإدارة البشر وتحقيق رغباته، وسد حاجاته المادية والمعنوية.

والحكم الإسلامي بعد ذلك هو الوسيلة المثلى لتنظيم شؤون المسلمين كأمة ترغب في العيش الهانئ السعيد، واذاً فهو يجسِّد مجمل ضرورات المسلمين الدنيوية التي يطلب تحقيقها كل فرد منهم، ويسعى إليه ليل نهار.

ومن السخف بعد تبيّن هذه الأهداف، القول الذي شاع بين طائفة من المسلمين الذين يرون أنّ القيادة كانت خاصة بفجر الإسلام الأول، حيث الوحي والالهام، وحيث يوجد المعصومون عليهم السلام، ذلك

لأنّ هذه الضرورات التي يستهدف الحكم الإسلامي تحقيقها لا تعرف التحديد بزمان أو بمكان.

أمن المعقول أنْ تكون رسالة الدين خاصة بجيل واحد، وقد أراد الله بها إسعاد البشر؟ أم كانت بين الله وبين الجيل الإسلامي الأول صلة القرابة، سبحانه، ولم تكن بينه وبين سائر الاجيال؟

أو هل من المعقول أن يكون الدين بحاجة إلى (قيادة) تقوم بتطبيقه في حدود معينة وفي زمن المعصومين فقط، بينما، في غير عصر المعصومين عليهم السلام، يجري بنفسه جريان الماء بعد اندفاعه إلى الرافد؟.

أو هل من المعقول أنّ الدين يلاحظ البشر في فترة معينة من التاريخ فيحاول إنعاشهم في حياتهم الدنيا، ثم يذرهم على ما هم عليه من الويل والتأخر، وكأنهم لا يحتاجون إلى قيادة بعد عصر المعصومين عليهم السلام؟

إنّ هذه الاهداف شاهدة بنفسها على أنّ الحكم الإسلامي ضرورة حتمية وأبدية، وأنّ الدين ليس ظاهرة فكرية تصطبغ بها عقيدة الفرد دون ان تتحرك إلى خارج الذات، وتعمل في واقع الحياة.

إذن فما دام الهدف ليس هدفاً يمكن تخصيصه بفترة معينة، فإنّ الحكم الذي يتوقف عليه تحقيق هذا الهدف مثله في عدم اختصاصه بفترة معينة[1]، واذا كان الحكم الإسلامي ضرورة دائمة

---

(١) فيما سبق أشرنا الى حديث مفضّل عن الإمام الرضا عليه السلام يبين فيه فلسفة الحكم في الدين والاسباب المهمة الموجبة له وعرفنا هناك كيف ان هذه الاسباب لا تختص بعصر دون عصر، أو أرض دون أرض. وما دامت الاسباب هي الاسباب، فالنتيجة (وهي حتمية وجود الحكم الإسلامي وضرورته) هي النتيجة.

فإنّ على الدين أن يعين نوع هذا الحكم وأهدافه، ذلك لأن الدين ليس إلا مجموعة نظم ومناهج ومعارف مجهولة لدى البشر، يوحي الله بها للأنبياء ليعلّموهم إياها، ولا بد أن يتكفل بكل ما هو ضروري لحياة البشر، واذا كان الحكم ضرورياً، فلا بدّ أن يبيّن الدين نوعه الأمثل.

ومن هنا، فإن الدين الذي لم يعين طبيعة القيادة المثلى فهو دين ناقص، لأن القيادة أهم أركان الحكم.

٢ ـ قيادة الجاهل الفاسق

ولا يمكن أنْ يكون الإسلام ـ ذلك الدين القيّم الذي أكمله الله للبشر ـ قد أهمل، أو أجمل حكم هذه الضرورة الملحة. وإذاً فعلينا أن نعرف من هو الذي عيّنه الدين لقيادة الحياة، هل إنه سوّغ قيادة الجاهل الفاسق أم اعتبر الفقه والعدالة لهذه القيادة؟.

الواقع إنه لم يكن الأول، ولا يمكن أن يكون، ذلك لأنه لم يرد ولا نص تشريعي صحيح واحد يسوِّغ قيادة الفاسق والجاهل في أي جانب من جوانب الحياة، بل توافرت النصوص الصحيحة وتضافرت على حرمة هذا الأمر، وهي نوعان:

أ ـ النصوص العامة التي نهت بوجه قاطع وصريح عن إطاعة أحد لم يأذن الله بطاعته، واعتبرتها عبادة من دون الله وشركاً. ومن الواضح إن الله لم يأذن بطاعة الفاسق والجاهل، فتكون طاعتهما شركاً بالله يقيناً.

ب ـ الآيات والروايات الخاصة التي نهت عن طاعة الفاسق وقالت:

﴿وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمۡرَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾[١].

﴿وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾[٢].

وقال عن إتّباع الجاهل:

﴿أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ﴾[٣].

قيادة الفاسق تُناقِض مبدأ التوحيد

ولا يمكن أن يسوّغ الدين سيادة فاسق أو جاهل أبداً، ولو جاءتنا آية أو رواية يفيد ظاهرها ذلك لوجب تأويلها حتماً، لتناقضها مع روح الدين ومبادئه العامة. ونكتشف هذا التناقض من الأمور التالية:

إنّ تمكين العادل الفقيه من القيادة والسيادة تمكين للدين، لأن الفقيه يعرف الدين كله، والعادل يعمل وفقه أبداً، وحيث إنّ الدين من الله، لذلك فإن سيادته تعني سيادة الله وحاكميته على البشر.

ولكن ماذا لو منحت السيادة للفاسق الذي يتبع شهواته والجاهل الذي يطيع رأيه بغير هدى من الله؟. اليس إنه سيكون ذلك من سيادة الناس بعضهم على بعض، بل ستكون من حاكمية (الهوى) والرأي على البشر؟ وهل يعني هذا إلا تعدد السيادة، فهذه لله، وهذه للهوى؟ أو للرأي وهل هذا إلا الشرك بالله العظيم، وتقسيم الحاكمية بين الله، وبين البشر؟ وليس إعطاء العادل الفقيه السيادة باسم الدين،

---

(١) سورة الشعراء، آية: ١٥١.

(٢) سورة الكهف، آية: ٢٨.

(٣) سورة المائدة، آية: ١٠٤. سبقت طائفة منها في فصلٍ سابق تحت عنوان (٦و٧ الفقه والعدالة).

من قبيل توزيع السيادة، ولا من تقسيم الحاكمية في شيء إذ إنه يطيع الدين، والدين من الله، والناس يطيعونه من أجل ذلك، فسيادته إذن سيادة للدين، أما إعطاؤها للفاسق أو الجاهل فإنه من تحكيم غير الله، وسيادة سواه. وإنّ هذا لهو الشرك المبين.

وإذا كان ذلك شركاً فإن ديناً يرفض الشرك والشركاء لا يمكن أن يسوِّغ مثله إلا اذا تخلّى عن مبادئه الأساسية، وانحرف عن منطلقاته الأولى، وهذا مستحيل بالنسبة إلى الله سبحانه، كيف وقد قال تعالى في كتابه:

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[1].

لوجدوا فيه اختلافاً بين المنطلقات والأحكام، وكان من أبرز مظاهر هذا الاختلاف هو الاختلاف في قيادتهم وقادتهم فيقولون شيئاً، ويعملون خلافه.

٣ ـ قيادة العالِم العادل

لقد فضَّل الله (الفقهاء العدول) على الجهلة الفاسقين تفضيلاً مبيناً:

أ ـ فقال الله تعالى:

---

(١) من الجدير بالذكر أن هذه الآية جاءت في سياق ذكر ما تخص الطاعة والنصح للقيادة الإسلامية من آيات الكتاب، فلقد جاءت قبلها: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا* وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا۟ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ ۖ وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ۖ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ سورة النساء، آيات: ٨٠ ـ ٨١.

وجاء بعدها قوله تعالى:

﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة النساء، آية: ٨٣.

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[١].

ب ـ وقال تعالى:

﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾[٢].

ج ـ وقال الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم:

«فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر النجوم ليلة البدر. وإنّ العلماء ورثة الأنبياء. إنّ الانبياء لم يورِّثوا ديناراً ولا درهماً، ولكن وَرَّثوا العلم، فمن أخذ منه أخذ بحظ وافر»[٣].

د ـ وقال الإمام علي أمير المؤمنين عليه السلام:

«إنّ أولى الناس بالانبياء أعلمهم بما جاؤوا به، ثم تلا عليه السلام: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾»[٤].

ـ وقال عليه السلام:

«يا كميل، محبة العالِم دين يُدان به، يكسبه الطاعة في حياته، وجميل الأحدوثه بعد وفاته. فمنفعة المال تزول بزواله. يا كميل مات خزّان الأموال وهم أحياء، والعلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم مفقودة وأمثالهم في القلوبِ موجودة»[٥].

و ـ وقال الإمام الصادق، عليه السلام:

«إنّ الله تعالى اوحى إلى دانيال إنّ أمقتَ عبيدي إليّ الجاهل،

---

(١) سورة الزمر، آية: ٩.
(٢) سورة المجادلة، آية: ١١.
(٣) بحار الانوار، ج١، ص١٦٤، ح٢.
(٤) بحار الأنوار، ج ١، ص ١٨٣.
(٥) بحار الانوار، ج ١، ص ١٨٨.

المستخف بحق أهل العلم، التارك للاقتداء بهم. وإنّ أحبَّ عبادي إليّ التقي، الطالب للثواب الجزيل، اللازم للعلماء، التابع للحُلماء، القابل عن الحكماء»[١].

ليس من ريب في أنّ هذه النصوص التي تشمل ـ في أبرز ما تشمل ـ : الفقهاء العلماء بالشريعة، لا تمدح الفسقة من الفقهاء الذين اتخذوا العلم وسيلة لأغراض رخيصة وأهواء شخصية، ذلك لأنها قد شُفِّعت بألف حديث وحديث يطارد الفسقة من الفقهاء باللعنة، بل تمدح العدول من الفقهاء. واذن فإنها ترفع (الفقهاء العدول) إلى هذه الدرجة دون غيرهم، وتأمر الناس باتّباعهم دون أن تأمرهم باتّباع الناس، وذلك لسبب بسيط وواضح هو: أنه لو أمر الله الفقهاء العدول أن يكونوا مطيعين للرعية، وولّى عليهم الفسقة أو الجهلة فقد ارتكب قبيحاً وأتى نكراً، وجلّت حكمته تعالى أنْ يرتكب القبيح.

وإنما نقول إرتكب قبيحاً لأمرين:

الأول: لأنه قال للناس: إني فضّلت أهل العلم، في الوقت الذي لم يفضّلهم عملياً، لأنه سلَّط عليهم الجهلة والفسقة. إذاً ماذا يعني التفضيل حينما يرفع عليهم الجاهلين أو يعطي للفسقة دونهم الحول والقوة والسيادة والقيادة؟!

الثاني: إنّه فضّل غير ذي الفضل، وجعل ذي الفضل محكوماً. وهذان أمران بعيدان عن الحكمة والسداد، فكيف يفعلهما الله الحكيم العليم؟!.

---

(١) الكافي ـ الأصول، ج ١، باب ثواب العالم والمتعلم، ص٣٥، ح٥.

٤ ـ القيادة والتفاضل بالقيم

ويُبطلُ الدين كل تفاضل تشريعيّ بين الناس إلا لسبب واحد فقط هو: (التفاضل بالقيم).

وهذا التفاضل يعبّر عنه في المنطق الإسلامي بأحد تعبيرين: (التقوى) و (الإتّباع).

١ ـ فيقول الله في التقوى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[١]. واذا كانت التقوى هي المعرفة التي يصدّقها العمل، والفقه الذي تحصنه العدالة[٢]، فإنّ الفقيه العادل هو الذي تصدق عليه كلمة (التقوى) بكل أبعادها، فيكون الأفقه والأورع أكرم الناس عند الله. وهنا نسأل: أفلا يستحق الأكرم القيادة؟ وإلا فهل يستحقّها (الأرذل)؟!.

أليس تناقضاً ظاهراً بين مبادئ الدين الإسلامي وأحكامه أن نقول إن (الأتقى) هو أكرم الناس لدى الله، ولكن الله قد أعطى السيادة للفسقة الجهلة على كل (أتقى)؟!.

٢ ـ وقال الله تعالى في الإتّباع: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٣].

إنّ هذه الآية تعيّن الشخص الذي ينتقل إليه ميراث ابراهيم، الذي جعله الله تعالى للناس إماماً، فقال: (إني جاعلك للناس إماماً). والآية تقول بما أن سبب الإمامة التي جُعِلت لابراهيم عليه السلام،

---

(١) سورة الحجرات، آية: ١٣.

(٢) لقد أوضحنا تحت عنوان (المقاييس المادية) في الهامش أبعاد التقوى، وقلنا انها تعني في النتيجة: المعرفة الصادقة بواقع الدين ثم العمل وفق هذه المعرفة.

(٣) سورة آل عمران، آية: ٦٨.

كانت الطاعة لله، فإذا تقمص رجل هذه الطاعة أصبح أولى الناس بميراث إبراهيم، وبما أن النبي ﷺ، كان قد اتبع إبراهيم، عليه السلام، في طاعة الله فقد كان له الميراث، والذين آمنوا بالرسول واتبعوا ابراهيم أصبحوا أيضاً أولى الناس ـ بعد الرسول ـ بميراث إبراهيم.

إذن، فهناك مقياس واحد للطاعة هو: إتّباع الرسول، وبما أنّ إتّباع الرسول ﷺ، لا يمكن إلا بعد معرفة شريعته، فقد أصبح (الفقه والعدالة) مقياس الإمامة، لأن الفقه يعني المعرفة بالشريعة، والعدالة هو العمل بها[1]، فأطوع الناس لله أولاهم بميراث الإمامة.

٥ ـ قيادة العالِم العادل والنصوص الشرعية

وأخيراً إليك النصوص الصحيحة المستفيضة التي تسند القيادة إلى الفقيه العادل بصفة عامة، وتجعله خليفة المعصوم، عليه السلام، في كل شيء:

---

(١) يستنبط الإمام الرضا عليه السلام هذه الحقيقة من آيات قرآنية مشابهة فيقول ضمن حديث طويل يستدل فيه بعدة آيات على ان مقياس الإمامة هو اتباع الحق ومعرفة الحكمة والبسطة في العلم والجسم. يقول عليه السلام: (وأن العبد اذا اختاره الله عز وجل لامور عباده شرح صدره لذلك، واودع قلبه ينابيع الحكمة، وألهمه العلم إلهاماً) ويستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ سورة يونس، آية: ٣٥. وقوله سبحانه: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ﴾ سورة البقرة، آية: ٢٦٩.
وقوله عز وجل في طالوت: (إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) سورة البقرة ـ آية: ٢٤٧.
راجع هَذا الحديث في الكافي ـ الأصول، كتاب الحجة. باب نادر جامع في فضل الإمام وصفاته.

١ ـ فقد جاء في عدة أحاديث هذه الكلمة بالنص: «**العلماء ورثة الأنبياء**»[١].

وتدل هذه الكلمة على أنّ للعلماء كل ما كان للانبياء من سلطان على أممهم، إذ لا يكون الوارث وارثاً حتى يمتلك كل ما لمورّثه.

ولئن سرى بعض الشك إلى أي واحد من الاحاديث التالية، فإنّ هذا الحديث قد بلغ من الصراحة مبلغاً يكفي لدرء أي ريب، وذلك لأن الوارثة أظهر كلمة تُطلق على نيابة شخص عن آخر، وهي تعطي في معناها الأصيل إيحاء القرابة بين شخصين، إلا أنها إنسلخت عن ذلك المعنى إلى معنى الرابطة المعنوية، والزلفى الواقعية التي توصل الأنبياء بالعلماء.

ولما كانت قيادة الأنبياء، بما أُوحي إليهم من العلم، وبما حُملوا من مسؤولية، وكان العلماء هم الذين نُقِل إليهم ذلك العلم، وحُمّلوا تلك المسؤولية، فكانوا ـ دون غيرهم ـ ورثة الأنبياء في قيادتهم الناس.

وبهذا البيان يظهر أن المراد من لفظة العلماء هم الفقهاء فحسب، إذ معرفة الثقافة السماوية هي التي رفعت الأنبياء إلى منازلهم دون سائر الثقافات والعلوم البشرية.

٢ ـ وفي أحاديث أخرى جاء: «**إنّ العلماء (الفقهاء) أمناء الرسل**»[٢].

إنّ لفظ الامين تدل على حافظ السر والنائب، إذ أمين الرجل

---

(١) الكافي، ج ١، ص ٣٢.
(٢) بحار الانوار، ج ١، ص ٢١٦.

هو الذي يستخلفه الرجل في أموره دون الخائن لديه. فتدل الرواية على أنّ الأنبياء استأمنوا الفقهاء مناهجهم.

٣ ـ وفي عدة احاديث أخرى جاء «**العلماء خلفاء الرسول**»[١].

وهذه كلمة صريحة أيضاً في أنّ الفقهاء يخلفون رسول الله ﷺ، في مناصبه التي كانت له عن الله بصورة عامة.

٤ ـ وجاء في حديث عن رسول الله ﷺ: «**علماء أمتي كأنبياء بني اسرائيل**»[٢] وواضح أنّ أنبياء بني إسرائيل أو طائفة منهم كانوا أئمة وملوكاً، فلا بدّ أن يكون العلماء مثلهم .

٦ ـ الفقهاء هم الحجة

وجاء في حديث شريف حول الفقهاء: «**فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليهم**»[٣] ولا بدّ لنا ان نعرف معنى الحجة في سبيل معرفة هذا الحديث.

ما هي الحجة؟

الحجة هي الشهادة التي يحتج بها البشر، وقد يحتج الله بها عليهم.

أما الناس فلهم الحجة إذا تمسكوا بتلك الشهادة وعملوا وفقها.

وأما الله فله الحجة البالغة لو نصبها للخلق، وأمرهم بطاعتها، وهيّأ لهم وسائلها، فعصوا أمره فيها، واتبعوا أهواءَهم دونها.

---

(١) وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ١٠١.
(٢) بحار الانوار، ج٢، ص ٢٢.
(٣) كمال الدين وتمام النعمة، ص ٤٨٤.

فالحجة إذن التي ينصبها الله لخلقه هدايةً وإماماً، فإذا عمل الخلق بها أصبحت لهم، وإلا كانت عليهم.

إذن، فالحجة إنما تُنصب ليتبعها الناس لا ليخالفوها.

ومن هنا نستكشف أنّ المنطق الإسلامي يعبّر بالحجة عن الكتاب أو الإمام الذي تجب طاعته[١]. فهي أعلى شهادة تُمنح لشيء أو لشخص، ومن هنا فقد سمّى القرآن (آيات الله) حجة، فقال: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾[٢] وسمى (الرسول) حجة فقال: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[٣]. كما عبَّرت السنة عن (الإمام) وعن (الفقهاء) بالحجة.

ومن هنا فإن الحديث القائل: «**فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله**» تعطي معنى أنهم يجب إتّباعهم كما كان يجب إتّباع الإمام نفسه، فالإمام يُطاع باذن الله وأمره، والفقيه يُطاع بإذن الإمام وأمره، وذلك بسببين:

الأول: إنّ الحجة ـ كما ذكرناها آنفاً ـ هي التي يحتج بها الله لو خالفوها، فيجب إذن إتّباعها لئلا يحتج بها الله يوم القيامة.

الثاني: السياق يدل على أنّ حدود سلطة (الفقهاء) هي بالذات

---

(١) ويؤكد هذه الحقيقة الرواية التالية، قال: سمعت جعفر بن محمد (الصادق) عليهما السلام وقد سئل عن قوله تعالى: (فلله الحجة البالغة) فقال: ان الله يقول للعبد يوم القيامة أكنتَ عالماً؟ فإن قال: نعم، قال له: أفلا عَمِلَت بما عَلِمْت؟ وان قال: كنت جاهلاً. قال له: أفلا تعلمت حتى تعمل، فيخصمه. وذلك الحجة البالغة) راجع هذا الحديث في: بحار الأنوار، ج١، ص١٧٨ .

(٢) سورة الانعام، آية: ٨٣.

(٣) سورة النساء، آية: ١٦٥.

حدود سلطة (الإمام) اذ جاءَت كلمة (الحجة) في كلا المقامين، واستُعمِلت في أحدهما في (الإمام) وفي الآخر في (الفقهاء) فدلّت على أنّ حجية الإمام من قبل الله تعالى هي بنفسها منتقلة إلى الفقهاء، فهم كالإمام حجة الله، اي بنفس الشمولية والقوة التي كان عليهما الإمام. فهذه الرواية ـ إذن ـ بالغة الدلالة على أنّ الفقهاء كالأئمة في كل شيء يمت بمنصبهم الإلهي .

٧ ـ قيادة الفقيه وإجماع الطائفة

وقد أجمع فقهاء الإمامية على ذلك فيما يحكيه لنا مؤلف كتاب (العناوين الفقهية) وهو من الفقهاء الكرام (رحمهم الله) فيقول ـ بعد نقل الإجماع ـ :

(وهذا الاجماع واضح لمن تتبّع كلمة الاصحاب) ثم يضيف: (ونقل الاجماع في كلامهم على هذا المعنى لعله مستفيض في كلامهم)[١].

خلاصة الأدلّة العامّة

إنّ الذي تدل عليه ضرورة العقل والشرع هو أنّ القائد الأعلى للمسلمين ـ في هذا اليوم ـ حينما احتجب عن الأمة إمامها المعصوم عليه السلام الحجة ابن الحسن المهدي عليه السلام انما هو (الفقيه العادل) الذي اجتمعت فيه مؤهلات القائد.

---

(١) العناوين الفقهية، الفقيه المحقق السيد مير عبد الفتاح الحسيني المراغي، ج٢، ص٥٦٣، العنوان ٧٤ ولاية الحاكم الشرعي. ومعنى المستفيض أنْ ينقل الخبر أكثر من ثلاثة من الفقهاء.

وبهذا يتبين عقم النظريات التي أبداها طائفة من الكُتّاب حول (القيادة الإسلامية) وارتأوا فيها أنّ القيادة العليا في المجتمع والنظام الإسلامي لا تُشترط بهذه المؤهلات!

ولا حاجة لنا إلى تسفيه نظرياتهم بعد تبين الحقيقة بالحجج السابقة الذكر، ومن الواضح أنّ هذه الحجج عامة مطلقة تشمل كل أبعاد القيادة، دون تحديد أو تخصيص بنوع منها دون آخر، أو زاوية دون أخرى.

ولذلك فقد سمينا هذه الحجج بـ (الادلة العامة) أي تلك الأدلة التي تثبت عموم استخلاف الإمام للفقيه العادل في كل شيء كان الإمام قائداً فيه.

وحيث تمّت هذه الحجج سنذكر (الأدلة الخاصة) لنثبت بها للفقيه العادل كل واحدة واحدة من وظائف الإمام عليه السلام.

ثانياً: الأدلة الخاصة

بعد أن اطّلعنا على الأدلة العامة التي أثبتت القيادة للفقيه في غياب الإمام المعصوم بالاجمال، علينا الآن إقامة الادلة التي تثبت للفقيه العادل جميع وظائف الإمام بالتفصيل.

وهذه الوظائف تتلخص في عنوانين رئيسيين:

الأول: القيادة الإسلامية والتوجيه الثقافي.

الثاني: القيادة الإسلامية والسلطات الثلاث.

الأول: القيادة الإسلامية والتوجيه الثقافي

١ ـ ما هي الثقافة؟

إنّ أول ما يواجهنا في هذا الحديث هو السؤال عن حقيقة الثقافة، وأنها ما هي وما هو الفارق بينها وبين العلم والمعرفة؟.

إنّ الثقافة ـ كما تفيد اللغة ـ هي المعرفة التي تؤثِّر في عقيدة البشر وسلوكه. وعلى هذا المعنى نصطلح في أحاديثنا القادمة ونقصد من الثقافة.

من هنا تشمل الثقافة في مصطلحنا الدارج الآن الفلسفة، وعلوم

النفس والاقتصاد والاجتماع، وتفسير التاريخ، والشريعة، وما أشبه. وتجمعها كلمة واحدة هي: (كل ما يتأثر بالرأي أو النقل فهو ثقافة).

وعلى ذلك فليست علوم الطب، والهندسة، والفيزياء، والكيمياء، والرياضيات، وكل ما شابهها من الثقافة إلا بوجهٍ بعيد، وذلك الوجه هو عند استخلاص النتائج العامة من هذه العلوم لتوجيه سلوك الناس بها، حيث تدخل آنذاك ضمن الثقافة لأنها تدخل في نطاق التأثير على السلوك.

فلو أراد أحد ـ مثلاً ـ أن يستكشف من ظاهرة طبية (حكمة الله) ويوجه الناس بها إلى الله سبحانه، كان موجِّهاً ثقافياً، إذ إن استخلاص هذه النتيجة من العلم والاستفادة منها في التربية المعنوية يكون عملاً ثقافياً.

والمنطق الإسلامي يسمي الثقافة بـ (العلم) ويسمي الذي نسميه علماً باسم آخر هو (الحكمة) ولذلك يأمر بأخذ العلم من القيادة الإسلامية خاصة، في حين يحرّض على أخذ الحكمة من كل إنسان كافراً كان أو مسلماً، إذ يقول:

«**الحكمة ضالة المؤمن حيث وجدها اخذها**»[1] .

٢ ـ الثقافة بين الإسلام والمسلمين

بعد أنْ تبيّن معنى الثقافة يجدر بنا أن نعرف (الثقافة الإسلامية) و (ثقافة المسلمين) والفارق بينهما.

---

(١) بحار الأنوار، ج ٢، ص ٥٨.

والواقع إنّ هناك هوة واسعة بين (الثقافة الإسلامية) و(ثقافة المسلمين).

فالمسلمون أمة من الناس عاشت متفاعلة مع الحياة بما فيها قمم وسفوح، وتحليق وإسفاف، وارتفاع وهبوط.

أما الإسلام فهو الذي أوحى به الله إلى نبيه محمد ﷺ، وحمله النبي إلى الناس وبلَّغه إليهم بأمانة وصدق وإخلاص[١]. فهو واحد لم يتأثر، ولن يتأثر بهوى أو شهوة، ولا بتبدّل الزمان و تغيّر المكان، ولا بجهل فريق أو تجاهل آخر، إذ إنه من الله سبحانه، المتعالي عن الجهل والكذب والتجاهل، ولأنه نزّله على من اصطفاه بعد أن عرف منه الصدق والاخلاص.

فالثقافة الإسلامية ـ بالتالي ـ هي المعارف الصادقة المفيدة التي جلّت عن الكذب والزور والباطل، لأنها نازلة من السماء هدى ونوراً لأهل الأرض جميعاً.

أما ثقافة المسلمين فهي ما تأثرت بسلوك المسلمين ونفسياتهم، سواء كانت حقة أم باطلة، صحيحة أم خاطئة.

---

(١) يقول الدكتور محمد البهي وهو يقرر بعض ما جاء في مقدمة ابن خلدون للتاريخ:
(نحن بحاجة الى توضيح معنى الفكر الإسلامي، أولاً إن الفكر الإسلامي ليس هو الإسلام بل هو صفة المسلمين العقلية في سبيل الإسلام.
والإسلام هو الوحي الالهي إلى رسول الله محمد بن عبد الله ﷺ وسلم وكتاب هذه الرسالة، وفي حكمه ما انضم اليه من سنن ثابتة للرسول توضح ما يطلب توضيحه منه.
والفكر الإسلامي أو الثقافة الإسلامية مستحدث، ويخضع لقانون التطور، ولعوامل الاضمحلال، أما الإسلام فله كتاب (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد).

على أن الدين ليس إلا ثقافة ونظاماً، اذ لا بدّ له ان يتكفل القيام بكل حاجة ضرورية للبشرية عقلية أو عملية، ومن المعلوم إنّ الثقافة أولى هذه الحاجات، ولذلك فقد تكفل بها الدين الإسلامي.

فهذا القرآن الكريم يضع منهاجاً جديداً للبحث، وخطوطاً عامة للمعرفة، وبيّنات كافية للفلسفة الأولية، وقواعد كلية للتشريع، وخططاً مفصلة للعمل، وقيماً مثلى للاخلاق، ثم يقول:

﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[١].

ويقول الله سبحانه في صفة الوحي والرسالة السماوية:

﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[٢].

فالقرآن: تزكية وتعليم حسب تعريف هذه الآية.

والسنة المنحدرة إلينا من الثقافات تحمل معها أصفى وأنقى المعارف الإسلامية في هذه الشؤون جميعاً.

ولكنّ ثقافة المسلمين تأثرت بثقافات ثلاث كدّرت عليها صفاءَها، وأذهبت نقاءَها، وهذه الثقافات الثلاث هي:

الثقافة الجاهلية،

والثقافة الاغريقية،

والثقافة الأوروبية.

---

(١) سورة المائدة، آية: ٣.
(٢) سورة الجمعة، آية: ٢.

أ ـ الثقافة الجاهلية

إنّ طائفة من المسلمين توسّعوا في المعارف بغير هدى من الله، ولا شفيع من العقل، ولا كتاب منير، فضلّوا وأضلوا[١].

وكان من هذه الطائفة المتكلمون (الأشاعرة والمرجئة ومَنْ اليهم) الذين عزلوا الشريعة عن العقل خطأً أم تعمداً، فأوّلوا النصوص أو قالوا لا نفقه معناها، وأرادوا إنشاء ثقافة جديدة في معزل عن الكتاب والسنُة.

وكان من بينهم أيضاً من قال بالقياس في الأحكام، فنبذوا آيات القرآن وراء ظهورهم بحجة مخالفتها لعقولهم ولمقاييسهم الزائفة. أما السُنّة فقد استضعفوا أسانيدها، فقالوا: إنّها لا تفيدنا إلا ظناً.

وقد بلغ الجهل بطائفة من هؤلاء حتى أنكروا رأساً وجود ثقافة إسلامية، زاعمين بأن الدين ليس إلا مجموعة مُثُل، وتقاليد، وطقوس، ولا ربط له بالعقل والمنهج والنفس والاجتماع و... و... مخالفين بهذا الزعم الهش أكثر ما في القرآن الكريم، لأن اكثر ما فيه متعلق بهذه الشؤون الفكرية.

---

(١) يصف الإمام امير المؤمنين عليه السلام طليعة هذه الفئة بقولة رائعة جامعة فيقول: «يا معشر شيعتنا والمنتحلين مودتنا، إياكم واصحاب الرأي فإنهم اعداء السنن، تفلتت منهم الاحاديث ان يحفظوها، وأعيتهم السنة أن يعوها، فاتخذوا عباد الله خولاً، وماله دولاً، فذلت لهم الرقاب، وأطاعهم الخلق، أشباه الكلاب، ونازعوا الحق أهله، وتمثلوا بالأئمة الصادقين، وهم من الكفار الملاعين، فسُئِلوا عما لا يعلمون فأنفوا أن يعترفوا بأنهم لا يعلمون، فعارضوا الدين بآرائهم فضلوا وأضلوا»
(بحار الأنوار ١ ج ٨٤).

ولا نفشي سراً إن قلنا بأن هذا الفريق تلقّى العون والتأييد من الحكّام الشاذين الذين سادوا الأمة الإسلامية في عصورها الأولى[١].

ب ـ الثقافة الاغريقية

لم تكن حركة الترجمة ـ التي غذّتها سلطات جاهلة ـ حركة هادفة تهدف تربية الأمة، وتوسيع أفقها دون النيل من تراثها، وتشويه شخصيتها، بل كانت هذه الحركة ذات أثر سلبي على فكر المسلمين وثقافتهم، حيث ذاب أمامهم الفكر الأصيل واستعيض به التقليد في كل من مناهج البحث والمنطق وفلسفة الكون[٢].

---

(١) يقول مؤلف كتاب (ليس من الإسلام) في صفحة ١٩٢: (بل وجد بين هذه الدوافع عوامل اخرى تتصل بالرغبات والآمال، وُجِدت تيارات السياسة ومشكلات الرئاسة، ونزل أمرها في الفكر الإسلامي بجانب مقتضيات الحياة الضرورية، ثم ان اضطراب نظم الحكم في البلاد الإسلامية كان بعيد المدى للأسف في اثارة الفوضى الثقافية. ثم يقول: وكان له من التأثير على الفكر الإسلامي الأصيل:
١ ـ اضطراب في تصوير أهداف القرآن الكريم وأساليب تفسيره.
٢ ـ ومن اضطراب في فهم السنة ومكانتها ووضع بعض الأحاديث منسوبة إلى رسول الله، ﷺ وسلم.
٣ ـ ومن الخروج بعلم الكلام الإسلامي عن غايته المقررة له.
٤ ـ ومن انسلاح بعض المذاهب الفقهية والاعتقادية مثل (الغلاة) عن دائرة الإسلام وعقائده.
٥ ـ ومن خلق منافس للفقه وللإسلام عموماً ثم معاداتهما، وهو تصوف الغلاة.
٦ ـ ومن خلق علوم اخرى في الجماعة الإسلامية.
ثم يضيف قائلاً: ان هذا الفكر الإسلامي الأصيل ظل ينحدر الى ان خرج عن أصالته).

(٢) يقول ابن خلدون معقباً شرحاً في التأثّر بهذه الثقافة الاجنبية، يقول:
(ودخل على الملة من هذه العلوم وأهلها داخلة، واستهوت الكثير من الناس بما جنحوا إليها، وقلدوا آراءها، والذنب في ذلك لمن ارتكبه) (مقدمة ابن خلدون ص ٤٨١). =

ج ـ الثقافة الاوروبية

وأخيراً، لقد ذوّبت المدنية الغربية الشخصية المستقلة التي كانت تتقمصها أمم الأرض، ومنها الأمة الإسلامية التي أُذيبت في أتون تقدم الغرب العلمي التكنولوجي، وتوسّعه الاستعماري، وانطلاقه الفكري، فإذا بالمسلمين يركعون أمام الزحف الغربي دون أن يرفعوا رؤوسهم ليبصروا فيها الضعف، والضلال، والسلبية بجانب القوة والبناء.

وكذلك اغتدى الفكر الغربي لدى المسلمين موسوماً بعلامة وشارة واحدة هي شارة القوة والهدى، واغتدى الفكر الإسلامي لديهم موصوفاً بالضعف والضلال[1].

= ويقول مؤلف كتاب (ليس من الإسلام) في صفحة ١٧١ ـ ١٧٣:
عرفت في الجماعة الإسلامية ـ بعد ترجمة الفكر الاغريقي الوثني، والفكر الشرقي الديني الاشراقي، والبرهمي ـ علوم المنطق، والفلسفة الإلهية، والطبيعة والتنسك والاشراق، واستحدث فيها منذ ذلك العهد أيضاً: علوم التصوف والسحر واسرار الحروف.
وما نقل واستحدث من العلوم لم يبق منعزلاً في الجماعة الإسلامية عن إتجاهات الفكر الاصيل فيها، بل تسلّل الى علوم الدين نفسها).
ثم يقول ـ وهو يستشهد على مدى تأثير الفكر الاجنبي على ثقافة المسلمين ـ : (ومدرسة الاعتزال ـ في تطورها وبالأخص في قضية التوحيد ومشكلة الصفات الإلهية ـ تأثرت بالفكر الارسطي الافلوطيني الحديث. وتفسير محي الدين ابن عربي تأثر ـ كما ذكرنا ـ بمذهب البراهمة في وحدة الوجود، وبفكرة الحلول عند المسيحيين، هذا فضلاً عن تفسيرات ابن سينا واخوان الصفا وغيرهم .

(١) يقول الكاتب الإسلامي مالك بن نبي: لقد كرر السيد اقبال فيما اشار إليه من سرعة عالم الإسلام المدهشة في تحركه الروحي ـ اي الثقافي ـ نحو الغرب، جانباً من الظاهرة التي ادركها ابن خلدون في تعميماته النظرية.
لقد اكد مؤلف القرون الوسيطة ان الشعب المغزو يقلِّد الشعب الغازي في افكاره، واشكال حياته، وتقاليده. ودعت التكنولوجية الحديثة هذه الظاهرة باسم قانون (التكيف) ١٤٤ ـ نداء الإسلام.

وهكذا فقد المسلمون ما تبقّى لديهم من الثقافة الإسلامية، في حرارة المرجل الغربي، ومع سرعة ركبه المدني، فتيامنت طائفة، وتياسرت طائفة، وخرجت الثالثة بين إلحاد اليسار وعنصرية اليمين، ولم تبق في المسلمين إلا فئة قليلة تفطنت إلى واقع الخسار الذي أصاب المسلمين وهم يفقدون شخصيتهم المستقلة وتوازنهم الفكري، فتبنَّت هذه الفئة إحياء الدين من جديد، ولكن هؤلاء كان ينقصهم (الموازنة والتقييم)، إذ أنهم بدلاً من أن ينظفوا الثقافة الدينية المنحدرة إليهم عبر أربعة عشر قرناً عما لصقت بها من سلبيات الجاهلية، ووثنيات الترجمة، إنهم بدلاً من أن ينظفوها عما لصقت بها من مخلّفات العاملين الأولين المسببين لكدورة الثقافة الإسلامية، راحوا يمدّونها بطاقة البقاء فيتعصّبون لما هو موروث دون أن يميزوا بين فكرة وأخرى. ولذلك فقد أصبحت ثقافة المسلمين متأثرة بثلاثة عوامل في عرض واحد:

الثقافة الجاهلية.

الثقافة الاغريقية.

الثقافة الاوروبية.

ولم تبق لديهم من الثقافة الإسلامية إلا ما هي مشوَّهة، مموَّهة، مصدوءة، مزخرفة، لا تملك روحاً ولا صفاءً.

٣ ـ المسلمون والثورة الثقافية

هذه هي الثقافة الإسلامية المظلومة المطارَدة، هذه هي ثقافة المسلمين المشوَّهة البعيدة عن روح دينهم، وواقع ثقافتهم، فماذا ينبغي أن نعمل تجاه هذا الواقع؟.

الحقيقة إننا بحاجة إلى (ثورة ثقافية) عارمة تصحِّح أخطاء السابقين، وتحصننا عن انحرافات اللاحقين.

ولا يمكن أن نحقق أي تقدّم في أي مجال إلا بهذه الثورة العارمة الشاملة، وذلك لأننا لو فتشنا عن الجذر البعيد الذي تنتهي إليه كل التطورات التاريخية والتغيّرات الاجتماعية، لما عثرنا على شيء إلّا داخل النفوس البشرية التي انبثقت منها هذه التطورات والتغيّرات.

إنّ نفسية الفرد هي التي تصنع شخصيّته، وتصبغ أحداث حياته بلون مختلف تماماً عن أي فرد آخر، فلم يكن أكبر العلماء، وأشهر القادة، وأشجع الابطال، و... و... ليصبحوا كذلك إلا حينما وُجدت في داخلهم نفسيّات منسجمة مع هذه المراتب.

إنّ دراسة واحدة لتاريخهم وأحوالهم تكشف عن أنّ نفوسهم كانت تهوي التفوّق، وتعزم على تحقيقه، متحدية كل الصعوبات، متجاوزة كل العقبات التي تعترض سبيلهم، ولذلك فقد أصبحوا كذلك، أي كما هووا وطمحوا إليه وأرادوا.

وما يصدق على فرد واحد، يصدق على الأمة الكبيرة، لأنها ليست إلا مجموعة أفراد.

والآن لنعرف ما هو المؤثِّر في نفسية البشر ليؤثر ـ بالتالي ـ على حياته الحقيقية؟.

الحقيقة إنّ الثقافة هي العامل الوحيد الذي يصنع من النفس البشرية الواحدة ذات ألوان شتى من ساعة لأخرى، ومن حالة لثانية، تبعاً لاختلاف التوجيه الثقافي.

لنفترض توأمين هما في كل شيء سواء، يعيشان في أجواء ثقافية مختلفة، كم سيكون الاختلاف بينهما، وكم سيكون التباعد؟.

إنّ الثقافة تجعل الغريب نسيباً، والضائع حبيباً، كما تجعل القريب بعيداً، والنسيب غريباً.

هذه حقيقة تجّرنا إلى حقيقة أخرى هي أن الأمة الإسلامية أصبحت ـ اليوم ـ أحوج ما تكون إلى تطور كبير ينتشلها من واقعها الفاسد المنهار إلى موقعها الطبيعي السامي السعيد.

وإذا كانت نفسية الأمة هي التي إنحدرت بها إلى هذا (الواقع الفاسد) فإن تغييرها أولى ضرورات النهضة والانطلاق.

لقد كانت الأمة الإسلامية تتغذّى بمعارف السماء، التي جمعت إلى استقامة التوجيه قوة المنطلق، وإلى روح النشاط عمق التبصّر، فبدَّلت بها ثقافة غير متوازنة الأطراف، ولا منسجمة القواعد والبناء[1]، ولا قادرة على الجري والانطلاق. وكان بداية تبديلها نهاية إنطلاقها، ومنعطف مسيرها حتى أدت بها إلى واقعها الذي نرى.

لقد آل أمر الأمة الإسلامية إلى ما هو عليه الآن حينما بدلت الأمة دينها، وتجاهلت قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟

(١) هذا هو طبيعة كل فكر غير إلهي، فهذا هو إبن أبي العوجاء رائد الفكر الوثني في نهاية القرن الأول من الهجرة، من تلامذة الحسن البصري، عندما يُسأل عن سبب تزندقه فيما بعد قال: لأن استاذي لا يعرف ما يقول. فكل يوم يأتي بفكر جديد يناقض تماماً ما سبق من الأفكار (الكنى والألقاب ج ١ ص ١٩٣)
والجدير بالذكر ان البصري هذا كان أول من تكلم برأيه في الإسلام حيث انحرف عن معارف الدين وثقافة السماء إلى آرائه وأهوائه. ولقد قال فيه امير المؤمنين عليه السلام: (هذا سامري هذه الأمة). (الاحتجاج، ج١، ص١٧٢).

مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ هذه الكلمة التي تحمّل البشر كامل مسؤوليته في الحياة وتعطيه المزيد من سرعة الحركة وقوة الانطلاق. وأخذت بدلها بقول الإغريق: كل شيء قدر محتوم، حتى إرادة البشر مفروضة عليه من القدر. هذه القولة التي تخمد جذوة الاندفاع في نفس كل بشر يعتقد بها وإلى الابد!

وحينما غيّرت قوله تعالى ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ* وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ﴾[١] وقوله سبحانه: ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦ﴾[٢] او مثلهما كثير، وجميعها تزيد من نشاط البشر بإثارة حب السعادة فيه، وربط هذا الحب الأصيل بالكدح والعمل، وأخذت بدل ذلك بقول المرجئة: إن الله يغفر بغير سبب لكل مذنب. أو قول الأشاعرة[٣]: ان الله قد يعذِّب المحسن، ويثيب المفسد لأنه لا يعمل وفق مقاييس معقولة. وأمثالهما مما تسبب في برود الفرد عن العمل وتقاعسه، لأنه لا يرجو ثواباً ولا يخشى عقاباً.

وأخيراً، حينما بدّلت المنهج الإسلامي للبحث الذي كان يجري من هذا النبع النظيف ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾[٤] هذه القولة التي تفتح بصيرة الفرد، وتوجهه نحو التفكير والتعقل، وتدفعه إلى الاختيار الصحيح، بدّلته بالمنهج الارسطي الثقيل الذي يغلّ الفكر بأغلال الموازين الممنهجة، والاصطلاحات الفجّة المجّة[٥].

---

(١) سورة النجم، آيات: ٣٩ ـ ٤٠ .

(٢) سورة فاطر، آية: ١٨.

(٣) المرجئة والأشاعرة فرقتان منحرفتان من المسلمين الذين تكلموا في الدين بآرائهم الخاصة، وهما داخلتان في المؤثر الأول من المؤثرات في ثقافة المسلمين.

(٤) سورة الزمر، آية: ١٨.

(٥) من الجدير بالذكر إنّ اوروبا لم تقدر على الانطلاق الصناعي إلا بعد ان خرجت =

حينما بدّلت الأمة الإسلامية هذه بهذه، وغيَّرت تلك بتلك، أصابتها النكبة الكبرى، والنكسة المأساة، ذلك لأنها بدَّلت ما بنفسها من الانطلاق، والمسؤولية، والسعي، والسرعة، إلى الجمود، والتملّص عن الواجب. ومن السعي إلى الجدل، والتعمّق في التفاهات.

والآن حيث تتغذّى الأمة الإسلامية بنفايات الثقافة الغربية، وتعيش على رواسب الثقافة الإغريقية، والثقافة الجاهلية.

الآن حيث تعشعش في دماغ الأمة، أفكار بائدة قد ماتت، وانقلبت تراباً، أو تيارات سائدة لم تبلغ الأمة مستواها[1].

الآن حيث يقال للأمة: إصبري (نفس الكلمة التي قيلت لها حينما توغلت في النشاط) بينما الأحرى أن يقال لها: انتفضي. ويقال لها: انغلقي، بينما الأحق أن يُقال لها: انفتحي. ويقال لها: ازهدي في الدنيا (بنفس النبرة التي كان يُقال لها حينما أفرطت في العمل للدنيا وكادت تنسى العمل للآخرة) وكان لا بدّ أن يُقال لها ـ وهي تترك الساحة للآخرين ـ : ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ﴾.

الآن، نحن بحاجة إلى (ثورة ثقافية) نكنس بها كل النفايات، ونقلع عنها كل جذور الفساد، ونغذّيها بثقافة جديدة قادرة على بعثها

= على منهج الاغريق للحبث، واخذت بدله بمنهج بيكون وديكارت الشبيه تماماً بالمنهج الإسلامي .

(١) لقد اثارت الصناعة الغربية طائفة من المشاكل واستتبعت طائفة من الحلول. والتي كان الفكر الماركسي أحد الحلول المقترحة.
والمسلمون اتصلوا رأساً بالغرب، واخذوا يلتهمون أفكارها دون هدى ولا حسن اختيار. وكان من بين تلك الأفكار تلك الحلول المقترحة فإذا بهم يتبنون حلولاً لمشاكل لا وجود لها بينهم، فاصابتهم معرة من ذلك عظيمة .

وانطلاقها من جديد، ذلك لأنه دون (ثورة ثقافية) عارمة شاملة كاسحة كيف يتسنّى للأمة أن تبدل نفسياتها، وكيف يمكن تطوير الأمة دون تبديل نفسيتها، وذهنيتها؟.

هل يمكن فرض النهضة على الأمة دون أن تبلغ هي مستواها وتصبح جديرة بها؟

هل يمكن إطلاق الأمة من أغلالها النفسية دون أن نشعرها بثقل هذه الأغلال وضرورة التخلص منها؟.

هل يمكن فرض الانتصار على الأمة في معاركها الحضارية، والأمة تقف ـ عملياً ـ بجانب أعدائها ضد أصدقائها، بل ضد مستقبلها ومصلحتها؟.

إنّ الثورة الثقافية هي المنطلق الأول الذي يمكن ان يمد الثورة الحضارية بالوقود والخلود، وإلا فإن الثورة الحضارية (الاقتصادية والصناعية والاجتماعية و...و) غير ممكنة، وفي حالة وجودها ـ فرضاً ـ فهي غير باقية، إذ إنها ستقاوم من قبل الأُمة ذاتها، لأن الأمة مثقفة بثقافة أخرى مناقضة لثقافة الثورة. والآن لنعرف كيف يمكن القيام بثورة ثقافية؟.

٤ ـ المسلمون والتقييم الثقافي

لا بدّ لنا في سبيل تحقيق ثورة ثقافية عارمة نطوِّر بها نفسية الأمة بما يلائم ابتعاثها من جديد، لا بدّ لنا من القيام بتقييم ثقافي كامل نسير على ضوئه في عملية التجديد الثقافي.

إنّ هذا التقييم يقوم بدراسة الحقائق التالية:

أ ـ ما هي الزيادات الجاهلية، والنفايات الاغريقية، والاوروبية التي أثَّرت في ثقافة المسلمين؟ ومن أي الزوايا دخلت؟ وما هو مدى تأثيرها فيها؟.

ثم ما هو الفكر الاشعري، والمعتزلي، والمنهج الأرسطي، والقاعدة الفلسفية التي ابتنى عليها، ثم المد الوثني الذي إنطلق منها؟

وأخيراً: ما هي حركة التجديد، والدعوة إلى المنهج الديكارتي، ومدى تأثيرهما على دماغ الموجِّهين الثقافيين؟.

إن دراسة هذه الأمور جميعاً وتصفيتها ضرورة أوليّة لبناء الثقافة الإسلامية الحديثة ثم النهضة الإسلامية.

ب ـ وبعد استصفاء ثقافة المسلمين عن هذه المؤثرات، من الطبيعي أنْ تحدث فراغات كبيرة وكثيرة داخلها نتيجة حذف هذه الثقافات الدخيلة. وهنا يجب البحث عما يسدّ فراغها من الثقافة الإسلامية الحقة. وهذا الأمر يتطلب القيام بعملية استنباط قواعد وأصول الثقافة الإسلامية في المجالين النظري والعملي.

إلا أنّ عملية استنباط الثقافة الإسلامية الصافية من مصادرها الموثوقة بحاجة إلى إختراق حاجز زمني سميك فيه كل ما في أربعة عشر قرناً من الغموض والسلبية والضياع، بالإضافة إلى ضرورة إختراق حاجز آخر أكثر سمكاً من الأول، وذلك هو حاجز (السلبية البشرية) التي تعيش بداخل المفكر الإسلامي وتمنعه من تمزيق الخرافات المعشعشة في دماغه.

لذلك فإن هذه العملية أصعب بكثير من عملية التصفية التي هي بدورها عملية صعبة جداً.

ج ـ لا ريب إنّ الثقافة الإسلامية مركَّبة من جزئين: ثابت ومتطور، شأنها ـ في ذلك ـ شأن التشريع الإسلامي. فما هو متعلِّق بالحق والعدل (ثابتٌ) ثبات الحق والعدل. وما بالتطبيق الخارجي للحق والعدل (متطورٌ) تطور الحياة الابدي.

وعلى الثورة الثقافية المطلوبة أن تميِّز بين هذين النوعين، فتصون القسم الثابت وتتعامل مع القسم المتطور بما يلائم ظروفنا الحاضرة.

ونكتفي هنا بمثال واحد نسوقه لضرورة معرفة (المتطوِّر) في الثقافة الإسلامية، لتبديله بما يلائم العصر الحديث، وهو: إنّ الإسلام يوجّه الجندي توجيهاً ثقافياً يفرض (الثبات) في المعركة حتى الموت، وكان هذا هو روح النصر في ذلك العصر.

أما الموجِّه الثقافي لجندي يقاوم قوةً محتَّلة، فليس بإمكانه إلا أن يقول للمسلم: إضرب واهرب، ولا تقاوم إلا إذا أيقنت بضعف العدو.

ولا ريب إنّ هذا التوجيه من الإسلام متطور حسب الأمور التي يتوقف عليها النصر في كل ظرف. فإذا تطورت الأمور تطور التوجيه بحسبها، ولكن معرفة (المتطوِّر) و(الثابت) تحتاج إلى تفقّهٍ عميق لروح الدين وأسسه الفكرية، وإلى إخلاص كبير لهذه الروح ولتلك الأسس[١].

---

(١) ينعت الكاتب الإسلامي ابوالحسن الندوي، ينعت رئيس الجماعة الإسلامية أبا الأعلى المودودي وهو من الكتّاب الذين يبدون لأول نظرة انهم من المحافظين على الثقافة الإسلامية حقاً، ينعته بتأثره بالفكر الغربي فيقول في كتابه (الصراع بين الفكرة الإسلامية والثقافة الغربية) ص ١١٦: (كذلك يتجلى في كثير من بحوثه الدينية بأن صاحبها خضع للقيم الغربية، والتطورات السياسية وانعكست =

د ـ تتشابه النفس البشرية والجسم البشري في أنّ النفس حينما تمرض وتضعف لا بدّ لها من دواء يناسب مرضها، ومن مقوٍ يلائم ضعفها، ولكن إذا داوى الطبيب مرضاً بدواء غيره، أو قوّاه بأكثر أو أقل مما يتطلّب الأمر، فقد فشل في أحسن الفروض في إسداء أية خدمة إلى المريض أو الضعيف.

إنّ الثقافة دواء النفس المريضة، وقوّة النفس الضعيفة، فلكل نوعٍ منها مناسبةٌ مع نوع من المرض ونوع من الضعف النفسي. فمن النفس ما تعيش بلا قواعد ثابتة، ولا مقاييس دقيقة، فهي بحاجة إلى إرساء قواعد فكرية لها، وإعطائها مقاييس كافية.

ومن النفوس ما انفصلت قواعدها ومُثُلها عن الواقع الخارجي، فهي في داخلها (شيء) وهي في عملها (شيء آخر). فهي بحاجة إلى انتزاع تشريعات عن تلك القواعد، لكي لا يتناقض واقعها الخارجي عن قيمها الداخلية.

ومن النفوس ما تملك الأسس الفكرية كاملة، وتملك بعدها التطبيق الجزئي لهذه الأسس، ولكن لا تملك عاداتٍ وأعرافاً منتزعة عن تلك الأسس ملائمة لتلك التطبيقات، فهي بحاجة إلى هذه (العادات والأعراف).

ومن النفوس ما اكتملت ثقافتها (أسساً وتشريعات وعادات)،

= في بحوثه الدينية ظلال هذا التفكير، وبَعُدَ فيها عن حقيقة الدين التي دعا إليها الانبياء عليهم السلام). فإذا كان هذا حال ابي الأعلى فكيف سيكون حال غيره ممن هو أقل منه تحفظاً واستيعاباً للدين.
ان هذ يكفي شاهداً على صعوبة تمييز الثابت من الثقافة الإسلامية عن المتطور، دون التأثر بالجو الثقافي المكهرب، وخلط الثابت بالمتطور.

ولكنها غير متيقنة مما لديها، فهي بحاجة إلى تقوية كافية وإعادة الثقة بالذات. إنها ضعيفة إيمانياً فحسب.

وعلى الموجِّه الثقافي للأمة الإسلامية أن يقيِّم المرحلة التي تمر بها الأمة، فهل هي مرحلة النقص في الأسس الفكرية (العقائد)؟ أم هي مرحلة النقص في التشريع (الأحكام)؟ أم هي مرحلة الأعراف (الأخلاق)؟ أم أن الأمة تعيش دور الضعف فقط؟

لقد كان الرسول الأعظم ﷺ، يتدرج بالوحي مع الأمة الإسلامية في كل مراحل نموها الثقافي حتى اكتملت على أسس رصينة ثابتة، وأصبحت (تلك الأمة المثقفة حقاً بوحي السماء في كل شؤونها الفكرية) شاهدة على أمم الأرض في العمقين الزماني والمكاني معاً.

ولذلك فإنّ الرسول ﷺ، ابتدأ بإرساء قاعدة التوحيد والعدل (والذي يمثله الايمان بالآخرة) ثم بنى عليها قاعدة (الرسالة). كل ذلك فعله في العشرة الأولى من سنيّ بعثته وضمن آيات السور المكية.

وهاجر إلى المدينة وكانت قد تعمقت قواعد الدين في الأمة، فشرع الرسول ﷺ، بعرض الأحكام والنظم الراسية على تلك الاسس الثابتة. وفي أخريات حياته أكمل الرسول بالوحي آخر مراحل بناء الأمة وهي (الأخلاق).

وجاء بعد الرسول ﷺ، الأئمة المعصومون عليهم السلام، كل يقوم بدوره الخاص في (تقوية) هذه الأسس والأحكام والاخلاق، حسب حاجة الأمة الضرورية إليها!

هذا ما كان في بداية تكّون الأمة.

أما الآن، حيث الأمة الإسلامية تعيش مرحلة التجديد، تحتاج إلى من يتدرج معها في كافة مراحل نموها الثقافي حتى تأتي نفسياتها مكتملة في منطلقاتها الفكرية، ومنتزعاتها التشريعية، وأعرافها الاخلاقية، محتملة لكل الضغوط الثقافية التي تتعرض لها في ابتعاثها الجديد.

ومن الواضح ـ بعد معرفة الحاجة الماسة إلى التقييم المرحلي لثقافة الأمة ـ أنّه من غير المستطاع القيام بهذا التقييم بدون قيادة رشيدة حكيمة تستقطب جهود الأمة كلها، وتجمع خبرات المفكرين جميعاً، لتستطيع القيام بهذه العملية المستصعبة.

هـ ـ وأخيراً إنّ ثقافة الأمة النامية تختلف عن ثقافة الأمة الراقية .

إنّ الأمة التي تعيش مأساتها، وتفتّش عن سعادتها، تختلف عن الأمة السعيدة التي بلغت أوج إنطلاقها، وما لها من مزيد.

إنّ الأمة النامية بحاجة إلى ثقافة جماهيرية، موحّدة، قوية، سريعة، تستطيع إلتهامها في وقت قصير ثم الاندفاع بها أبداً.

أما الأمة الراقية فهي بحاجة إلى ثقافة إختصاصية قادرة على ملأ فراغاتها، والتهام المزيد من نشاطاتها، والاجابة على فضول أسئلتها، ثم مواجهة مشاكلها الناجمة عن التقدم (لا التي نجمت عن التأخر).

والأمة الإسلامية اليوم لا تستطيع ان تنمو وتتحرك إلا بالثقافة الجماهيرية القوية الخفيفة (تماماً كآيات القرآن) التي تتحول إلى طاقة متفجِّرة فور وصولها إلى حرم النفس.

وتعيين هذه الثقافة بحاجة إلى مفكرين يتدارسون فيما بينهم (الثقافة) بتبصّر كامل .

نتيجة البحث

إنّ ضخامة هذه المسؤوليات لتوحي بضرورة القيادة الإسلامية، وضرورة قيامها بهذه الشؤون، واستسلام الأمة لها فيها. إنّه يجب ـ لتحقيق هذه المسؤوليات ـ أنْ تقوم القيادة الإسلامية والأمة متعاونتين بعدة أمور:

١ ـ تصدّي القيادة للتوجيه الثقافي بكامل مسؤولياتها متحملة أعباءها، متحدية عقباتها.

٢ ـ جعل الأثرياء والمفكرين أنفسهم تحت تصرف القيادة بكل ما لديهم من الطاقات الفكرية والقدرات المادية.

٣ ـ صبر الأمة عن التوجه بثقافة أجنبية في مرحلة إعداد القيادة لما تحتاج إليه منها، ثم اكتفاؤها بها وتفتّحها عليها حيثما يتم إشباعها[١].

وهذه أخطر مسؤولية تُجرّب بها إرادة الأمة الصادقة المخلصة في القيام بنهضة حقيقية، ومدى قدرتها على التفوق على ذاتها لذلك.

بل إنّ كل فرد يُمتحن بهذا المقياس، ويُعلم به صدقه أو كذبه

---

(١) كان النبي ﷺ يتصدى لقيادة الأمة الثقافية، فيغدق عليهم من الوحي ما يشبعهم به، وكان الاثرياء والعلماء من الأمة قد سلموا بأنفسهم للرسول القائد، ثم كانت الأمة صابرة على الثقافة الإسلامية دون التوجه تلقاء مصادر أخرى للثقافة بامر من الرسول ﷺ نفسه. ولقد جاء عمر ذات مرة الى الرسول ﷺ، فقال له: (إنا نسمع احاديث من اليهود تعجبنا، فترى أنْ نكتب بعضها؟) فقال رسول الله ﷺ: (افتهوكون انتم كما تهوّكت (تحيرت) اليهود والنصارى؟ لقد جئتكم بيضاء نقية، ولو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي) بحار الأنوار ج ٢ ص ٩٩.
وكذلك تقدمت الأمة الإسلامية، وكذلك ستتقدم في المستقبل إنْ فعلت ذلك إن شاء الله .

في ادّعائه لإرادة النهضة، وذلك عندما يسهل عليه التثقيف الخارجي، ويصعب عليه التثقيف الإسلامي من مصدر موثوق به ووفقاً لما تمليه عليه القيادة المخلصة.

إنّ الحياة لا ترفع أحداً ولا أمة إلا بقدر ما يريد ذلك الفرد أو تلك الأمة أن يرتفعا، فيقدّمان للارتفاع ثمنه اللازم.

إنّ التقدم دون جدارة، إنتكاس في الحقيقة يظهر بعد فترة محدودة.

كما أن الانتكاسة دون جدارتها إنما هي تقدم سيظهر أثره بعد حين.

ولا بدّ أن لا تقتنع الأمة، ولا يقتنع أي فرد منها، بتقدمها دون أن ترى نفسها جديرة بهذا التقدم.

ولا يمكن أن تصبح جديرة به إلا بأنّ تضحّي وتصمد، ليس أمام القوى الجاهلية من الخارج فحسب، بل وأمام سلبيات النفس البشرية التي تستهويها المغريات الميسورة، وتنكصها على أعقابها الصعوبات المعترضة. ولذلك فإنّ على الأمة أن تعرف بأنها غير جديرة لتحقيق أي تقدم دون صبر على ثقافة قيادتها المخلصة، كما تعيِّن لها وفي الحدود التي تشرحها لها.

أما إذا أراد كل فرد أن يسير وفق هواه ويتشبّع بالثقافة التي ارتآها فليعلم بأنه أنما يخسر نفسه، وسيلقى مصير تهاونه.

وخلاصة القول:

١ ـ ان الوسيلة الوحيدة التي سوف تحقق الثورة الثقافية هي (التقييم الثقافي) من حيث معرفة الزيادات في ثقافة المسلمين،

ومعرفة البديل عنها من الثقافة الإسلامية، ثم معرفة الثقافة الحركية الخفيفة النشيطة.

٢ ـ وإنّ كل هذه لا يمكن تحقيقها دون قيادة رشيدة، وتسليم الأمة لهذه القيادة بكامل طاقاتها الفكرية والمادية، وصبر الأمة على ما تغدق عليها هذه القيادة من الثقافة.

والآن لنعرف إنّ هذه القيادة لا يمكن أن تكون إلا قيادة (الفقيه العادل). فالتوجيه الثقافي خاص به دون أي فرد آخر، وهذا ما نثبته في السطور التالية.

٥ ـ ضمان الاستقامة

ما هو ضمان الاستقامة في الثورة الثقافية؟

إذا ما كانت الأمة بحاجة ـ بل بأمس الحاجة ـ إلى (ثورة ثقافية) لتتخلص من رواسب الجاهلية، ونفايات الثقافات الدخيلة، فما هو الضمان الذي يمكن أن يُعتمد عليه من أجل عدم تسرّب الثقافة الجاهلية والدخيلة مرة أخرى في البديل الثقافي الذي تختاره الثورة؟ ولو لم يكن لنا هذا الضمان، إذاً لاستوى الأمر قبل وبعد الثورة حيث لم يدعنا إلى الثورة إلا وجود العناصر الغريبة في هيكل الثقافة الإسلامية (أو بالأحرى ثقافة المسلمين) فمن دون ضمان عدم تسرّبها مرة أخرى ماذا يمكن أن تكون فائدة الثورة؟.

الواقع لا يمكننا معرفة هذا الضمان إلّا بمعرفة الحقائق التالية:

١ ـ إنّ الثقافة الإسلامية وحدة متناسقة تجري فروعها على أصولها، وتشهد أصولها على فروعها. إذ إن الحق واحد يتداعم بعضه مع بعض، فمن أي الزوايا دخلت إليه هدتك إلى سائر جوانبه.

وإلى هذه الحقيقة يشير الحديث المروي عن أمير المؤمنين، عليه السلام، حول القرآن الكريم بأنه: «**ينطِق بعضه ببعض، ويشهد بعضه على بعض**»[١]، **وكذلك قوله** عليه السلام: «**ان الكتاب يصدق بعضه بعضا**»[٢].

ومن هنا فإنّ (الموجِّه الثقافي) لا بد أن يحيط بالثقافة الإسلامية كلاً دون أن يكون قد أخذ بعض وجوهها وترك بعضاً، فيكون جاهلاً بالجميع لوجود الارتباط الطبيعي بين اجزائها.

ومن هنا كان (الفقه) ضرورة ملحّة للموجِّه الثقافي.

٢ ـ ثم إنّ ما أصاب ثقافة المسلمين من تشويه وتمويه، خلق عقبات كؤودة في طريق معرفة الثقافة الإسلامية معرفة مضمونة لدى العقل، مقبولة لدى الله. فهناك الأحاديث المزوّرة، وهناك التعابير المشوَّهة، وهناك الارتباطات المعقدة، وهناك الوجوه المختلفة للكلام في عصر الإسلام الأول والتي اختفت اليوم وخلفت وراءها الغموض والتعقيد.

ثم إن هناك الكتب غير المطبوعة، أو المطبوعة غير المفهرسة، أو المفهرسة غير الجامعة، او الجامعة غير الخالية عن أحاديث غريبة. ثم هناك المقاييس العقلية التي لا بدّ من معرفتها لتمييز الصحيح عن غيره، والصالح عما سواه.

إنّ معرفة كل هذا لا تمكن إلا للمجتهد الذي خاض معركة الاستنباط عشرات السنين حتى أحاط بواقع الثقافة الإسلامية واستطاع التمييز بينها وبين الدخيلة عليها.

---

(١) نهج البلاغة، خطبة رقم ١٣٣.
(٢) المصدر، رقم ١٨ .

وهذه هي شهادة ثانية على ضرورة (الاجتهاد) و(الفقه) في الموجِّه الثقافي.

٣ ـ ومن الواضح إنّ المعرفة فقط ليست كافية لإعطاء الأمة (ثقافة صافية). فلا بدّ من وجود (العدالة) التي تحصن المعارف ضد الاهواء النفسية، والانحرافات الخارجية.

إذن فالفقيه العادل فقط هو القادر على توجيه الثقافة توجيهاً سليماً ينتهي بتغذية الأمة بالثقافة الإسلامية الحقة.

النص التشريعي

ولقد اعتمد الإسلام هذه الطريقة بالذات، فأعطى للفقيه العادل فقط حق التوجيه الثقافي، إلى جانب ما أعطاه من حقوق التشريع (وحياً من الدين) والقضاء والتنفيذ. فحرَّم الاستقاء الثقافي إلا من المرجع الذي تتوافر فيه شروط المرجعية، فجاء في الحديث المأثور عن الإمام الصادق عليه السلام وهو يفسِّر قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾[1] ويجيب على شبهة قالت:

---

(١) سورة البقرة، آية: ٧٨. تنعي هذه الآية على اليهود عقولهم التي لم تهدهم الى واقع الرسالة، وتنعتهم بالأميّة. وتذمهم على انهم لا يعرفون الكتاب ثم يتبعون علماءهم اولئك الذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون: هذا من عند الله.
اذن فالآية جاءَت تندد بالثقافة المشوهة التي تشبّع بها اليهود على ايدي علمائهم المنحرفين، وتعترض عليهم بذلك.
ومن الواضح انها (اي الآية) لا تعترض عليهم إلا بسبب انهم قلّدوا علماء غير فقهاء أو غير عدول. وإلا فلو كانوا عدولا لما كتبوا الكتاب بأيديهم ثم نسبوه الى الله تعالى.
فتدل الآية على حرمة الاقتباس الثقافي ـ مثل دراسة العقائد ـ إلا من الفقيه العادل وهذا ما تؤكده الرواية أيضاً.

إذا كان هؤلاء العوام من اليهود لا يعرفون الكتاب إلا بما يسمعونه من علمائهم ـ لا سبيل لهم إلى غيره ـ فكيف ذمهم بتقليدهم، والقبول من علمائهم؟ وهل عوامّ اليهود إلا كعوامّنا يقلدون علماءَهم؟ فإن لم يجز لأولئك القبول من علمائهم لم يجز لهؤلاء القبول من علمائهم.

يجيب الإمام الصادق على هذه الشبهة فيقول:

«بين عوامّنا وعلمائنا وبين عوامّ اليهود وعلمائهم فرق من جهة، وتسوية من جهة. أما من حيث أنهم استووا، فإن الله قد ذم عوامّنا بتقليدهم علماءهم كما ذم عوامّهم، أما من حيث افترقوا فلا».

قال السائل: فبيّن لي يا بن رسول الله.

قال الإمام الصادق عليه السلام:

«إنّ عوامّ اليهود كانوا قد عرفوا علماءَهم بالكذب الصراح، وبأكل الحرام، وبالرشا، وبتغيير الأحكام عن واجبها بالشفاعات والعنايات والمصافقات، وعرفوهم بالتعصب الشديد الذي يفارقون به أديانهم[١]. وأنهم إذا تعصَّبوا أزالوا حقوق من تعصبوا عليه، وأعطوا ما لا يستحقه من تعصَّبوا له من أموال غيرهم، وظلموهم من أجلهم. وعرفوهم بأنّهم يقارفون المحرمات، واضطرّوا بمعارف قلوبهم[٢] إلى أنّ من فعل ما يفعلونه فهو فاسق لا يجوز أن يُصدَّق على الله، ولا على الوسائط بين الخلق وبين الله، (وهم الأنبياء عليهم السلام) فلذلك ذمهم الله تعالى لمّا قلّدوا مَنْ قد عرفوا ومَنْ قد علموا أنه لا يجوز

(١) أي يخالفون اديانهم بالتعصب حيث كانت العصبية بعيدة عن اديانهم منهية فيها.
(٢) أي ادركوا بالضرورة العقلية الوجدانية ذلك.

قبول خبره، ولا تصديقه في حكاياته، ولا العمل بما يؤديه إليهم عمّن لم يشاهدوه، ووجب عليهم النظر بأنفسهم في أمر رسول الله ﷺ إذ كانت دلائله أوضح من أن تخفى، وأشهر من أن لا تظهر لهم، وكذلك عوامّ أمتنا إذا عرفوا من فقهائهم الفسق الظاهر، والعصبية الشديدة، والتكالب على حطام الدنيا وحرامها، وإهلاك من يتعصَّبون عليه وإن كان لإصلاح أمره مستحقاً[1]، وبالترفرف بالبر والاحسان على من تعصَّبوا له وإن كان للاذلال والاهانة مستحقاً، فمن قلَّد من عوامّنا مثل هؤلاء الفقهاء فهم مثل اليهود الذين ذمهم الله تعالى بالتقليد لفسقة فقهائهم. فأمّا من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً على هواه، مطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أنْ يقلِّدوه، وذلك لا يكون إلا بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم.

فإنّه من ركب القبائح والفواحش مراكب علماء العامة، فلا تقبلوا منهم عنا شيئاً ولا كرامة، وإنما كثر التخليط فيما يُحتَمَل عنا أهل البيت لذلك، لأن الفسقة يتحمّلون عنا فيحّرفونه بأسره لجهلهم، ويضعون الأشياء على غير وجهها لقلة معرفتهم، وآخرون يتعمدون الكذب علينا ليجرّوا من عرض الدنيا ما هو زادهم إلى نار جهنم»[2].

ونستطيع أنْ نفهم من هذا الحديث أموراً ثلاثة:

١ ـ إنّ الله قد ذم طائفة من اليهود لأنهم أميّون يقلِّدون ـ في معارفهم وثقافاتهم ـ علماءَهم الفسقة، دون أن يتعرفوا على الحق بأنفسهم.

---

(١) اي حتى ولو كان الذي تعصبوا ضده مستحقاً لاصلاح أمره والعمل بواجب حقه .
(٢) وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٩٤ ـ ٩٥، نقلاً عن الاحتجاج، ج ١، ص ٢٥٤.

٢ ـ إنّ على الأمة الإسلامية أنْ تخضع للتوجيه الثقافي، فحرام عليها أن تقلّد أحداً إلا إذا كان فقيهاً عادلاً.

أما علماء السوء، أولئك الذين يتّبعون الهوى، ويعملون بالعصبية، فإنّ على الأمة رفضهم، والبراءة منهم.

٣ ـ إنّ التقليد في منطق الأئمة عليهم السلام يعطي معنى الاقتباس الثقافي، إذ إن هذه الكلمة جاءت في سياق الدلالة على أخذ اليهود معارف الدين حول الرسالة من علمائهم، ومعلوم إنّ أمر الرسالة ليس من فروع الفقه الإسلامي، بل إنه من أصوله وعقائده، إلا أنه قد أوجب الإمام الرجوع فيه إلى الفقهاء ليس إلا لأنهم قد أحاطوا بكل جوانب الدين، فكانوا أجدر بالتوجيه وأولى بالاتباع.

هذا هو أحد النصوص الدالة على إعطاء حق التوجيه الثقافي للفقيه.

وأما ثانياً، فقول الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام:

«إنّ العلماء ورثة الأنبياء، وذاك أن الأنبياء لم يورثوا درهماً ولا ديناراً، وإنما أورثوا أحاديث من أحاديثهم. فمن أخذ بشيء منها فقد أخذ حظاً وافراً. فانظروا علمكم هذا عَمَّن تأخذونه»[1].

في نهاية هذا الحديث توجيه رشيد إلى أن العلماء الذين يمثلون الأنبياء هم وحدهم يملكون قيادة الأمة ثقافياً، وحرام على الأمة أن تفلت من قيادتهم إلى كل دجّال غبيّ، وقد حثَّ الحديث (الأمة) على أن يتحروا هؤلاء العلماء أنّى كانوا حتى يجدوهم فيتبعوهم: (فانظروا علمكم هذا عمن تأخذونه).

---

(١) وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٥٣، نقلاً عن الكافي، ج١، ص ٣٣.

وجاء في حديث آخر مأثور عن رسول الله ﷺ:

«يحمل هذا الدين ـ في كل قرن ـ عُدُول ينفون عنه تأويل المبطلين وتحريف الغالين وانتحال الجاهلين[١] كما ينفي الكير خُبث الحديد»[٢].

ومن الواضح أنّ الرسول ﷺ إنما يخبر بذلك لكي يتوجه الناس إلى اولئك العدول، حتى لا يتأثر الدين بالتأويل والتحريف والانتحال.

وثالثاً: جاء في القرآن الكريم: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٣] وجاء في تفسيره عن الإمام الباقر عليه السلام:

«عنى الله بها من اتخذ دينه رأيه من غير إمام من أئمة الهدى»[٤].

ورابعاً: قال الإمام الصادق، عليه السلام:

---

(١) لقد جمع الرسول ﷺ أسباب الانحراف الثقافي للأمة في ثلاثة:
الأول: تأويل المبطلين. والتأويل هو تغيير معنى النصوص والمبطلون هم المستغلون المنحرفون.
الثاني: تحريف الغالين. والتحريف هو الزيادة. والغالون اولئك الذين يبتدعون في الدين بما هو بريء منه. ويتجاوزون ما قرره الله سبحانه.
الثالث: انتحال الجاهلين، والانتحال هو نسبة شيء إلى الدين بجهالة. وذلك لأن الانحراف الذي يحدث في الأمة إما هو من الجهل أو التجاهل، والتجاهل قد يكون بتبنّي فكرة فيُدعى الفرد مبطلًا وقد يكون بتجاوز الحد في هذه الفكرة بالذات فيكون غالياً.
فمن هنا فقد حصر الرسول الاكرم ﷺ اسباب الانحراف في الجهل والابطال والغلو.

(٢) وسائل الشيعة ج ١٨ ص ١٠٩ نقلاً عن رجال الكشيّ.

(٣) سورة القصص، آية: ٥٠.

(٤) بصائر الدرجات، ج١، ص١٣، باب ٨، ح٣.

«مَنْ دان الله بغير سماع من عالم صادق، ألزمه الله التيه إلى يوم الفناء، ومن ادّعى سماعاً من غير الباب الذي فتحه الله لخلقه فهو مشرك، وذلك الباب هو الأمين المأمون على سر الله المكنون»[١].

إنّ هذا الحديث يُحرّمُ على المسلمين أن يقصدوا الدجالين والمراوغين والذين يخدمون أنفسهم ويتبعون بها شهواتهم.

خلاصة النصوص

إنّ هذه النصوص تقرّر:

١ ـ إن الحقيقة لا تنال إلا بأصحابها، أما الضلالة والتيه فهي نتيجة الانحراف عن الحقيقة، ولا يمكن أن تأتي الحقيقة خالصة إلا بالمصادر السماوية التي لا تتأثر بجهل أو جهالة، ولا يمكن الأخذ من هذه المصادر إلا مع متانة العلاقة بينها وبين الفرد، ولا يمكن تمتين العلاقة إلا إذا كان السبب الموصل بين الشريعة وبين الفرد (عالماً) و (صادقاً). يكون عالماً لكي يعرف، ويكون صادقاً لكي يقول ما يعرف.

أما لو كان جاهلاً إذن لضلَّ وأضل الناس بجهله، وإذا كان فاسقاً أذن لأضلّهم بفسقه.

ومن الواضع أنّ (العالم الصادق) ليس إلا الفقيه (أي العالم) العادل (اي الصادق).

٢ ـ وبما أن الفقيه العادل يمثل الدولة الإسلامية، وهي بدورها تمثل الإمة الإسلامية.

---

(١) الغيبة، ص١٣٤، باب ٧، ح١٨.

وبما أن معارف الدين هي الأسس الثابتة للثقافة التي تعطيها الدولة لمواطنيها، فإن الفقهاء العدول هم الذين يضعون قواعد للتوجيه الثقافي العام للدولة الإسلامية، في حقل الإعلام والإرشاد، وفي حقل التربية والتعليم، وفي حقل الرقابة على المطبوعات والتوجيهات بصفة عامة.

٣ ـ والنصوص هذه لا تعطي الدولة هذا الحق حتى تفرض على الأمة مثله، فعليها واجب التسليم للتوجيه الثقافي، كما أن على الدولة التصدي له.

٤ ـ بل على كل فرد مسلم ـ كما تشرحه النصوص ـ إلتماس التوجيه الثقافي من الفقيه العادل، ورفض كل ثقافة سواها حتى ولو لم تكن هناك دولة قائمة، إذ إن هذه النصوص شاملة له بمؤداها التعبيري، شمولها له بعلتها التشريعية .

الثاني: القيادة الإسلامية والسلطات الثلاث

لا يكمل أي نظام في الأرض إلا إذا استهدف تحقيق العدالة بين الناس جميعاً.

ولا يمكن تحقيق العدل إلا بثلاثة أمور:

الأول: تعيين الحق، وأنه ما هو، وبأيّ شيء هو، وكيف يُعرف؟ والقوة التي تحقق هذا الأمر تُسمّى بالسُّلطة التشريعية.

الثاني: لمن هذا الحق في الواقع الخارجي؟ والادارة التي تسعى لتحقيق ذلك تُسّمى بالسُّلطة القضائية.

الثالث: إعطاء هذا الحق لذلك الشخص. والجهة التي تقوم بهذا الأمر تُسمّى بالسُّلطة التنفيذية.

وبتعبير آخر: إن الناس بحاجة إلى دستور يحفظ توازنهم الفردي والاجتماعي، ولكن هذا الدستور يكون فاشلاً لو لم يُنفَّذ، فالناس إذن بحاجة إلى تنفيذ الدستور كحاجتهم إلى الدستور ذاته.

غير إنّ تنفيذ الدستور لا يمكن إلا بمعرفة موارد تطبيقه لكي يُعرف أن هذه المادة تشرح حكم هذا الموضوع الخارجي الخاص. فحاجات الناس تُجمع في ثلاثة أمور:

ـ وضع الدستور.

ـ تطبيقه على الخارج.

ـ تنفيذه في الخارج.

فالوضع، مهمة السلطة التشريعية. والتطبيق، مهمة السلطة القضائية. والتنفيذ، مهمة السلطة التنفيذية.

و(الفقيه العادل) هو الذي يوليه الدين قيادة هذه السلطات الثلاث جميعاً:

الأولى: السلطة التشريعية

السلطة التشريعية هي المسؤولة عن وضع النظام (الدستور).

والله وحده يضع للناس أفضل النظم، فليس لأحد الحق لأن يشرّع نظاماً.

ولكن (السلطة التشريعية) في الإسلام هي الوسيلة التي تتفهم

الدين وتنقله إلى الناس، فهي التي تفتي حسب ما تفهمه وتستنبطه من روح الدين.

وقد سبق في بعض أحاديثنا الماضية[١] أنّ الحاجة إلى (السلطة التشريعية) تأتي من أنّ الإسلام دين متطور يفي بحاجات الناس أبداً، ويحاول أن يواكب العصر دون أن يفقد شيئاً من جوهره فلا يمكن لمثل هذا الدين أنْ يجمد على حاجات المجتمع الذي عاش الدين في فجره الأول.

ولذلك فقد شرع الدين قواعد عامة تُطبَّق على الظروف الخاصة، إلا أن تعقيد الحياة، وغموض علاقاتها، واشتباه موضوعاتها، هو الذي يسبب عدم معرفة كل إنسان بالحكم الشرعي من هذه القواعد العامة، فيجب أن تكون في المسلمين طائفة يختصون باستنباط الأحكام الشرعية.

ولا أظن أحداً ـ في هذا العصر الذي طغت عليه سمة الاختصاص في كل الحقول العلمية والعملية ـ لا أظن أحداً ينكر ضرورة الاختصاص في الفقه الإسلامي أيضاً، وهو أدق مسلكاً، واكثر تعقيداً من المجالات الأخرى.

على أن إختصاص الفقيه بحق الفتوى، لا يعني ايجاد طائفة من الكهنوت في المسلمين على غرار ما يوجد في بعض الأديان الأخرى، ذلك إنّ الكهنوتية هي إنحصار علم الشريعة والقيام على الخدمات العامة في طائفة تنتمي إلى نسب خاص، كما كانت في اليهود والبرهمية.

أجل، لا يحصر أحدٌ حق الاجتهاد والاستنباط الفقهي بأصحاب

---

(١) راجع حديثنا حول الفقه والعدالة في مؤهلات القائد الإسلامي.

نسب خاص، بل يحق لكل فرد أن يتعلم، ويتدرج في سلّم العلم ومراتب المعرفة حتى يصبح مجتهداً جامعاً يكون قادراً على معرفة الأحكام، واستنباط الفروع من الاصول، وتطبيق الكليات الشرعية على الجزئيات والمصاديق.

واختصاص (الفقيه) بالسلطة التشريعية هو القدر المتيقن من مناصب المرجعية الإسلامية، والذي لا يشك أحد من الباحثين فيه، وجاءت في النصوص التشريعية التأكيدات الشديدة عليه.

وسنعرض فيما يلي النصوص التشريعية الواردة بهذا الشأن في ثلاثة مجالات هي:

- وضع الدستور.
- القانون.
- اللائحة.

١ ـ وضع الدستور

والدستور هو المبادىء العامة والخطوط العريضة التي تُبنى عليها المناهج والقوانين الأخرى.

و بالرغم من أن القرآن هو الدستور الذي لا يُقبل غيره في الدولة الإسلامية، إلا أن تفسير القرآن، وتأويله بما يلائم لغة العصر، ويعطيه صفة التنفيذ، ليس بمستطاعٍ لكل أحد، بل إنه في مقدور الفقيه وحده، ولذلك فهو من حقه فقطٍ، ذلك لأن في القرآن متشابهات و محكمات[1]، ولا يميّزها عن بعضها إلّا من أوتي روح

(١) قال الله تعالى في هذا الصدد: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ سورة آل عمران، آية: ٧.

الشريعة، واحاط بأبعادها، واستطاع تفسير بعض الآيات ببعض، واستخراج معنى بعضها ببعض[١]، ولذلك جاء في الحديث النهي عن تفسير القرآن بالرأي وانه «**من فسَّر القرآن برأيه فليتبوّأ مقعده من النار**»[٢]، **وظاهر أنه ليس المقصود من التفسير التوعية والفهم، إذ القرآن قد صرَّح بأنَّ الغاية من تنزّله إنما هو: التوعية والتذكرة والتدبر، فقال:**

﴿لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾[٣].

وقال: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَٰبًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[٤].

وأمر بالتدبر فيه حينما قال:

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[٥].

فكيف إذن يحرم التعرّف على معنى الآيات، والتشبُّع بتوجيهها، إن لم يكن ذلك بغرض التشريع، والفتوى، ووضع دستور الحياة دون أن يتم ذلك عن طريقه المرسوم.

وبتعبير آخر: إن للقرآن جانبين:

الأول: جانب التربية، والتوعية والتذكرة، والتدبر، وبابه مفتوح أمام كل بشر.

---

(١) في الحديث عن امير المؤمنين عليه السلام: (كتاب الله، تبصرون به، وتنطقون به، وتسمعون به، وينطق بعضه ببعض ـ ويشهد بعضه على بعض.) (نهج البلاغة، الخطبة ١٣٣).

(٢) عوالي اللئالي، ج٤، ص١٠٤.

(٣) سورة الحاقة، آية: ١٢.

(٤) سورة الأنبياء، آية: ١٠.

(٥) سورة آية: ٢٤.

الثاني: جانب التعليم، والتوجيه، والتشريع، والتنظيم، وبابه مفتوح أمام من تفقَّه في الدين، وتبصّر في القرآن، وعرف أبعاد الثقافة الإسلامية، وهذا هو المقصود من الرواية المذكورة آنفاً، والتي نهت عن تفسير القرآن بالرأي. فمعناها ـ إذن ـ إنّ إعطاء تفسير القرآن صفة التشريع، لكي يؤخذ به ويُستنبط منه، خاص بمن فقه الدين وأحاط علماً بشريعته.

وهذا الموضوع هو ما يؤيده الحديث التالي المروي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال لأبي حنيفة: «**أنت فقيه أهل العراق؟**»

قال: نعم.

قال عليه السلام: **فبِمَ تفتيهم؟**

قال: بكتاب الله وسنة نبيه.

قال عليه السلام: **يا أبا حنيفة تعرف كتاب الله حق معرفته، وتعرف الناسخ من المنسوخ؟**.

قال: نعم.

قال عليه السلام: **يا أبا حنيفة لقد ادّعيتَ علماً، ويلك، ما جعل الله ذلك إلا عند أهل الكتاب الذين أنزل عليهم، ويلك ولا هو إلا عند الخاص من ذرية نبينا صلى الله عليه وآله، وما ورثك الله تعالى من كتابه حرفاً**»[1].

حيث يظهر من هذا الحديث أنّ المقصود من النهي عن تفسير القرآن، هو إنتزاع أحكام دستورية عنه، وهو خاص بالفقيه العادل الذي ورث علوم الدين من أهلها.

---

(١) بحار الأنوار، ج٢، ص٢٩٣.

٢ ـ القانون

القانون هو المنهاج المفصّل المحتوي على سائر ما يحتاج إليه من الأحكام العامة.

ويُدعى القانون في المنطق الإسلامي بالأحكام، كما يُدعى العارف بها بـ (الفقيه).

وقد جاء في القرآن التوجيه إلى الفقهاء باعتبارهم حاملين للرسالة، ومبلغين لها فقال الله تعالى:

﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[1][2].

إنّ تحريض الكتاب على التفقّه يشمل الأحكام الشرعية، وإنّ إيجاب الكتاب (الحذر) على الناس من إنذار الفقهاء دليل على وجوب طاعتهم لهم، واخذهم بكلامهم.

---

(١) سورة التوبة، آية: ١٢٢.

(٢) في هذه الآية عدة الفاظ تحتاج الى البيان والشرح وهي.
أ ـ ليتفقهوا: الفقه يعني اعمق الفهم. ولا يتم هذا الفهم إلا لمن أحاط بروح الدين، وتشبع بها، وهم الفقهاء فقط.
ب ـ الدين وهو ـ كما سبق الحديث عنه ـ الالتزام بالسلطة القانونية. ومعرفة السلطة القانونية هذه لاتتم إلا بمعرفة القانون ذاته.
ج ـ لينذروا: لا يصدق الانذار إلا فيما اذا كان الفقيه صادقاً غير كاذب. إذ الإنذار انما هو تصوير ما يمكن ان يقع من عذاب، ولا يمكن التصوير لو لم يكن المخبر صادقاً، فيدل الكلام على لزوم ان يكون الفقيه عادلاً.
د ـ لعلهم يحذرون. تدل هذه الكلمة على وجوب اتباع الفقهاء، وهو أمر واقع فعلاً، فلا يمكن ان يطلب الله من عباده الحذر بسبب كلام الفقهاء لولا أن يكون كلامهم حجة شرعية.

وجاء في الحديث:

«**إعرفوا منازل شيعتنا بقدر ما يحسنون من رواياتهم عنا، فإنا لا نعدّ الفقيه منهم فقيهاً حتى يكون محدّثاً**». فقيل له: أو يكون المؤمن محدّثا؟ قال: «**يكون مفهّما والمفهَّم محدث**»[١].

إنّ هذا الحديث يدل على معنى الفقيه، وأنه هو الذي عرف واقع الدين، وتفهّم أحكامه. وقد وجّه الإمام عليه السلام الأمة إليهم، وعلّمهم كيف يجعلوهم في منازلهم. والجدير بالذكر إنّ السلطة التشريعية بهذا المعنى لا يشك أحد ولم يشك حتى الآن في اختصاصها بالفقيه العادل. وقد أجمع الفقهاء الشيعة والسنة على عدم جواز إطاعة الفقيه غير العادل، أو العادل غير الفقيه[٢].

٣ ـ اللائحة

واللائحة هي (القرارات المحدَّدة الخاصّة المنتزعة عن أحكام القانون).

وعمدته تأتي من معرفة الوقائع الخارجية، ثم معرفة الأحكام التي تناسبها، وأيضاً ذلك كله للناس.

والتعبيرالإسلامي للائحة هو: (الحوادث الواقعة) إذ إن الحوادث المستجدّة هي الموضوعات المتطورة مع الزمن، والتي تقع بين فترة وأخرى، ولا يوجد في أغلب الأحكام الشرعية نصوص بصورة خاصة رغم وجود قوانين كلية بشأنها، وقد جاء في الحديث

---

(١) بحار الأنوار، ج ٢، ص ٨٢.

(٢) راجع: المدخل الى دراسة الفقه المقارن. الكتاب الأول ص ٦٢٥ ـ ٦٧٢ .

بعد أن سئل الإمام عليه السلام عن وظيفة الأمة في الحوادث الواقعة المستجدّة. فقال:

«وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهم حجتي عليكم، وأنا حجة الله عليهم»[1].

الثانية: السلطة القضائية

وصلاحيات هذه السلطة تنحصر في تعيين الشخص الذي يمتلك الحق ويستحقه.

وتنقسم هذه السلطة عادة إلى مدنية وشرعية، إلا أن الإسلام يأبى هذا التقسيم، إذ لا ينطلق الإسلام من المبدأ القائل: (الدين لله، والحكم للشعب) بل ينبعث من مبدأ (إنّ الدين والحكم ليسا إلا لله).

---

(١) الاحتجاج ج ٢ ص ٢٨٣. لم يعبر عليه السلام بالفقهاء بل قال: (رواة) لنكتة لطيفة هي: ان الرجوع الى الفقهاء ليس لوجود صفة شخصية، أو ميزة مادية فيهم، بل لأنهم مجرد معبّرين عن الشريعة، فهم ليسوا أزيد من كونهم رواة لأحكام الشريعة. اذن لو خالف قولهم حكم الله، لم يبق لقولهم أي اعتبار.
ولعل الفقهاء هم فقط مقصودون بكلمة الرواة دون كل من نقل رواية، وذلك لأمرين:
أ ـ لو كانت الرواية بذاتها وبنصها التطبيقي معنياً بكلام الإمام. اذن لقال: فارجعوا الى الروايات الصادرة عنا، ولم يقل: ارجعوا الى الرواة. وبذلك يُعرف أن للأشخاص الذين يرجع إليهم مدخلية هي (الوساطة) بين الروايات وبين تفقهها اذ لا يمكن أن تكون المدخلية إلا من جهة التفهم والتفقه.
ب ـ ان الحوادث الواقعة هي الموضوعات التي لا يجد المسلمون لها محلاً في النصوص الشرعية. كما يظهر من كلمة الحوادث، اذ انها لو كانت قد وقعت قديماً وقد كانت لها أحكام تخصها في الروايات لم تكن تسمى بـ (الحوادث الواقعة) فالحديث صريح في وجوب الرجوع الى الفقهاء في معرفة اللوائح القانونية التي تخص التطبيق الخارجي لأحكام الشريعة.

ويحدّد الإسلام هذه السلطة بقيادة الفقهاء إنطلاقاً من مبدئه في أنّ الحكم لله وحده، ولا يتمكن غير الفقيه العادل من تمييز هذا الحكم، ثم القضاء به، فقد جاء في الحديث إنّ أحد الشيعة قال بعثني أبو عبد الله الإمام الصادق عليه السلام إلى أصحابنا، فقال:

«قل لهم: إياكم اذا وقعت بينكم خصومة أن تتحاكموا إلى أحد من هؤلاء الفساق. إجعلوا بينكم رجلاً ممن قد عرف حلالنا وحرامنا فإني قد جعلته قاضياً»[١].

وجاء في حديث آخر:

«إياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور، ولكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضائنا فاجعلوه بينكم قاضياً، فإني قد جعلته قاضياً، فتحاكموا إليه»[٢].

الثالثة: السلطة التنفيذية

كل ما تحتاج إليه الأمة في تنفيذ قوانينها وإدارة أمورها تسمى بـ (السلطة التنفيذية).

فمؤسسات الدولة الادارية، والشرطة، والأمن، وما أشبه خاضعة لهذه السلطة. وهي أقوى سلطة في البلاد، إذ بيدها سيكون الحكم الحقيقي، وإن كان الاعتبار بيد سلطة أخرى، ذلك إنّ الحق بلا قوة تنفيذ كالصفر بلا عدد عن يساره. وقد جاء في الحديث:

---

(١) كتاب جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام. كتاب القضاء، ج٤٠، ص٣١، ثم قال المؤلف: (بلا خلاف اجده فيه بل الاجماع بقسميه عليه).

(٢) وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٤.

«لا يقيم الناس إلا السيف»[١].

«السيوف مقاليد الجنة والنار»[٢].

وإنّ تحصّن القيادة عن الانحراف لا يمكن إلّا بتحصّن القوة التنفيذية عنه. إذ لو فرض أن أمة ملكت حصانة كافية في سلطتيها التشريعية والقضائية، وكانت صاحبة شريعة صائبة، وقضاء فاصل، ثم أعطت قوّتها بيد دكتاتور سفيه، أو جبار عنيد، فما يفيدها صواب شريعتها وفصل قضائها؟

والحقيقة، إنّ سلامة القوة التنفيذية عن دواعي الضعف وأسباب الفشل، وحصانتها عن تعدّي الحق والعدل، هي المحك الذي سيثبت صلاحية النظام الذي يسود الأمة أو عدم صلاحيّته لكي يحقق لها الحياة السعيدة الفاضلة.

ولقد أصبحت حصانة هذه القوة عقدة النظم البشرية التي لم تتمكن من حلّها، رغم ما بذلته في سبيل ذلك من جهود، واخترعت له من نظريات وآراء.

ذلك إنّ القوة التنفيذية لا يمكن أن تُحصَّن بقوة تنفيذية أعلى، إذ تصبح تلك هي القوة التنفيذية حقيقة، وتصبح هذه كأية قوة أخرى خاضعة لتلك، تابعة لمدى حصانتها أو عدم حصانتها. فلا بدّ إذن من قوة أسمى من المادة هي التي تعطي القوة التنفيذية حصانتها الكافية.

وبما أن النظم البشرية فاقدة لهذه القوة (فوق المادية) فإنها عاجزة عن تحصين القوة التنفيذية.

---

(١) وسائل الشيعة، ج٦، ص ٥، كتاب الجهاد، عن الرسول الاكرم ﷺ وسلم.
(٢) المصدر نفسه .

إنّ مَثَل القوة التنفيذية في الأمة مثل السيف الوحيد في سفينة تنقل عشرة أفراد. إنهم يريدون وضع نظام حاسم لمعيشتهم داخل السفينة. وبما أنّ النظام بحاجة إلى القوة ليُضمن تطبيقه عليهم، فإنهم يعطون السيف بيد واحدٍ منهم، وبذلك يضمن لتسعة منهم عدم تعدي بعضهم على بعض، وعدم استغلال كل فردٍ منهم قوته في اختراق النظام، إذ إنه سيوجد هناك سيف شاهر أقوى منه، وسيأخذ هذا السيف منه حق المظلوم إذا أراد التعدي عليه.

إلا أنّهم حينما يعطون هذا السيف بيد واحدٍ منهم لا يملكون دفع هذا الواحد عن أهوائه، وارتفاعه عن مصالحه، فإذا بهذا الذي وضعوه لكي يحقق لهم العدل، ويحفظ النظام، ينقلب عليهم وحشاً كاسراً يستغل سيفه في استلاب حقوق الآخرين.

صحيح أن الناس هم الذين أعطوه السيف، ولكنهم فقدوا السيطرة عليه بعد ذلك، إذ ليس هناك سيف آخر في السفينة يمنع تعدي هذا السيف، وغاية ما يمكن أن يفكر فيه أهل السفينة هذه أن يقسِّموا السيف الواحد إلى جزئين، ويعطوهما رجلين منهم.

وهذا يفيدهم شيئاً من الراحة لوجود تنافس شديد بين صاحبي السيف. قال الله تعالى في هذه الحقيقة: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[1].

إلّا أنّ عدم إخلاص الرجلين يؤدي بالنتيجة إلى صرف طاقات أهل السفينة في الصراع بين صاحبي السيف، إذ من الطبيعي أن

(١) سورة البقرة، آية: ٢٥١.

يسيطر كل واحد منهما على طائفة منهم، ويستغلها لضرب الآخر، فيكون الصراع الدائم بينهم سبباً من أسباب الضعف والفشل.

وهذه هي نهاية (الاحزاب الدّوريّة) التي تمثل أسطورة أهل السفينة الذين قسّموا السيف إلى جزئين.

أما إذا لم يقسموا سيفهم وسلطتهم فقد ابتلوا بالاستغلال والاستثمار والاستبداد.

وليس ما نراه في عالمنا اليوم من استبداد طائفة من الحكام بالسلطة، واستغلالها أسوأ استغلال، إلا نتيجة طبيعية لهذه المعادلة المطابقة للواقع.

كما إنّ الدول الكبرى احتاجت إلى (الاستخبارات) و(المباحث) حيث إنها عرفت أنّ السلطة التنفيذية تغتدي إسماً فارغاً، وشكلاً ظاهرياً، بدون هاتين المؤسستين!

إلا أن المؤسف جداً، أن هاتين المؤسستين إنقلبتا إلى مصنع كبير للفساد في أجهزة الحكم.

وقد بلغ من قدرة هذا المصنع على إنتاج المساوىء وإمدادها بالطاقة ما ذكرته جريدة الاهرام القاهرية في عددها الصادر في ١٥/ ٤/ ١٩٧٠ في مقال اسبوعي لمحررها مِن: أنّ مؤسسة المباحث الاميركية استبدت بالسيطرة التامة على أقوى دولة في العالم، وهي الولايات المتحدة، وإنّ أيّ رئيس للبلاد لم يقدر حتى من تحديد صلاحية هذه المؤسسة، ذلك إنّ دفع الأمة بكل طاقاتها في هذه المؤسسة لكي تصونها وتحفظ توازنها سبَّبَ طغيانها على الأمة واستغلالها لمركزها السامي.

ومثله ما ذكرته الصحف، وتناقلته الأنباء قبل سنوات من وجود إختلاف داخل الحزب الشيوعي في الإتحاد السوفيتي، فالفريق الذي كان قد سيطر على جهاز الأمن والاستخبارات إختار طريقاً خالفه الفريق المسيطر على الجيش، إلا أن انكشاف الجيش للأمن دون العكس سبَّب قدرة الأمن على تحديد الجيش وتجميد قادته المخالفين لآراء الأمن وجهاز الاستخبارات.

وبهاتين الحقيقتين تبين أنه سيأتي ذلك اليوم الذي تصبح مؤسسة الاستخبارات العسكرية والمباحث القومية قاعدة أصلية للفساد، ولا يتمكن العالم من إزالتها إلا بثورة تذهب ضحيتها الملايين من النفوس والأرواح.

إنّ هذه معادلة طبيعية ناتجة عن إعطاء القوة لمن لا رقيب عليه، لا من نفسه ولا من الخارج .

الفقه والعدالة في السلطة التنفيذية

إلا أن الإسلام لا يفرط قيد شعرة حينما يعتبر في السلطة المنفِّذة، التي لا بدّ منها لحفظ توازن الحياة: الفقه والعدالة.

الفقه لكي تبصر الواقع، والعدالة لكي تعمل وفق ما تبصره.

الفقه لكي تحلّل الأحداث وتستعرض الأحكام، وتهتدي لأقربها رشداً، والعدالة لكي لا تفرّط بها شهوة، أو يهوي بها غضب شديد، أو يعتمل فيها هوى رخيص، فيكون هنالك الانحراف عما رأته، ثم الدمار المطلق للحياة.

ولو لم تكن في الشريعة نصوص خاصة تعتبر هذين الشرطين في

الذي تُسلَّم إليه القوة المنِّفذة، إذن لوجب علينا أن نعتبرهما بالنظر إلى أمرين:

١ ـ هدى العقل

أليس العقل يفضِّل العارف الحكيم على الجاهل الزنيم؟

فإذا عرف إنسان ـ أنّى كان وكيف كان ـ بأنّ قائد هذا البلد عادل عارف، وأنَّ رئيس ذلك البلد ظالم جاهل، فأي البلدين يختار لنفسه أن يستوطنه؟.

وإذا كان العقل يهدي ـ بكل وضوح ـ إلى هذه الحقيقة، فإنّ الشرع ليس إلا عقل ظاهر يحكم بما يحكم به، وينهى عما يزجر به .

٢ ـ مقاييس الدين

إن المقاييس العامة التي يرفعها الدين للناس هي الأخرى تؤكد ضرورة هذين الشرطين، فيقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾[١].

ويقول: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٢].

ويقول: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٣].

ويقول: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾[٤].

ويقول: ﴿لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۚ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾[٥].

---

(١) سورة النحل، آية: ٩٠.
(٢) سورة الزمر، آية: ٩.
(٣) سورة النساء، آية: ٩٥ .
(٤) سورة السجدة، آية: ١٨.
(٥) سورة الحشر، آية: ٢٠.

إنّ هذه المقاييس تقطع الطريق على كل محاولة تريد إلغاء شرطي (العدالة) و (الفقاهة) في السلطة التنفيذية، إذ كيف يسوّغ العقل السليم على الله التناقض بين قواعده العامة، وأحكامه الخاصة؟ بين نصوص دستوره، وجزئيات قوانينه؟ فيأمر بالعدل ويمدح العادل، ويتبرأ من الظالم ثم يجوّز أن يكون رئيس الدولة رجلاً فاسقاً. إن هذا لاختلاف كبير[١].

وكيف يمكن أن ينعى على الجاهل إنسانيته، ويلحقه بالحيوانات الصامتة، فيقول: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾[٢]. ويرفع الذين أوتوا العلم، وينكر مساواتهم مع الجاهلين، ثم يفضّل الجاهل على العالِم في رئاسة الدولة، التي تتمثل في امتلاك القوة التنفيذية؟ إنّ هذا لأمر عجاب!.

النص التشريعي

إنّ استنباط إختصاص (الفقيه العادل) بالسلطة التنفيذية من البينات الشرعية لم يعد مستصعباً بعد أن تعرفنا على الحقائق التي استعرضناها في أحاديثنا السابقة، ويمكننا حصرها وجمعها في

---

(١) اكبر ما يوخذ مادة نقد شديدة على النظم الوضيعة هو وجود التناقض بين مبادئها وقوانينها. ولقد احتج القرآن على أنه كتاب من عند الله بعدم وجود هذا التناقض بين مبادئه وشرائعه، فقال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ سورة النساء، آية: ٨٢. فكيف يجوز هذا على الله تعالى الذي تقدس عن الجهل والتجاهل؟!

(٢) لعل معنى الآية: أن اولئك الذين لا يتعلمون العلم (فهم لا يسمعون) أو يتعلمون ولكن لا يفقهون ما يتعلمون (فهم لا يعقلون) انهم جميعاً كالانعام، لان ميزة البشر على الحيوان العلم والعقل. فلو ذهبا ذهبت الميزة وكانوا سواء. سورة الفرقان، آية: ٤٤.

النقاط التالية، على أنها ليست الوحيدة في هذا المجال فهناك عدّة أدلة خاصة سوف نستعرضها بعدئذ.

وفيما يلي نكرر ذكر أدلة ثلاثة أشرنا إليها آنفاً:

الأول: ما سبق في حديثنا حول الأدلة العامة لاستخلاف الفقيه العادل من أنّ مجرد فقدان (نص) يسوّغ طاعة الجاهل أو الفاسق يكفي للنهي عنه، إذ إن هناك عدة أدلة تنهى عن طاعة أحد بدون إذن من الله.

الثاني: إنّ النصوص الناهية عن إطاعة الفاسق الجاهل تشمل إطاعتهما في السلطة التنفيذية أيضاً، إذ إنها لا تقل أهميّة من سائر السلطات.

الثالث: إنّ الادلّة العامة التي نصَّت على ولاية الفقهاء العدول دون غيرهم تشمل السلطة التنفيذية أيضاً، إذ إنها تدخل ضمن صلاحيات النبي ﷺ، والإمام فهي تنتقل إلى الفقيه العادل.

عبادة الطاغوت

سبق أنّ الشريعة الإسلامية حصرت حق العبادة في الله، فهي تحق له سبحانه وحده، لا في مظاهرها الخارجية (كالركوع والسجود والضراعة) فحسب، وإنما أيضاً في جوهرها الحقيقي وهي الطاعة والخضوع[١].

فَأَمَرَ الدين ألا يطيع أحد من لم يأذن الله بطاعته، واعتبر ذلك شركاً بالله، وقال: (إنّ الشرك لظلم عظيم).

---

(١) راجع فصل (التوحيد قاعدة ومنهج)

وإذا لم يأذن الله بطاعة أي إنسان لم تجتمع فيه شروط المرجعية، فإنّ القوة التنفيذية تبقى دون قيادة لو لم نقل أنها بيد (الفقيه العادل).

وبتعبير آخر: بما أن الدين حرَّم طاعة أحد لم يأذن بطاعته الله تعالى، وبما أن الدين لم يأذن بطاعة الفاسق أو الجاهل (أي ما سوى الفقيه العادل) فإنّ الأمر لا يخلو من أحد إثنين:

أ ـ أن تبقى الأمة دون سلطة تنفيذية، وهذا أمر لا يمكن قبوله. إذ إنها ضرورة عقلية وشرعية ملحّة.

ب ـ أنّ يكون الفقيه العادل هو الذي يمسك بزمام القيادة للسلطة التنفيذية، وهذه هي الحقيقة التي نريد إثباتها.

الجاهل والفاسق

هل القوة التنفيذية إلا التسليم لقيادة شخص أو هيئة، وهل هذا الشخص أو تلك الهيئة يخلوان من أن يكونا فاسقين أو عادلين، فقيهين أو جاهلين؟ وإذ لا نعطي القوة التنفيذية للعادل الفقيه فهل نعطيها إلا للفاسق أو الجاهل؟

وإذن يحرم علينا ذلك، إذ إنه أحد أنواع الخضوع للجاهل والفاسق الذي نهت الشريعة عنه.

إنّ الشريعة لم تقل إذ قالت: ﴿وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمۡرَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾[1]، وإذ قالت:

(١) سورة الشعراء، آية: ١٥١.

﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾[١]، وإذ قالت مئات بالكافرين وذاكرة سوء حالتهم يوم الحساب:

﴿وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾[٢]. إنّ الشريعة الإسلامية لم تقل كل ذلك اذ قالته مخصّصة بأمر دون أمر، وواقعة دون أخرى[٣]، بل قالته بوجه عام لتشمل القوة التنفيذية في أول وأظهر مصاديقها ومعطياتها.

إنّ طاعة الجاهل أو الفاسق في القصاص، والحدود، والديات، وسائر القوانين الجزائية، والأحكام القضائية، أسوأ بكثير من إطاعته في مجمل العبادات الدينية، فكيف يحرّم الدين هذه ويسوّغ تلك؟

إنّ التسليم للجاهل والفاسق في الشؤون الحربية كرسم الخطط العسكرية، وتعيين الموظفين العسكريين، وتوجيه السياسة الدولية، مما يؤثر على حضارة الأمة، وكيانها في القضايا المصيرية، إنه أشد خطورة من التسليم لهما في كيفية الوضوء ونوعية التنظف، فكيف يعقل أن يأمر الدين بتحري العدالة والفقه في هذه دون تلك؟!

إنّ تعيين موظف أمين عليم في وزارة الاقتصاد يعني سعادة الأمة كلها، وبالمقابل فإنّ إعطاء شؤون الاقتصاد لخائن أو جاهل يعني تعريض الأمة كلها لخطر الفقر والتخلف.

ومن هنا، فنصب الوزير أكبر شأناً وخطورة من تحديد بعض

---

(١) سورة الكهف، آية: ٢٨.
(٢) سورة الأحزاب، آية: ٦٧.
(٣) راجع (٦و٧ ـ الفقه والعدالة).

أحكام الضرائب (كالخمس والزكاة) وأنها هل تُعطى عيناً أم لا بدّ أن تُعطى نقداً؟.

فكيف لا يثق الدين في تحديد هذا الحكم الفرعي الصغير بغير الفقيه العادل حتى يأمر الناس بعدم الرجوع في أمور الدين لغيره، ثم يثق في ذلك التعيين بفاسق تعتمل في نفسه ألف شهوة، وتثيره ألف ظاهرة حقد وغضب وشعور بالانتقام، أو بجاهل غبي لا يميِّز الصالح من الطالح؟

وأخيراً إنّ الله تعالى قد شدّد النكير على القُضاة فأمر بهم إلى النار «**إلا قاضياً حكم بالحق وهو يعلم أنه الحق**»[1] **وضرب لنا مثلاً بذلك على أهمية (العدل) بين الناس، فهل يُعقل أن يعطي أمر تعيين القضاة إلى فاسق جاهل تنصبه الدولة في وزارة العدل؟.**

وجملة القول تتلخص في كلمة هي: إنّ النصوص الشرعية التي تنهى عن إطاعة الجاهل، أو إتباع الفاسق تشمل أول ما تشمل، وأبرز ما تشمل، إطاعته واتّباعه في الشؤون المرتبطة بالقوة التنفيذية.

وإذن فلا بدّ أن يكون أمر التنفيذ بيد الفقهاء العدول، كأي شيء آخر يتعلق بالحياة .

النيابة العامة

لقد كانت ممارسة القوة التنفيذية أظهر وأكبر وأخطر ما مارسه الرسول الأعظم ﷺ.

لقد كان الرسول ﷺ قائد حرب، ورئيس وحدات إدارية،

---

(١) هذا يشير إلى الحديث رقم ٦، وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ١١ .

ومجري الحدود، ومقيم حكم الله في الأرض، فلا بدّ إذن أن يكون خليفته قائماً بهذه الأمور في أول يوم ترجع إليه أمور الحياة.

وإذا كان الفقهاء العدول هم (خلفاء الرسول وأمناؤه) في الرسالة، وورثته في المعارف، وإذ هم حجج الإمام وخلفاؤه فهم أولى بتلك الرسالة من غيرهم.

دليلان خاصان

هذه هي الحجج التي سبق وأن أشرنا إليها في بعض أحاديثنا السابقة. وهناك دليلان خاصان بالغا الصراحة على اختصاص السلطة التنفيذية بالفقهاء العدول، وهما:

١ ـ مقبولة حنظلة

الرواية المقبولة[١] المأثورة عن الإمام الصادق عليه السلام، حيث قال راويها: سألت أبا عبد الله الصادق عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دَيْن أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان أو إلى القضاة، أيحلّ ذلك؟ فقال عليه السلام:

«مَنْ تحاكم إليهم في حق أو باطل، فإنما تحاكم إلى طاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذه سحتاً[٢]، وإنْ كان حقاً ثابتاً له لأنه أخذه بحكم الطاغوت ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾.

فقلت: فكيف يصنعان؟! فقال:

---

(١) التي تناقلها الرواة بالتسليم والقبول واعتمدها الفقهاء بالتصديق والفتيا.
(٢) السُّحت هو أشد الحرام.

ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حَكَماً، فإني قد جعلته عليكم حاكماً[١][٢].

٢ ـ النظام والحاجة اليه

كلما تحتاج إليه الأمة في حياتها المعيشية ولم تجد له حكماً عاماً أو خاصاً في الشريعة فهو الذي نصطلح عليه الآن بالنظام.

فتعيين الموظفين في مناصب الدولة، وتنسيق العمل في القطاعات المختلفة للدولة، وفرض إجراءات إضافية لحماية استقلال الأمة أو أمنها، وتوجيه الاقتصاد فيما إذا هدّد إنفلاتُه كيان الأمة، وما إلى ذلك، نظام تحتاج إليه الأمة الإسلامية حاجة سائر الأمم إليه.

ولقد أصبح المجتمع ـ اليوم ـ أشد حاجة إلى النظام من أي مجتمع آخر في التاريخ، لما تميّز به من تعقيد الحياة المتزايد، وشدة التنسيق لدى الاعداء، مما يسبِّب فقدانه إنهيار الأمة وتحطيمها.

وحسبنا مثلين ننتزعهما من واقعنا الراهن يدلان على أنّ النظام أصبح اليوم ضرورة ملحّة أشدّ منها في أي يوم آخر:

---

(١) قد يرجع المظلوم لاسترداد حقه، فيُسمى بالرجوع الى السلطان، وقد يرجع خصمان إلى السلطة لتقضي بينهما بالحق فيُسمى بالرجوع الى القضاة.
والأولى هي السلطة التنفيذية بينما الثانية سلطة قضائية، وقد حرّم الإمام عليه السلام كلا الرجوعين سواء إلى السلطان أو الى القضاء، باعتبارهما من التحاكم الى الطاغوت، وهو منهي عنه في القرآن، وأمر باختيار حاكم فقيه من عند انفسهم فقد جعله الإمام حاكماً عليهم.

(٢) وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٤.

١ ـ إنّ بلداً متخلفاً كالبلاد الإسلامية، لا يمكنه أن يحافظ على استقلاله، ويضمن تطوره، إلّا بإنعاش اقتصاده، وتحريره من الاحتكار الأجنبي، والعجز الخبرويّ.

وكل ذلك لا يمكن إلّا بتعاون وتنسيق، وبذل ما بوسع الأمة من طاقات، فمن سيقوم بهذه المهمة سوى الإمام (أي الدولة)؟ وهل يمكن لغيره أن يخطط لاقتصاد الأمة، ويعرض تخطيطه عليها؟.

٢ ـ في اليوم الذي تحشد القوى الجاهلية طاقاتها في كتل منظّمة متراصّة، هل يمكن للإمام (وهو يمثل الأمة الإسلامية أبداً) إلا أن يحشد طاقات الأمة، ويوجِّهها ضدّ أعدائها؟

ولكن كيف يقوم الإمام بذلك إذا حددنا صلاحياته ضمن حدود ضيقة هي حدود تطبيق الشريعة فقط؟.

ثم هل يمكن لدولة تقوم باسم الإسلام أن تدعو الناس إلى إطاعة التنظيم الذي لا بد أن تقوم به الدولة قطعاً باسم جاهلي؟

أم لا بد أن يكون في الدين ما يستطيع الإمام أن يطالب باسمه الأمة باطاعته ضمن حدود الشريعة العامة، لكي يقدر على حشد ما لها من طاقات من أجل تحقيق آمالها؟.

إنّ التوجيه الاقتصادي، والتوجيه السياسي (ضمن كتل دينية) من الضرورات الملحة التي لو لم يكن في الإسلام نصّ يخوّل بموجبه الإمام حقهما ـ وهو موجود يقيناً كما يأتي ـ لاستنبطناها من دليل العقل، ذلك إنه يهدي إلى أن على الله أن يوحي إلى نبي الإسلام وخاتم النبيين ديناً كاملاً فيه كل ما يحتاج إليه الناس إلى يوم القيامة. وبإضافة التوجيه الاقتصادي الذي يحتاج إليه الناس كالتوجيه

السياسي، يُعلم أنّ الدين قد خوّل ذلك إلى (الفقيه العادل) الذي نقطع بعدم وجود غيره أهلاً لهذا المنصب الخطير.

ولسنا بحاجة مع هذا الدليل إلى حجة من الأحاديث، غير أنها موجودة سوف نذكرها، ولكننا نستهل ذلك بتمهيد:

إذا أراد العربي التعبير عن أنّ مظاهرة مّا تخضع لكتلة سياسية معينة، لقال: إنّ مسيرها بيد هذه الكتلة، ذلك إنّ كلمة المسير تعني: إتجاه السير ناحية اليمين، أو جهة الشمال، وخضوع إتجاه شيء لكتلةٍ يعني خضوع جميع أموره لها.

ولو أراد أن يتفنن في التعبير إذاً لقال: إنّ مَجْرى التظاهرة بيد الكتلة الفلانية، وهو يريد أنّ جميع أمورها بيد هذه الكتلة.

وكلمة (الأمر) في اللغة العربية لا تُستعمل عادة إلا فيما هو ذو شأن خطير، وجاء على هذا الاستعمال قوله تعالى: (وأولي الأمر منكم).

وإذا ضُمَّت كلمة مَجْرى أو مجاري (بصيغة الجمع) إلى كلمة الأمر أو الأمور (بصيغة الجمع أيضاً) وقيل: مجاري الأمور، كان معناه: الاتجاه الذي تسير ناحيته الأمور.

فإذا قلنا: بيد علي مجاري الأمور، دلّ ذلك على توجيه الأمور الذي لا بدّ أن يكون تحت إرادته المباشرة.

وكلمة (الأُمور) تعطي معنى عاماً يشمل كل أمر دون استثناء، ومن هنا نعلم أنّ قول الإمام الحسين بن علي عليه السلام في حديثه المشهور ذا دلالة واضحة على أنّ الشؤون الاجتماعية والإدارية والتنفيذية يجب أنْ تخضع لإدارة الفقيه العادل. قال عليه السلام:

«ذلك بأنّ مجاري الأمور والأحكام على أيدي العلماء بالله، الأمناء على حلاله وحرامه»[١].

(١) خطب الإمام خطبة في المدينة المنوّرة دعى فيها العلماء إلى إعلان التمرد على حكم يزيد الذي كان يجسد الفساد والاستغلال والكفر، وقال ضمن بيان أن يزيد غاصب لحقوق العلماء وانه يمثل قيادة غير مشروعة بالنظر الى دستور الدولة الإسلامية قال في ضمن ذلك هذه الكلمة الرائعة، فسياق الخطبة ذاته يدل على ان المقصود بهذه الكلمة هو إعطاء الفقهاء العدول مناصب الحكم في البلاد ـ تحف العقول ص ١٧٢.

الفصل الرابع

القيادة الإسلامية ثورة بنّاءة

- عبادة الطاغوت ماذا تعني؟
- المسلم ثورة شاملة
- من أجل تحقيق القيادة الإسلامية
- ماذا بعد استلام الحكم؟

(١) عبادة الطاغوت ماذا تعني؟

أنّى كان مؤمن يرفض الخضوع للطواغيت، ويستسلم كلياً لله سبحانه، فلا بدّ أنْ تكون له قيادة يشاطرها وتشاطره آلام الحياة وآمالها.

إنّ الإسلام هو التسليم لله وحده، وهو يرادف الكفر بالجبت والطاغوت، إذ إن التوحيد لا يمكن أن يجتمع والشرك في السيادة مع الله.

والخضوع للعبد الذي قد طغى على الله (فكان طاغوتاً حسب التعبير القرآني) خضوع للطغيان، وتأييد للعصيان، ومجاهرة لله بالحرب (فصديق العدو عدو).

فهو ينافي ـ بشكل كلّي ـ التسليم لله، إذ إن التسليم يحمل معنى الخضوع لله لا الخضوع لمن طغى عليه، والتوجّه إليه لا التوجّه إلى من يعصيه، والتماس العون والتأييد منه لا من الذي نابذه الحرب والعداء.

إنّ الإسلام، كدين الله الواحد الاحد، ينهى عن عبادة الطاغوت وطاعته، كما ينهى عن التحاكم إليه والتسليم له أشد ما يكون النهي، ويوعد عليه أشد العذاب، فيقول سبحانه:

﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ

أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[١].

وقال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾[٢].

وقال سبحانه: ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ ۖ﴾[٣].

فعبادة الله مقرونة أبداً بالكفر بالطاغوت، والتحاكم إلى الطاغوت منهي عنه لانه عبادة له، ولا يمكن أن توثَّق الرابطة بين الله وبين البشر إلا بعد الكفر بالطاغوت، وعبادة الله وحده.

وإذا كان الطاغوت كل قيادة طغت على سيادة الله واغتصبت السلطة عمَّن نصبه الله، فإنّ الكفر به يعني التمرد على كل سلطة لم يأذن بها الله، والبراءة ـ جهرة ـ من كل سيادة من دون الله.

وإذن فلا يحق لمسلم أن يعيش ضمن قيادة مدسوسة ولا يوماً واحداً، بل ولا لحظة واحدة، في أي شأن من شؤونه الخاصة أو العامة، الكبيرة والصغيرة.

وإذا رفض المسلم قيادة الكفر، فلا بدّ أن يستسلم لقيادة الإسلام، إذ لا يمكن أن يعيش البشر دون كتلة ودون قيادة.

إنّ الإنسان خُلِق مدنياً، ولا بدّ له من جماعة يتعاون معها ويرجع إليها في مشاكل الحياة.

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٥٧.
(٢) سورة النساء، آية: ٦٠.
(٣) سورة النحل، آية: ٣٦.

إنّ الدين لا ينهى عن طاعة الطاغوت حتى يأمر بطاعة الله، ولا يأمر بالكفر بالطاغوت حتى يأمر بالعبادة لله.

وليست الطاعة والعبادة خاصتين بالشعائر الدينية أو الشؤون الفكرية، بل هما شاملتان لكل ما يشمله النهي عن الطاغوت (عبادةً وطاعةً) ـ لطبيعة المقابلة بينهما في النصوص التشريعية ـ شاملتان للشؤون الثقافية، والسلطات المدنية الثلاث، والنظام.

وليست طاعة الله وعبادته إلا في طاعة دينه، والخضوع لرسوله، ولمن استخلفه الرسول من بعده من أئمة وفقهاء عدول.

ولذلك فإن هذه النصوص تعتبر قرارات أساسية بنّاءة، لا تريد بيان وجوب طاعة القائد الإسلامي عندما تؤوب إليه السلطة ظاهرة في الأرض، ويصبح رئيساً فعلياً للإمة، أما عندما تخذله الأمة وترمي به إلى زاوية المسجد بعيداً عن ممارسة سلطاته، فليست الطاعة واجبة له على الأمة... كلا، بل إنها في سبيل تأسيس كيان لم يكن له وجود، وتحقيق (قيادة) لم يكن لها أتباع.

إنها تنهى كل فرد فرد عن اتِّباع الطاغوت (السلطة الجاهلية الكافرة) وتأمر كل فرد فرد بطاعة الله (المتمثلة في طاعة القائد الإسلامي) وتحمِّل كل شخص مسؤولية إيمانه ووعيه، وتدعوه إلى نبذ قيادة الطاغوت، وتحقيق قيادة أخرى مكانها.

فليس الإسلام اعترافاً بالواقع أنّى كان، بل هو تحقيق وتكوين، وثورة على واقع فاسد.

من هنا فعلى كل مؤمن ـ أنّى كان ـ أنْ يحقق في نفسه، وفي

واقعه الخاص: القيادة الإسلامية، فيرفض شخصياً الطاغوت، ويعبد الله، ولو كان أهل الأرض كافرين.

إنّ الفقيه العادل الذي تتوافر فيه شروط المرجعية الدينية كاملة، يمثل قيادة إسلامية، وإنّ ما سواه ـ أنّى كان إسمه وأنّى كانت صورته ـ يمثل الطاغوت والقيادة الجاهلية كما سبق تقريره مراراً.

فعلى كل مسلم أن يرفض الطاغوت، وينضوي شخصياً تحت قيادة الإسلام.

وبذلك فالمسلم، ثورة في دينه، وثورة في فلسفته، وثورة في قيادته السياسية. إذ إنه رافض لكل سلطة تمنع من استقرار السلطة الحقيقية المتمثلة في سلطة الإسلام، أو تعرقلها.

(٢) المسلم.. ثورة شاملة

وضمن الحدود الواسعة، البعيدة المدى، حيث تتوسع القيادة الإسلامية لتشمل التوجيه الإسلامي، والسلطات التنفيذية المدنية، والتنظيم، ضمن هذه الحدود تتفجر ثورة المسلم العارمة، متمردةً على القيادات المزيفة، لا في حدود ضيقة متقاربة الأبعاد وضمن شعائر دينية وأحوال شخصية فقط، بل في كل مجالات الحياة، وأبد الآبدين.

ويؤكد هذه الحقيقة أنّ النصوص المذكورة آنفاً حول كل واحدة من وظائف الإمام، واستخلاف الفقيه العادل فيها عنه، هذه النصوص عامة في مؤداها التعبيري، وفي عللها المذكورة. فحيث كانت العلة هي حاجة الأمة إلى توجيه ثقافي مقتبَس من هدى الفقيه العادل، فإنه لا تحديد فيها بما إذا كانت القيادة الإسلامية قائمة فعلاً، بل على كل فرد أن يحصر ثقافته على ما تغدقه عليه القيادة الواقعية ولو لم تكن ظاهرة فعلاً.

أليست الاحزاب المبدئية تفرض ثقافة خاصة على المنتمين إليها بحجة أنها في سبيل تحقيق ثورة اجتماعية، ولا يمكن تحقيقها إلا بثورة ثقافية، ولا يمكن تحقيق هذه الثورة ـ بدورها ـ بدون الإنغلاق دون الثقافة المتسممة الشائعة، ألا تصنع الأحزاب كذلك قبل سيطرتها على الحكم أيضاً؟.

ثم أليس الإسلام ثورة على كل وضع سيء؟.

ألسنا بحاجة إلى ثورة ثقافية؟ أليست هذه الثورة بحاجة إلى سدّ أبواب التسمُّم الشائع في أجواء البلاد الإسلامية، بل هي شاملة حتى لما قبل ذلك حيث القيادة الإسلامية حلم يراود خاطر الجماهير المؤمنة اليوم؟ إن هذا لا يختص بيوم تسلّم القيادة زمام الحكم فعلاً.

وإنْ هذا إلا بيِّنة واحدة على حاجة المسلم اليوم إلى إلتماس ثقافته من مصدر واحد مضمون كل الضمان هو (الفقيه العادل) أو مَنْ يعتمد عليه ذلك الفقيه.

والبيِّنة الثانية على ذلك أنّ النصوص الشرعية التي منعت إقتباس المعارف الثقافية من غير الفقيه العادل وجَّهت خطاباتها تلقاء كل فرد من أبناء الأمة، ودون تخصيص بوقت دون آخر.

بل إنّ النصوص وردت في عصر كانت القيادة الظاهرة في الأرض، قيادة جاهلية منحرفة، ولم تكن القيادة الإسلامية إلا أملاً، ومع ذلك فإنها أمرت المؤمنين باتّباع هذه القيادة المفقودة.

فهذا يدل على عدم صحة إنتظار ظهور القيادة الإسلامية حتى يجب إتّباعها في التوجيه الثقافي، بل يجب تحقيقها فعلاً، وذلك بامتناع كل فرد من التثقف عن مصدر جاهلي.

وما يُقال في التوجيه الثقافي يُقال في السلطات، حيث إنّ السبب الذي دعا إلى اشتراط الفقه والعدالة في السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية، وهو توحيد السيادة وحصرها في الله ومَنْ اختاره، إنّ السبب موجود أيضاً في الوقت الذي لم تظهر قيادة الفقهاء في الأرض فعلاً.

أما النصوص، فهي بدورها قد وردت حين كانت القيادة بيد الطواغيت، وقد جاءت طائفة منها على شكل بيانات قيادية صدرت من الأئمة عليهم السلام إلى أتباعهم في كل مكان، ومنعت صراحة عن التحاكم إلى السلطات السياسية القائمة في شيء من قضاياهم.

فقد كانت هذه النصوص تريد تفجير ثورة قيادية في الأمة وذلك بفصل القاعدة المؤمنة عن القيادة الفاسقة، ونهيها عن مراجعة الدوائر الجائرة، وحصر مراجعتها بالقيادة الحقة، وهي قيادة الفقهاء العدول.

وكذلك كانت الأمة المخلصة تلتمس في كل امورها هدى الفقهاء العدول، طوال قيادة الطواغيت.

وأخيراً: النظام، هذه الوسيلة الدافعة الضاغطة التي تصنع المعجزات في حياة الأمة.. النظام الذي نحن أحوج ما نكون إليه ـ اليوم ـ من أي يوم مضى، لم يأت في نصه الخاص أي تحديد بما إذا كانت القيادة الحقة ظاهرة في الأرض، فعلاً.

بل لقد جاء في الحديث: «**إنّ مجاري الأمور والأحكام على أيدي العلماء بالله الأمناء على حلاله وحرامه**»[1] **الذي يعطي الفقهاء العدول صلاحية التنسيق بوجه خاص، جاء أكثر من تأكيد واحد على أن المقصود منه انحصار النظام بالفقهاء العدول، سواء كانت لهم السلطة الظاهرة أم لا؟.**

وعلى هذا، فللفقهاء العدول دعوة كل مسلم إلى إطاعتهم في كل شأن من شؤون حياته المرتبطة بعلاقته بالمجتمع، كما أنّ على

(١) بحار الأنوار، ج٩٧، ص٨٠، عن: تحف العقول.

كل مسلم استجابة دعوتهم هذه، وعليه سيكون كل مسلم ضمن كتلة دينية ترتبط بها شؤونه بقدر ما ترتبط شؤون غير المسلم بالكتلة التي ينتمي إليها، ذلك أنّ الحاجة الماسّة إلى (النظام) تُسدّ بقيادة الفقيه العادل التي جُعِلت لسدّ الحاجات الضرورية.

الخلاصة

إنّ ايمان المسلم بوحدانية الله، وكفره الصريح بسيادة الطواغيت، يدعوانه إلى البحث عن قيادة إسلامية أنّى كانت.

وهذه القيادة لا تختص بموضوع دون آخر، أو حالة دون أخرى، بل سترجع إليها كل السلطات، بالإضافة إلى التوجيه الثقافي والتنظيم الاداري.

ويدل على هذه الحقيقة تلك الطائفة من الآيات التي تأمر بالكفر بالطاغوت، وباخلاص العبادة لله دون سواه.

كما تدل عليها النصوص الشرعية التي تعطي الفقيه العادل كل واحدة من وظائف الإمام، إذ ليس فيها أي تحديد بزمن ظهور قيادته.

وهذه النصوص تكشف ـ بمجموعها ـ عن ثورية الإسلام في المجال السياسي كثوريته في أي مجال آخر.

(٣) من أجل تحقيق القيادة الإسلامية

تلك كانت القيادة الإسلامية، فلسفتها وتشريعها، وتلك كانت غاياتها واهدافها، فهل يمكن تحقيقها، وخلع لباس الوجود عليها، وايجادها على صعيد الواقع؟.

إنّ طائفة من الكسالى والمتقاعسين يقولون: كلا، لا لشيء إلا لأن تحقيق هذه القيادة لا يمكن ـ كما يفقهون جيداً ـ إلا بعمل دائب، وكفاح طويل. فلو أنهم قالوا: نعم، لقيل لهم: فلماذا لا تعملون لتحقيقها؟ لذلك فإنهم يخدعون أنفسهم بكلمة: لا، زاعمين أنّ (لا) تبرر تقاعسهم، وتغطي على الحقيقة الساطعة.

إنّ هؤلاء يقولون لكل شيء ممكن يكلِّفهم تعباً: أنه مستحيل، لا لشيء إلا ليبرروا جمودهم، ويتخلصوا من تأنيب ضمائرهم وضغط وجدانهم، ولكنهم لا يعقلون أنّ ذلك لا يجديهم شيئاً، إذ الواقع لا يمكن أن يغيّره التجاهل، فهو كما هو، إنما هم لوّثوا ضمائرهم، وطمسوا نور وجدانهم.

أرأيت لو أنّ العدو كان يُداهم بلداً، فأراد أهله التخلص من تعب الإعداد للجهاد فاكتفوا بانكار وجود عدو مداهم لهم، فهل كان يجديهم إنكارهم إلا خداع أنفسهم، إذ إن العدو آتيهم لا محالة ومذيقهم سوء العذاب.

حقاً إنه لعجيب ما يذهب إليه هؤلاء من عدم إمكان قيام القيادة الإسلامية الحقيقية واستقرارها في حياة الجماعة المسلمة. فأي شيء في الحياة لا يخضع لقدرة البشر وإرادته وعزيمته؟.

أم أنّ للقيادة الجاهلية رصيداً أضخم وواقعية أتم مما لقيادات السماء؟

أم أنّ الإسلام بقيادته الحكيمة، لم يُطبَّق في الأرض، وقد كان المسلمون أقل قوة منا حينما طبقوها، وأضعف جُنداً، أم أنّ الكسالى والجبناء لا يفقهون؟

متى بذل المسلمون ما بذلته الكتل الاخرى من الجهود، ثم باءت بفشل؟ بل متى بذل المسلمون مقدار ما اعتادت الجاهلية بذله ثم لم يحققوا ما حققته الجاهلية؟ ولكن الكسالى لا يعقلون؟

يقول الله في كتابه: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[1].

هذا الوعد الصريح الذي يقطعه الله العظيم على نفسه لاولئك المؤمنين الذين يعملون الصالحات أنّ يجعلهم خلفاء في الأرض، كيف يمكن إنكاره أو تجاهله؟.

إنّ الله يعدنا بالنصر والتأييد ولكننا نهن ونضعف، لماذا؟.

أفيخلف الله وعده؟.

---

(١) سورة النور، آية: ٥٥.

أم أنّ الله ضعيف عن تحقيق ما يعد به سبحانه؟.

أم أنّ الكسالى لا يشعرون؟.

يقولون: نحن لا نملك مالاً ولا سلطاناً، وأعداؤنا يملكون كل ذلك !

يا لسخافة التبرير. من أين أتى الأعداء بالمال والسلطان؟ أليس من العمل؟ إنّ المال وليد التعب والجهد، وإنّ السلطان نتاج الكفاح والمثابرة.

أتريدون أن تكون لكم القيادة والسلطات أولاً، ثم بعد ذلك تعملون للدين، وتطبقون مناهجه؟ أنتم الآن تفقدون العزة والسلطان، وتترى عليكم ألوان العذاب، ومع ذلك تتركون مناهج الدين، فكيف إذا جاءتكم الدنيا طائعة، وغرّتكم زخارفها، وغزتكم بهارجها؟!

يقولون: مخافة الحر والبرد، والإهتمام بالاكتساب والعائلة، وخشية السجن والاعدام... كل هذه تشغلنا عن الكفاح في سبيل الدين. إذ كيف يمكن مغالبة الحر والبرد، أم كيف يمكن ترك الاكتساب والأهل؟ وكأنهم لم يسمعوا كتاب الله العزيز يقول:

﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾[1].

ثم أليست المصاعب نتيجة للانطلاق، والتغيير، والحركة، سواء

(١) سورة التوبه، آية: ٢٤.

كان كل ذلك على الصعيد الديني أو الصعيد الجاهلي، فإن كنتم تألمون بالعمل، فإنّ اعداءكم يألمون كما تألمون، بينما ترجون من الله ما لا يرجون من الثواب العظيم؟

قال الله تعالى في هذا الصدد:

﴿وَلَا تَهِنُوا۟ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ۖ إِن تَكُونُوا۟ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾(١).

وقال تعالى:

﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ * أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾(٢).

وسواء عليكم، هربتم من مساوىء الدنيا ومصائبها أم لم تهربوا، فإنها واقعة بكم حتماً مقضياً، بل إنّ الكسالى والمستَعْبَدين الذين يرضون بالذل والاستعباد، سيكون نصيبهم من العذاب أكثر وأكبر.

﴿قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْلِ وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا * قُلْ مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوٓءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً ۚ وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾(٣).

أليست قطاعات كبيرة من الأمة الإسلامية تعيش اليوم الذلة،

---

(١) سورة النساء، آية: ١٠٤.
(٢) سورة ال عمران، آيات: ١٣٩ ـ ١٤٢.
(٣) سورة الاحزاب، آيات: ١٦ ـ ١٧.

والهوان، والموت، والدمار، والغصب، والنهب، لأنها رضيت بالقعود أول أمرها، حتى سيطر عليها الاجنبي وصنع بها ما صنع؟ ولكن الكسالى لا يبصرون؟.

ما هي الوسيلة

إذن، فلا بدّ أنّ نهدف (القيادة الإسلامية) ونشد العزيمة على تحقيقها في الواقع الخارجي.

ولكن ماهي الوسيلة لتحقيق هذه القيادة؟ هل ستكون الوسيلة فوضى أم بقيادة؟.

واذا كانت بقيادة، فهل هي قيادة إسلامية أم قيادة دخيلة تقوم بدور الوسيط بين الإسلام وبين الواقع الفاسد؟

لا ريب إننا سنتمكن من تحقيق قدرٍ مّا من الهدف بقدر ما نعمل، سواء كان بفوضى أم بنظام. ولكن هل الفوضى ستحقق كل أهدافنا، وفي أسرع وقت ممكن؟ إنْ هذا إلا باطل من القول وسخيف من الإدعاء.

القيادة والتنسيق الفكري

إذن، فالقيادة التي تعمل بنظام ضرورية لتحقيق أي هدف جماعي، ذلك أنها تقوم بدور المخطِّط والمنفِّذ في لحظة واحدة، فهي تدرس الأمور والمعلومات التي تتجمع وتتوفر لديها أكثر مما يتوفر لدى الأفراد المتفرقين، وهي تنظر إلى الاحداث بعقلية تحليلية شاملة ثم تترجم هذه الدراسة إلى قرارات حاسمة ومواقف حازمة نابعة من المبادىء والقواعد الفكرية التي تتبنى تحقيقها، ولا تكتفي

باصدار القرارات فحسب، بل تقوم بتطبيقها حسب المراحل المدروسة متجنِّبة ما أمكنها المضاعفات الناتجة عنها.

إنّ هذا الدور الواسع والعميق الذي تقوم به القيادة (أعني دور التخطيط والتنفيذ) لا يمكن أنْ تقوم بها أية حركة فوضوية مهما كانت الروح الدافعة قوية ونشطة فيها، وذلك لأنَّ دراسة واتخاذ قرار سليم، بحاجة إلى عدّة أمور لا يقدر غير القادة ـ من النوع الذي ذكرنا ـ على تحقيقها، وهي:

إنّ تعقّد الحياة العصرية، وازدياد مشاكلها، وتوسّع أبعادها، كل ذلك يُبرز أهمية وجود أخصائيين لكل شأن، ممّن برزوا في ميادين إختصاصاتهم. لأنّ دماغاً واحداً يستحيل عليه ـ عادةً ـ ضبط الألوف من الظواهر السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، والتي لا بد من ضبطها، واستخلاص النتائج منها، حتى يمكن إعطاء قرار أقرب إلى الحقيقة، واتخاذ موقف أقرب من الواقع. ووجود الاختصاصيين يصبح لغواً لولا القيادة التي تجمعهم وتنسِّق فيما بينهم، فتأخذ من كل واحد بقدر ما تعطيه للآخرين.

إنّ مجرد تصوّر عشرة أفراد يبتغون الدعوة إلى الله تعالى في هذا العصر، وتصوّر حاجتهم الملحّة إلى العمل بدراسة وتحليل، وأنّ كل واحد منهم لا يمكنه أن يحيط بكل العلوم حتى يقوم ـ وفقها ـ بدراسة الظواهر المختلفة، وتصوّر أنهم لو اختصوا ثم عملوا منفصلين لم يستفيدوا شيئاً، إذ إن اختصاصهم في جانب لا يجديهم نفعاً للجوانب الاخرى، والحياة كل لا يتجزأ. إنّ تصور هذه الأمور الثلاثة (تعقّد الحياة المستلزم للتخصص، وضرورة وجود منسِّق، وضرورة تبادل الخبرات) يقودنا إلى أمرٍ رابع هو أنّ تعاون هؤلاء لا يمكن إلا بقيادة، إذ:

١ ـ لولاها لأراد كل واحد منهم أنْ يختص في خير الجوانب، فإذا بالأخصائيين في جانب كثرة لا تنفع، وفي جانب آخر ندرة لا تكفي.

٢ ـ وأنّه مهما قُدِّر الاختصاصي قدره، فإنه يطلب المزيد لظنه بأن عمله أجدر بالاحترام والتقدير من عمل غيره، إلا أن وجود قيادة مسلمة موثوق بها يعطي كل فرد منهم القدر اللائق به من الاحترام دون أن يتصور كل منهم أنه اقل من قيمته، ذلك لوجود الثقة بالقيادة والاعتقاد بتجردها وعدم إنحيازها.

إنّ مجرد تصوّر هذه الحقائق ضمن عشرة عاملين فقط، يبصِّرنا بمدى ضرورة القيادة إذا أردنا الاختصاص في كل الشؤون الإسلامية، ويزيدنا بصيرة بذلك أنه لم نر في التاريخ طائفة إختص كل فرد منهم بشأن دون أن تكون لهم قيادة تقوم بتوجيه هذا الاختصاص وتوزيع المسؤوليات حسبه.

إذن:

أ ـ إنّ الاختصاص ضروري للدعوة إلى الإسلام وإنه لا يمكن دون قيادة.

ب ـ دراسة ظاهرة الحياة المتكررة تحتاج إلى معرفتها، ولولا القيادة لا يمكن لأحد أن يحيط بكل ما يقع في الحياة من أحداث.

إنّ القيادة بما تُرفع إليها التقارير من جميع الأفراد، تستطيع أن تستخلص النتائج المطلوبة منها. أما كل فرد فرد من ذوي الاختصاص فكيف يتمكن من معرفة جميع الاحداث باستمرار، واتخاذ الموقف المناسب الجامع الاطراف؟

ج ـ لكل شخص خبرات متجددة في حقل الدعوة إلى الله،

والقيادة تجمع هذه الخبرات من شتات الداعين، ثم تعطيها لهم جميعاً. أما بدون القيادة فكيف تُجمع كلها، ثم كيف تُعطى للمجتمع، ولذلك يكون لكل فرد خبرة جزئية، وتكون من جزئية الخبرات جزئية القرارات، فيأتي كل قرار مخالفاً لقرار الآخرين، لأنّ كل فرد ينظر إلى زاوية خاصة، ويخرج منها بنظرة عامة ثم يقضي بها حكماً شاملاً على الحياة كلها.

وأبسط نتائج القرارات الجزئية هو الفشل في حقل الدعوة، ولغوية النشاطات، وضياع الجهود المبذولة فيه، وتصادمها القاتل .

القيادة والتنفيذ

وحاجة التنفيذ إلى القيادة أشد وأوضح من حاجة الدراسة إليها، ذلك لأن التنفيذ يعتمد على الأمور التالية:

أ ـ نفسية متقبلة للعمل، وليس هناك غير القيادة ما يهيء نفسيةً مثلها، إذ إن القيادة لا تزال تغذي الانفس بالوعي، والدفع، والتوجيه، والتشجيع القولي والعملي، حتى تقوم بالعمل برغبة وطواعية، بل بشوق واندفاع.

ونظرة واحدة إلى الذين يسيرون تحت توجيه وتوعية قيادة، وإلى اولئك الذين يعيشون فوضى التسيب، إنّ نظرة واحدة إلى هاتين الطائفتين من العاملين، تُبيِّن لنا إنّ الأولين يمتلكون ـ بسبب من التوعية المستمرة، والتشجيع الدائم ـ نفسيات نشطة دون الآخرين.

ب ـ التعاون، ويصبح التعاون في ظل القيادة تعاوناً طبيعياً، بل وضرورياً يجري كما يجري الماء الفرات من النبع السخي ببساطة وعفوية، بينما يغتدي التعاون دونها مستصعبا بل ومستحيلاً. ذلك لأن

كل فرد يزعم أنه فيما يعطي سخي، وفيما يأخذ مظلوم مغلوب على حقه.

وبما أن العمل الإسلامي أصبح ذات أبعاد واسعة، وأصبح بالتالي حملاً ثقيلاً، وعبئاً ضخماً، لا يقدر أفراد معدودون على حمله، فإنّ التعاون يصبح (في الوقت الحاضر) واجباً ملحاً، وبوجوبه تصبح القيادة ضرورة لازمة، وحاجة ملحة.

ج ـ التنسيق، إنّ القيادة تقوم بإدارة الأفراد، فتضع كل فرد في مكانه المناسب، وتمنح الجوانب المختلفة من الحياة بقدرها من الطاقات.

أما الفوضى فإنها تسبب تضخم جانب على حساب إفتقار جانب آخر. فإذا بالثقافة العامة تطغى على التربية الخاصة، فلا الثقافة تجدي ولا التربية توجد. وقد ينعكس الأمر فتتوافر الجهود في سبيل تربية الناس بصورة فردية، وتُتْرَك جانباً الثقافة العامة، فيلاقي الداعون الصعاب في عملهم، إذ إن الثقافة العامة تساعد بصورة فعالة في التربية الخاصة.

أما القيادة فتخصِّص للثقافة العامة بقدر ما تعيِّن للتربية الخاصة من الطاقات والإمكانات، حتى تكون كالجيش لا يستخدم الطائرات إلا لتغطية نشاط الدبابات، ولا يبعث بالمشاة في عملية إلا ويعززهم بقصف مدفعي مناسب، وهكذا...

إنّ القيادة تقوم بعملية تنسيق الجهود، بفضل قدرتها على تنفيذ قراراتها. أما بدونها فإن كل طائفة تزعم أن عملها أجدر ما يجب أن تتوافر فيه الجهود، أو أنها تعترف بضرورة التنسيق ولكنها تختار لنفسها ما تشتهيه هي لا ما يفرضه الواقع الخارجي.

اذن، فلا يمكننا تحقيق القيادة الإسلامية في حياة الأمة الإسلامية إلا بقيادة.

ولكن ما هي تلك القيادة التي ننضوي تحت لوائها، ونحقق بها واقع القيادة الإسلامية؟ هل هي القيادة الإسلامية ذاتها ـ بما فيها من مؤهلات القائد الأعلى ومسؤوليّاته ـ أم يجوز لنا إختيار قيادة سواها تقوم بدور الوسيط؟

الغاية تحدّد الوسيلة

للإجابة على ذلك نتساءل: ما هي الغاية من تحقيق القيادة الإسلامية؟ هل هي غاية دينية يبتغي من تحقيقها المسلم رضا الله سبحانه وجنة عرضها السماوات والأرض، أم هي غاية دنيوية يريد المسلم أنْ يحقق بها حياة فاضلة سعيدة حينما علم إنّ تحقيق هذه الحياة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق القيادة؟.

إذا كانت غايتنا من الدعوة إلى الله وإلى تحقيق حاكميته المطلقة على البشر هي إطاعة أمر الله، فلنعلم إنّ الله ينهانا عن تحقيق القيادة الإسلامية إذا كانت الوسيلة إليها إنشاء قيادة غير إسلامية في بنائها العام، أو في أي جزء من تفاصيلها، ذلك لأن الله تعالى قد أوحى إلى رسوله أن لا يُطاع الله من حيث يُعصى، وقد نهى عن اتّباع الطاغوت، فقال:

﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾[1].

وقال:

---

(١) سورة النساء، آية: ٦٠.

﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾[١].

وقال يصف الكافرين ويؤنبهم ضمناً:

﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبٗا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡجِبۡتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾[٢].

وليس معنى الطاغوت كما هو واضح إلّا رجل تمرد على قيادة السماء وطغى بادعاء القيادة وهو عبد الله ومخلوقه.

ثم جاءت الآيات القرآنية كالصاعقة حينما تزأر وهي تنهى عن طاعة أحد مع الله، وقد عبرت عنها بالشرك، حيث يقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾.

فكيف يرجو من يخالف هذه النصوص الشرعية الدار الآخرة و رضوان الله فيها؟.

إن كنا نرجو الآخرة لمن يكفر بالتوحيد ويطيع الطاغوت[٣] من دون الله، ويختاره بهواه، ويتبعه لشهوته، فلمن لا نرجوها إذن؟.

إنّ الذي يتبع غير مَنْ أمر الله باتباعه يرتكب خطأين في لحظة واحدة:

---

(١) سورة النحل، آية: ٣٦.

(٢) سورة النساء، آية: ٥١.

(٣) لقد حدّد الكتاب الكريم معنى الطاغوت في آية واحدة اذ قال: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ طُغۡيَٰنٗا وَكُفۡرٗاۚ﴾ سورة المائدة، آية: ٦٤. ويعلم منه أن الخروج عن ما قرره الدين ومنه كيفية القيادة يكون طغياناً. قال صاحب تفسير الميزان في تفسيرالآية ٢٥٧ من سورة البقرة: «الطاغوت هو الطغيان والتجاوز عن الحد، ولا يخلو عن مبالغة في المعني كالملكوت والجبروت، ويستعمل فيما يحصل به الطغيان كأقسام المعبودات من دون الله كالأصنام والشياطين والجن وأئمة الضلال من الإنسان، **وكل متبوع لا يرضى الله سبحانه باتباعه**» ج ٢، ص ٣٤٤. وقد سبق هنا تفسير هذه الكلمة في هوامش متقدمة.

الأول: ترك طاعة مَنْ أمر ألله بطاعته، إذ لا تتسع حياة الشخص الواحد لقيادتين مختلفتين مبدأ ومجرى ومصيراً، وهو بالتالي مخالفة صريحة وصارخة للنصوص التي تفرض على كل مسلم الطاعة والنصيحة لقادة الأمة الحقيقيين.

الثاني: إطاعة من أمر الله بنبذه ومخالفته، وعبادة من أمر الله بالكفر به، والشرك بالله وقد أمر أن يوحِّده.

فهل تصفو لمثل هذا الشخص الدار الآخرة، أم أنه يكون لا محالة ممن قال فيهم سبحانه:

﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِى مِن دُونِىٓ أَوْلِيَآءَ ۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ نُزُلًا * قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا * ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[1].

أفلا تصدق على الطاعة لغير مَنْ أمر الله بطاعته كلمة الله العظيم: ﴿أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِى مِن دُونِىٓ أَوْلِيَآءَ﴾؟

أليست الولاية هي القيادة لغة؟

اليس معنى الآية ـ إذا كان الأمر كذلك ـ أنه يجب علينا أن نحذر إتّباع قيادة بزعم أنها قيادة دينية ونفني في سبيلها عمراً كاملاً، ثم يتبين لنا ـ وبعد أن قضي الأمر ـ أنّ سعينا كان قد ضَلّ وإنا من الأخسرين اعمالاً؟.

وصفوة القول: إننا لو أردنا رضوان الله وجناته، وكنا نحبه

---

(١) سورة الكهف، آيات: ١٠٢ ـ ١٠٤.

ونعبده حقاً، فعلينا التسليم لمن أُمرنا بطاعته، ونبذ من أُمرنا بالكفر به، وبذلك وحده نكون ممن رضي الله عنهم ورضوا عنه .

ضمان الاستقامة

وأخيراً، لو أعطينا أزِمَّة القيادة لرجل فاسق خان أمانة الله فلم يطعه، أو رجل جاهل لم يتفقه في الدين، ولم يميِّز الحلال عن الحرام، والمسموح به عن المحظور عنه، ولا الصحيح من الكذب، فكيف نرجو أن يهدينا ـ هذا القائد ـ سبيل الرشاد، ويضمن لنا الاستقامة على جادة الايمان في الحياة؟ أم كيف نأمن مكره بنا وهو من لا تضبطه عدالة، ولا تقيمه تقوى، ولا يحجزه ورع عن محارم الله[1]؟ .

بأيّ ضمان عقلي نسلّم الأمور بيديه، يصنع كيف يشاء، ويتصرف كيفما يريد؟.

إننا بعد أنْ عرفنا أنّ غير الدين لا يضمن للمجتمع السعادة، وتَعيَّن علينا نبذ سائر الشركاء في التشريع واتّباع منهاج الله وحده، كيف يجوز لنا تسليم الأمر لشريك جديد، ونحن نعلم بوحدة النتيجة، وعدم ضمان الاستقامة والفلاح في كلا الموضعين؟.

لقد قلنا قبل بضع صفحات أن الغاية تحدّد الوسيلة، وأنه يجب أنّ نعرف ما هي الغاية من إنشاء قيادة وسيطة، ونبذ قيادة الإسلام الحقيقية.

---

(١) جاء في الحديث: قال رسول الله ﷺ: «**لا تصلح الإمامة إلا لرجل فيه ثلاث خصال: ورع يحجزه عن معاصي الله، وحلم يملك به غضبه، وحسن الولاية على من يلي حتى يكون لهم كالوالد الرحيم**». (الكافي ج ١ ص ٤٠٧).

لقد قلنا: إذا كانت الغاية من إرساء القيادة الإسلامية المنشودة هي الدار الآخرة ورضوان الله وجناته فيها، فإنّ تحقيقها لا يمكن أن يتم عن طريق أية قيادة وسيطة. وبقي أنْ نعرف: إذا كانت الغاية هي تحقيق سعادة بالدين في الدنيا لا يمكن تحقيقها بمثل هذه القيادة (الوسيطة) أيضاً، ذلك لأنها تفقد ضماناً كافياً لتنفيذ القرارات وذلك بالبيان التالي، وإذ تفقد ضمان التنفيذ فهي إذن قيادة ضعيفة لا تحقق شيئاً من الأهداف، ولا مناص من القيادة القوية المتمثلة في القيادة الإسلامية .

ضمان التنفيذ

إنّ الكتل المبدئية، ذات الرسالة التغييرية، كالرسالة الإسلامية، لا بدّ أن تكون لها قاعدة فكرية تعتمد عليها في تنفيذ قراراتها، والكتلة التي تفقد ضمان التنفيذ، هي كتلة فاشلة لا تحقق أي هدف أبداً، فما هي القاعدة الفكرية التي ترسو عليها القيادة الوسيطة؟.

ليست هناك ضمانات للتنفيذ معتمدة على قواعد فكرية إلا وهي داخلة في إطار واحدة من المبادىء التالية:

١ ـ الحلول

إنّ بعض الكتل تعتقد بأنّ الله تعالى يحل في طائفة من البشر حلول الروح في الجسم، وأنه يكسِب هذه الطائفة مسحة من الألوهية الذاتية وتستتبع السيادة التشريعية على سائر الناس. وهذه النظرية لا تقتصر على مجال الدولة (والتي تُدعى بالحكم الثيوقراطي الذاتي) بل وتشمل التكتلات السياسية، إذ توجد الآن ـ وفي العالم الإسلامي

بالذات ـ كتل سياسية تعتمد على نظرية الحلول الصوفية وترى أنّ رئيسها مطاع بسبب حلول روح الله فيه، وبما أنّ الرئيس مطاع فإن قرارات الحركة الصادرة عنه مطاعة أيضاً ولازمة التنفيذ.

وواضح إنّ الإسلام بريء عن مثل هذه النظريات الوثنية، لابتناء الإسلام على مبدأ: (أحدية الله) وأنه (لم يلد ولم يولد) وانه (ما اتخذ صاحبة ولا ولداً).

فلا يمكن لمسلم أنْ ينضوي تحت قيادة تؤمن بهذه الخرافة الجاهلية، كما ليس للقيادة الوسيطة تبنّيها، إذ أية محاولة، هذا هو شأنها، تبوء بالفشل، حيث إنّ العقلية الإسلامية تبرأ عنها بكل صراحة. فالقيادة الوسيطة التي تتبنى نظرية تقديس الفرد، قيادة ضعيفة في العلم الإسلامي بالاضافة إلى أنها قيادة وثنية .

٢ ـ التراضي

وفي العالم اليوم قاعدة فكرية منتشرة أخرى تعتمد على مبدأ حرية البشر في اختيار الهدف والوسيلة في الحياة. وترى أنّ وجود هدف مشترك بين فردين يفرض عليهما العمل تحت قيادة لتحقيقه، وهذه القيادة تتحقق بتراضيهما حيث يتنازل أحدهما ـ بمجرد رضاه ـ للثاني ويخضع له، وهكذا يكون التراضي قاعدة فكرية في أكثر حركات العالم اليوم.

وهذا خير القواعد الفكرية إذا اعتقدنا بأنَّ الله سبحانه مجرد عن سلطانه، أو أنه قد خوَّل البشر كل السلطات.

أما إذا قلنا بأنّ (الدين لله) وأن الله سبحانه قد بعث أنبياء لا ليعلِّموا الناس ويزكوهم فقط بل لكي يحكموا بين الناس بالحق

أيضاً[١]، وأنه لا يجوز عقلاً ولا شرعاً أنْ يعمل البشر المخلوق عملاً إلا اذا علم بأنّ الله راضٍ عنه، مسوِّغ له فعله، وأنّ الله قد نهى عن اتباع أي قانون أو أي تشريع إلا بعد معرفة حكم الله فيه، وأنّه قد نصب قادة للناس فعليين ـ وهم الفقهاء العدول ـ وأنّه خوّل إليهم صلاحيات القيادة جميعاً.

أما إذا قلنا كل ذلك، ونحن نقوله بصفتنا مسلمين، فلا يمكن أن نتبنّى: (قاعدة التراضي) إذ إنها:

أولاً: تتنافى مع هذه المعتقدات. فكيف تجتمع نظرية حرية البشر في اختيار نظام لنفسه مع نظرية أنّ الإنسان عبدٌ لله، خاضع لمشيئته القاهرة، لأنه مخلوقه ومربوبه؟.

أم كيف تجتمع نظرية: أنّ على البشر أنْ يبحث لنفسه عن قيادة كيفية، مع نظرية أنّ الله قد بعث ديناً كاملاً، وجعل فيه كل ضرورات الحياة، والتي منها أسلوب قيادتها؟

ثانياً: إنّها تسبِّب إنفصال المسلم عن واقعه، إذ ستكون ـ حينئذ ـ قاعدة التوحيد هي قاعدة دينه، وقاعدة الكفر هي قاعدة حياته. فالقاعدة الأولى تبيِّن له أنه يلزم عليه إتّباع دين الله. أما القاعدة الثانية فتقول له: عليك بنبذ قيادة الله إلى القيادة التي ترضاها، فهناك يقع التناقض. إذ كلما إزداد إيماناً بالدين إزداد ضعفاً في طاعته للقيادة، وكلما تمتنت علاقته بالقيادة ضعفت رابطته مع الدين، فهو لا بد أن يضحي بأحدهما في سبيل الآخر.

---

(١) قال الله تعالى في شأن أحد الانبياء وهو داود: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ﴾. سورة ص، آية: ٢٦.

٣ ـ التوحيد

وتبقى لدينا قاعدة فكرية أخرى تبنتها القيادة الإسلامية هي قاعدة (التوحيد) الرّاسية على أنّ الله لم يكن ليذر الخلق سدىً[١] يبحثون لأنفسهم عن قيادة ونظام، حيث يبعث إليهم رسولاً يحمل إليهم أفضل المناهج التي يحكمهم بها، ولم يكن الرسول ليذر أمته بدون إمام، ولا الإمام يذر الناس دون قائد.

ومن هنا فقد نصب الأئمة الفقهاء العدول للناس جميعاً.

وإذا كان الله خالق الناس وإليه المصير، وإذا كانت السماوات والأرض ساجدة له طائعة لأمره، فإن إطاعته واجبة على الإنسان عقلاً.

وإذا كان الرسول ﷺ، سفيره الذي أمر الناس بطاعته وقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾[٢] فقد وجبت طاعته. وبما أن الإمام خليفة الرسول، والفقيه العادل خليفة الإمام وجبت إطاعتهما أيضاً.

إنّ الطاعة واحدة، فهي لله وحده. إلا أن هذه الطاعة تتمثل بأشكال مختلفة من طاعة الدين والرسول والإمام، إلى اطاعة الفقيه العادل نائب الإمام، وطاعة وكلاء الفقيه القائد، وقد تتسلسل في حلقات متتالية إلّا أنّ صفتها واحدة وقاعدتها الفكرية كذلك واحدة وهي قاعدة التوحيد، وصفة الطاعة لله وحده، تلك التي ترسو عليها أركان الصرح الإسلامي كلها: ثقافته وشريعته وخُلُقه.

---

(١) قال الله تعالى: ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَن يُتۡرَكَ سُدًى ۞﴾ سورة القيامة، آية: ٣٦.
(٢) سورة النساء، آية٦٤.

إنّ هذه القاعدة الفكرية تتنافى مع اختيار قيادة وسيطة، إذ إن وجود (الاختيار) يتنافى مع فرض الاستسلام التام لله.

إنّ فلسفة (الاختيار) هي فلسفة تحديد سلطات الله، إذ إنه يعطي الأمر للعبد نفسه ويعزل الله عن مجال إدارة الحياة، وهذا خطأ محض ما دام الله هو الملك الحق، وهو الولي الحق، وله الدين كله، والسيادة جميعاً، فليس لبشر(أن تكون له الخيرة) في مجال السلطة والقيادة، بل عليه إنتظار إختيار الله حتى يعتقد به ويسير في اتجاهه.

قال الله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾(١).

وقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾(٢).

وعلى أساس هذه القاعدة تقوم القيادة الإسلامية، وتكون هذه القاعدة هي ضمان التنفيذ الذي يدفع المنتمين إلى هذا الدين إلى إطاعتها وامتثال أوامرها.

فبموجب هذه القاعدة تكون القيادة المطروحة من قبل الدين قوية النفوذ في قلوب المنتمين إليها قوة الدين ذاته في انفسهم، ولا يكون هنالك فصل القيادة عن المثل النفسية والمعتقدات الفكرية للأفراد حتى نحتاج إلى شحن الأفراد بطاقات أجنبية تؤثر في إضعاف روحهم الدينية، كما هي في القيادة الوسيطة المبتنية على قاعدة التوحيد، لأنّ القيادة في هذه الصورة نابعة من نفس المثل والمبادىء والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد.

---

(١) سورة القصص، آية: ٦٨.

(٢) سورة الاحزاب، آية: ٣٦.

وأخيراً، ستكون الطاعة في حدود الدين، فلا تتمكن القيادة من أن تشطط بأفرادها أو تفرِّط بأهدافها، إذ لا تكون للقيادة ولا للقادة أصالة في الطاعة حتى تتمكن من استغلالها لشهواتها الخاصة أو لجهالاتها الطائشة، بل هي تبقى مطاعة ما دامت على خط الدين وملتزمة بنهجه، لأنّ القيادة هنا ـ كما قلنا ـ منبثقة عن الدين موصولة به، إمتداداً وتقلصاً، ابتداءً وبقاءً، ضيقاً وسعة، فلا يمكنها إذن ضرب الدين أو مخالفة شيء من أحكامه صغيراً كان أو كبيراً.

وأخيراً إنّ هذه العلاقة المتينة بين الدين وقيادته تخلق في القيادة استقامة تلقائية، فلا تنحرف قيد أنملة، ولا تكاد تنحرف إلا ويفرض عليها الدين الرجوع إلى الحق والعودة إلى جادة الصواب، إذ إنها مرتبطة عضوياً بقاعدة الدين، فأية محاولة منها للابتعاد عن الدين مساوية مع ضعضعة قاعدتها، التي تساوي الانتحار بالنسبة إليها وفقدانها مبرر الاستمرار والبقاء.

خلاصة الحديث

إنه لا بدّ لتنفيذ القرارات في الحركة التغييرية الإسلامية من ضمان مرتكز على قاعدة فكرية، وإنّ القواعد الفكرية المقترحة: ثلاث: (قاعدة الحلول) الوثنية، و (قاعدة التراضي) الجاهلية، و(قاعدة التوحيد) الإسلامية.

وتفسير الأخيرة هو أنّ طاعة الله في طاعة الرسول وخلفائه الأئمة والفقهاء العدول، إذ إن الله تعالى أمر بذلك، فاطاعتنا لهم إطاعة لأمر الله وامتثال لارادته.

ولا يمكن أن تتفق هذه القاعدة مع قاعدة التراضي، إذ إن هذه

مرتكزة على أساس إتباع الرأي وتلك راسية على أصل حرمة ذلك. بل لا بدّ أنْ يأمر الله بطاعة احد حتى يجوز ذلك.

وإنّ قاعدة التوحيد في القيادة تمتِّن العلاقة بين الدين وبين قيادته مما تزيدها قوة وتنسيقاً وديناميكية في الاستقامة.

وإنها تحفظ القيادة في حدود الدين، وضمن خطوطه العامة، وأي ضمان للتنفيذ أقوى من ذلك؟

(٤) ماذا بعد استلام الحكم؟

وأخيراً، لو سيطرت القيادة الوسيطة على طاقات الأمة، وتحركت بها إلى تحقيق الأهداف، واستلمت الحكم في البلاد، فماذا نرجو أن تكون؟ هل ستتنازل بكافة أجهزتها لقيادة السماء لكي تحكم الأرض بغير شريك؟ وهل سيسمح غرورها، وتبجّحها بتسليم القيادة إلى أهلها الحقيقيين، ونعني الفقهاء العدول؟

إنّ القائد الذي تعب دهره، وتحمّل ما تحمّل، حتى ارتقى منصة السلطة، لا يمكن أن ينزل منها إلا بمثل ما ارتقى إليها من جهود وإراقة دماء ودموع. والا فهل يعهد التاريخ رجلاً واحداً فعل ذلك الفعل العظيم؟.

إنّ هناك كثيراً ممن صعدوا منصة الزعامة والرئاسة باسم القيادة الوسيطة، وقد غطّوا بها ضعفهم وذلهم ونقصهم في كفاءاتهم، وقالوا: إننا مجرد وسيلة بين الكفر والايمان. ولكن لم ينزل ـ بعد ذلك الصعود ـ ولا واحد منهم. فهل يسمح العقل أنْ نجرِّب المجرّب مرة اخرى على حساب عمرنا وكل ما لنا من نشاط؟

وهل يسمح العقل أنْ نكرر المأساة مرة أخرى، وستبتلع هذه المرة أكثر مما ابتلعت في السابق، بسبب ما يتوفر في عالمنا الراهن من أجهزة التضليل والسيطرة والتسلط؟

باسم الله لا باسم الشعب والملك

لقد أكدنا غير مرة: إنّ الطاعة المفترضة على الأمة الإسلامية للقيادة الفقيهة العادلة ليست طاعة ذاتية نابعة من كيانهم البشري المشترك، إنما هي طاعة اعتبارية منبثقة من (نيابة) الفقيه العادل عن الإمام وخلافة الإمام عليه السلام عن الله.

فهي طاعة باسم الله[١] أي بما له من صفة أصيلة هي السيادة الذاتية والسلطان الدائم.

وباسم الشريعة أي بما لها من صفة السيادة والحاكمية المكتسبة من وحي الله العظيم.

وليس باسم ذاته، أي بما للقائد من صفة الحاكمية بالذات، كما هي في الحلولية الثيوقراطية والديكتاتورية، إذ ليس للفرد القائد أية قيادة ذاتية في نظر الإسلام.

وليست الطاعة باسم الشعب، أي بما للشعب من حاكمية، إذ

---

(١) ما هو الاسم؟ إنه وجه الشيء ومظهره وما له من صفات، فاسم الله: علمه، وقدرته، وسلطانه، وسيادته، واسم زيد صفته التي يُعرف بها واعماله التي تعرِّفه، وقد يُعبر عن الشكل المادي لواقع معنوي بالاسم.
وطاعة الرئيس في الإسلام باسم الله اي ان القدرة الذاتية التي تحكم الشعب هي قدرة الله، والقدرة صفة من صفاته تعالى، فهي باسم الله أي بقدرة الله وبسلطانه وبعزته، وليست الطاعة باسم زيد (القائد الفعلي) أي بصفاته الذاتية، إذ إن صفة زيد الفعلية ليست صفة القيادة بل صفة العبودية. بلى، القيادة في الديمقراطية تكون باسم الشعب، بزعمها أن الشعب هو مصدر السلطة فهو السلطان بالذات وله صفة السيادة الذاتية، فبهذه الصفة يسود الحاكم ولذلك يكون الحكم باسم الشعب أي بصفته القيادية.

ليس للشعب سيادة من وجهة نظر الإسلام كما هي الحال في الديمقراطية.

وليست الطاعة بأي إسم آخر من هذه الاسماء المزيفة التي زُيّنت للناس واغترّ بها الجاهلون، ونحن في غنى عن تعدادها ما دامت تملأ أسماع وأعين الجماهير في كل مكان. ذلك لأنها ليست إلا أسماء سمّاها الناس أنفسهم[١]، وليس لها من ورائها أي رصيد في الواقع الخارجي.

إنّ الاسم الحق الذي يحكم به الرساليّون إنما هو إسم الله، إذ إن لله الولاية والحق، وله الحاكمية الذاتية، وله الصفات الحسنى من قدرة وعلم وهيمنة. وإسم الشريعة كذلك لأنّ لها من الله اعتبار.

وإسم الخليفة الحق، والفقيه خليفة الخليفة، فله السيادة الاسمية التابعة لاسم الدين.

أما الخرافات، فهي تشغل فراغاً في الأفواه والأسماع دون أن يكون لها على صعيد الواقع، حيث الحاكمية الذاتية، وحيث القدرة والخبرة، وحيث السيادة التكوينية أو الاعتبارية، أي وجود وتأثير، فهي لا تملك لنفسها نفعاً ولا ضراً فضلاً أن تملك ذلك للغير.

وعلى هذه الحقيقة تقوم حقيقة أخرى وهي أنه ليس لِمُسلم يوحِّد الله أن يخضع لقيادة، ولا أن يتّبع قائداً، ولا يطيع أمراً إلا باسم

---

(١) يقول الله سبحانه في نعت القيادات الجاهلية التي اتبعت اسماء مزيفة مصطنعة دون اسم الله الحق ﴿أَتُجَٰدِلُونَنِي فِيٓ أَسۡمَآءٖ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم﴾ سورة الأعراف، آية: ٧١. ويقول في مقام آخر: ﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم﴾ سورة يوسف، آية: ٤٠. ان هي اسماء مزيفة صفات واعتبارات. ولكن لا موصوف وراءها، ولا ذا قيمة يسندها.

الله، وباسم شريعته المقدسة، حتى لو كانت القيادة إسلامية وكان القائد مَنْ توفَّرت فيه مؤهلات القائد الإسلامي جميعاً، وكان الأمر الصادر منه لا يخالف الدين. ذلك لأنه يجب على المسلم أن يطيع الله ويطيع من أمر الله باطاعته، فهو يمارس قيادته باسم الله وبإذنه وأمره وباعتبار أنه مستخلَف من قبله.

أما إذا أطاع مَنْ أمر الله بإطاعته، ولكن باعتبار أنه مستخلَف الجماهير، أو منتخَب البرلمان، أو انه أبوه وأخوه، أو أنه صاحبه، أو أيّ إسم آخر، فإن هذه الطاعة تنقلب إلى طاعة المخلوق، والاعتقاد بأن له سيادة ذاتية بعيدة عن سيادة الله، وحاكمية مستقلة دون حاكمية الله المطلقة.

وهذا الاعتقاد هو الشرك، إذ إنه لا يجتمع مع توحيد الله في السيادة على الخلق الذي يستتبع بالمقابلة الطبيعية الاعتقاد بأن الخلق سواءٌ في صفة العبودية والضعف والعجز الذاتي.

واذا كان الشرك أعظم المحرّمات جميعاً فإنّ طاعة أحد باسم غير إسم الله، والتي تتبع عقيدة الشرك، أعظم المحرمات أيضاً.

والحقيقة إنّ أي مظهر من مظاهر السيادة يجب أنّ يُنتزع من أي بشر ويخلص لله وحده، ليس في الواقع العملي فحسب، وإنما في داخل النفس أيضاً، فليس لبشر أنْ يرى أنّ لغير الله صفة القيادة الذاتية فيخضع له ويعبده على أساس تلك الصفة وبذلك الاسم[١].

---

(١) يقول الله في صفة هذه الاسماء الفارغة التي تُعبد وتُطاع من دون الله وشريعته يقول: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ سورة المائدة، آية: ٧٦. ويقول: ﴿أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ سورة الرعد، آية: ١٦.

وبما أنّ عقيدة التوحيد[١] هي الركيزة الأولى لقاعدة الإسلام الكبرى في الحياة، فإنّ الدين قد أحاط اطرافها قوة و صلابة، حتى لا يتسرب إليها الفتور والشك فينهار البناء الإسلامي كله.

وقد جاءت آيات القرآن ترسي هذه الركيزة بأعنف ما يمكن من قول وأبلغ ما يُتصوّر من بيان.

يقول الله تعالى:

﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾[٢].

بل إنّ القرآن حرّم كل ما يُعمل باسم غير اسم الله، ذلك لأنّه مظهر من مظاهر الشرك، والشرك مرفوض في الدين بكل مظاهره.

لقد حَرَّمَ الدين الذبيحة التي أُهِلَّ بها لغير الله أو ذُبحت من دون ذكر إسم الله عليها، فقال:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾[٣].

وقال تعالى:

---

(١) سبق الحديث حول هذه الحقيقة عندما بيّنا في فصل (التوحيد عقيدة ونظام) أن توحيد الله بالحاكمية ينافي ذاتية اطاعة الرسول، من هنا فقد جاءت في الآيات تركيزدائم على عدم ذاتية إطاعة الرسول. وعدم ذاتية في صفة القيادة. قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ سورة النساء، آية: ٦٤. ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ سورة النساء، آية: ٨٠.

(٢) فليس الرسول ـ على حدّ تعبير القرآن ـ إلا بشر يُوحى إليه، فليس بإله يُطاع بعيداً عن سيادة الله، بل إنما إلهكم إله واحد. وكذلك يجب أن يُطاع إله واحد دون أنه يُشرك في عبادته وطاعته أحدٌ من الخلق. سورة الكهف، آية: ١١٠.

(٣) سورة المائدة، آية: ٣.

﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾[١].

وهكذا جعل الدين حدوداً فاصلة تحصن عقيدة التوحيد عن تسرب الشرك.

وإذا كانت الذبيحة تحرم لمجرّد أنها لم يُذكر اسم الله عليها، فما ترى في طاعة إنسان باسم دون إسم الله، والطاعة هي العبادة بالذات؟

وإذن فاتباع القيادة يجب أن يكون باسم الله لا بأي إسم آخر سواه.

يبقى هناك سؤال خطير يقول: ما هو الفرق بين أن نطيع هذه القيادة بذاتها تحت إسم الدين، أم تحت إسم آخر؟

والواقع إنه بالرغم من ظهور التشابه المطلق بين إسم وإسم، فإن هناك إختلافا كبيراً من جهات شتى، وهي:

أولاً ـ إنّه ما من عمل يقوم به الإنسان إلا وهو يصرف قبل ذلك طاقة من نفسه بقدره[٢]، ولا بد لأية طاقة من إمداد دائم حتى يُكتب لها البقاء والاستمرار.

ولا ريب إنّ تنفيذ قرارات القيادة، والذي قد يستهلك قدراً هائلاً من طاقات الفرد المسلم، يحتاج إلى طاقة متجدِّدة ووقود مستمر.

فإذا كانت طاعة القيادة باسم الله، فإنّ المصدر الذي يمدّ هذه

---

(١) سورة الانعام، آية: ١٢١.

(٢) قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾ سورة الانشقاق، آية: ٦.

الطاقة سيكون هو الايمان بالله، وما لهذا الايمان من رصيد ضخم في قلب كل بشر، وفي قلوب المسلمين بصفة خاصة.

أما إذا كانت تُطاع باسم آلهة ومسميات وعناوين اخرى، فإنّ هذه الطاقة الضخمة (طاقة الايمان) لا تُستخدم، بل قد تعمل بصورة سلبية فتكون عقبة في طريق تنفيذ القرارات، كما أنها قد تنفذ في منتصف الطريق.

ولعل السبب في فشل بعض الحركات في تموين أفرادها بالحيوية والنشاط بقدر ما تموِّن الحركات الجاهلية الاخرى أفرادها، لعل السبب هو أنّ الجاهلية تشل طاقة الايمان، وتنشِّط طاقة المصلحة بكل أبعادها في نفس المنتمي، فينطلق أفرادها بهذه الثانية دون أن تعترضها طاقة الايمان بشيء.

أما تلك الحركات فإنها تغذي أفرادها بطاقة الايمان ثم لا تستفيد منها حينما لا تتبع القيادة باسم الله، فتبقى طاقة الايمان عقبة في طريق التموين المصلحي الذي تمون بها الحركة أفرادها، وتحاول تنفيذ القرارات بسببه فلا هي تتخلص من الايمان رأساً كالجاهلية حتى تتجرد للمصلحة وتنطلق بسببها إلى آخر شوط، ولا هي تتجرد للايمان تماماً حتى تستفيد منه كامل الاستفادة.

إذن، فإذا كانت إطاعة القيادة باسم الدين أفادت قوة كبيرة حجمها حجم قوة الدين ذاته، دون ما إذا كانت باسم جاهلي آخر.

ثانياً ـ إذا كانت الطاعة باسم الدين، فكل من أمر الدين باطاعته يكون مطاعاً باسمه. أما إذا كانت باسم آخر (كالقرابة والدرجة العلمية وغيرهما من الاسماء المزيفة) فإن الفرد سيحصر إتّباعه حينئذٍ في ذلك الذي تحدد بهذا الاسم، وهذا يحوِّل القيادة من اتّباع الصفة

واعتبارها، إلى اتباع الشخص واعتباره، وسيؤدي بالنتيجة إلى تقديس ذوات دون تقديس مؤهلات معينة، وهذا هو طريق الانحدار المعروف والمنزلق الذي انزلقت منه الأمم، حيث قدمت الأشخاص دون نظر إلى مؤهلاتهم.

إذن، فإطاعة أحد بغير إسم الله سيتحول إلى إطاعة كل من تقمص ذلك الاسم لا من توفرت فيه ما اشترطه الدين.

ثالثاً ـ إنّ القيادة الإسلامية تُحدَّد وتُعْتَبر بالمواصفات الدينية، فمتى افتقد القائد واحدة منها انقلب رأساً إلى رجل عادي، فإذا كانت الطاعة لها باسم الدين كان بالامكان تحديد هذا الفرد بمؤهلاته واعطائه الصلاحيات بقدرها. أما اذا كانت الطاعة باسم آخر فالذي يحدِّد الفرد يكون هو ما يقتضيه ذلك الاسم من مؤهلات وصفات.

ومن هنا نلاحظ إنّ طائفة من القيادات الجاهلية تتناقص فيها مؤهلات القائد شيئاً فشيئاً، في الوقت الذي تتزايد وتتوسع صلاحياته. ذلك لأنه أصبح قائداً باسم لا يزال موجوداً مع تناقص المؤهلات.

وإنّ طائفة من القيادات تقتفي أثر القيادات الجاهلية في تبنّي اسماء أخرى يُطاع بها القادة، فيكون مصيرها مصير القيادات الجاهلية في أنها تتردى في المآل شيئاً فشيئاً إلى حضيض الخضوع للأشخاص بأعينهم، دون أنْ تشعر إنّ الخضوع لشخص يفقد الإنسان قيمه ومثله، ويدعه أضل سبيلاً من الانعام.

من هنا، ركز الإسلام إهتمامه على أنْ تكون الطاعة للقيادة باسم الله والشريعة المقدسة، وتكون الطاعة للفقيه العادل بما أنه خليفة

الإمام، والإمام حجة الله، والله هو الملك الحقيقي ذو السلطان الدائم.

وبهذا تكون الطاعة منبعثة من القاعدة الفكرية العامة التي تربط الوجود بعضه ببعض، ثم تُربط جميعها بالله تعالى.

تلك هي قاعدة التوحيد التي يتلخّص مغزاها في كلمة واحدة هي أن الأمر لله أولاً وأخيراً دون سواه.

وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

جواد كاظم
١٣٩٠/٧/١٤هـ

الفهرس

تمهيد ٥

لماذا هذا الكتاب؟ ٩

الفصل الأول
لـمن السيادة والتشريع؟

(١) التوحيد: قاعدة ومنهج ١٧

(٢) مؤهلات التشريع ٢٢

(٣) مؤهلات القائد الإسلامي ٤٩

(٤) مفارقات هامة ٦٢

(٥) مقاييس زائفة ٧٨

الفصل الثاني
مسؤوليات القائد الإسلامي

(١) ما هي المسؤولية أولاً؟ ٩٥

(٢) بين الأُمة والإمام ٩٧

(٣) مسؤولية الأُمة الإسلامية ١٠٠

(٤) أبعاد الدين الإسلامي ١٠٢

(٥) الشريعة ومجالاتها ١٠٤

(٦) الحكم الإسلامي بين الفوضى والاستبداد ١١٨

الفصل الثالث

القائد الأعلى من هو اليوم؟

تمهيد ١٢٧
أولاً: الأدلة العامة ١٢٩
ثانياً: الأدلة الخاصة ١٤٣
الأول: القيادة الإسلامية والتوجيه الثقافي ١٤٣
الثاني: القيادة الإسلامية والسلطات الثلاث ١٧١

الفصل الرابع

القيادة الإسلامية ثورة بنّاءة

(١) عبادة الطاغوت ماذا تعني؟ ١٩٩
(٢) المسلم.. ثورة شاملة ٢٠٣
(٣) من أجل تحقيق القيادة الإسلامية ٢٠٧
(٤) ماذا بعد استلام الحكم؟ ٢٢٧